



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية



الموضوع:

دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية

دراسة حالة المؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SPA SIMAC

(البرانيس - بسكرة)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة وتدقيق

الأستاذ المشرف:

من إعداد الطالب:

د/ شحتاني عبد العالي

كردودي سليم

لجنة المناقشة

الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
رئيسا	أستاذ محاضر أ	نبيل قطاف
مقررا	أستاذ محاضر أ	عبد العالي شحتاني
مناقشا	أستاذ محاضر أ	سليم بن رحمون

الموسم الجامعي: 2023-2024



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية



الموضوع:

دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية
دراسة حالة المؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC
(البرانيس - بسكرة)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة وتدقيق

الأستاذ المشرف:

من إعداد الطالب:

- د/ شحتاني عبد العالي

- كردودي سليم

لجنة المناقشة

الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
رئيسا	أستاذ محاضر أ	نبيل قطاف
مقررا	أستاذ محاضر أ	عبد العالي شحتاني
مناقشا	أستاذ محاضر أ	سليم بن رحمون

الموسم الجامعي: 2023-2024

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الحمد لله

الذي أعاننا وأمدنا بالقوة والعزم لمواصلة الدرب،

ولك الحمد والشكر أن وفقني لإنجاز هذا العمل حمدا كثيرا

يليق بجلالك، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أتوجه بالشكر الجزيل والتقدير الكبير إلى أستاذي الفاضل **الدكتور شحتاني عبد العالي** على تفضله الإشراف على

هذا البحث والتوجيهات والنصائح التي قدمها خلال فترة إنجاز هذه المذكرة.

وكل الشكر لكل من ساندني ودعمني في سبيل مواصلة مساري الجامعي، وعلى رأسهم أختي **الدكتورة كردودي**

سهام، صديقي وأستاذي **الدكتور بن عيشي عمار**، الاستاذ **مرزوقي عبد الله**.

وخالص شكري الى كل أعضاء لجنة المناقشة الذين سأنال شرف مناقشتهم لبحثي فلهم مني كل الشكر والعرفان

على مجمل نصائحهم وتوجيهاتهم وانتقاداتهم التي ستبني مساري العلمي.

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الجامعية
ثمرة الجهد والنجاح مهداة بفضلته تعالى إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما .
إلى أحباب قلبي أولادي **زكريا وسعيد ويحيى ومارية** .. وأتمنى لهم التوفيق في دراستهم
إلى زوجتي وإخوتي وأخواتي
إلى كل من مد لي يد العون وساعدني على إنجاز هذا البحث خاصة
الدكتورة كردودي سهام

ملخص الدراسة:

تعالج هذه الدراسة موضوع التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، وكذا التعرف على مختلف الأدوات المستخدمة فيه، بالإضافة إلى معرفة حقيقة الوضع المالي للمؤسسة، من خلال الحصول على أكبر قدر ممكن من المعارف النظرية المكتسبة واسقاطها على الحالة التطبيقية.

ولتحقيق أهداف الدراسة والاجابة على تساؤلاتها، اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال جمع المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد الإطار النظري لهذه الدراسة.

ومن خلال دراستنا تمكنا من معرفة الدور الذي يلعبه التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC SPA (البرانيس - بسكرة)، وذلك بإسقاط مؤشرات التوازن والنسب المالية على قوائمها المالية، ومن خلال ذلك توصلنا إلى بعض النتائج التالية:

- التحليل المالي يعد وسيلة فعالة لتحسين الأداء في المؤسسة.
 - تعتبر المؤشرات المالية والنسب من أهم الأدوات المستعملة في التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.
 - التحليل المالي له أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات المالية فهو يعتبر الركيزة الأهم لمتخذي القرارات، وذلك من خلال تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مع تحديد نقاط القوة لتعزيزها و نقاط الضعف لتفاديها.
- الكلمات المفتاح:** تحليل مالي - نسب مالية - قوائم مالية - قرارات مالية، اتخاذ القرار

Abstract

This study examines the topic of financial analysis and its role in decision-making within an economic enterprise. It also to identify the various tools used in financial analysis and to understand the true financial condition of the enterprise, by acquiring extensive theoretical knowledge and applying it to a practical case.

To achieve the study's objectives and answer its questions, we adopted a descriptive methodology by collecting the necessary information and data to prepare the theoretical framework for this study.

Through our study, we were able to understand the role that financial analysis plays in decision-making within the modern industrial Algerian-Chinese company, SIMAC SPA (El Branis - Biskra). This was achieved by applying balance indicators and financial ratios to its financial statements, leading us to the following conclusions:

- Financial analysis is an effective tool for improving the performance of the enterprise.
- Financial indicators and ratios are among the most important tools used in financial analysis to evaluate the financial performance of the enterprise.
- Financial analysis is of great importance in financial decision-making, serving as the main pillar for decision-makers. It helps in diagnosing the financial situation of the enterprise by identifying strengths to enhance and weaknesses to avoid.

Keywords: Financial Analysis, Financial Ratios, Financial Statements, Financial Decisions, Decision Making

قائمة المحتويات

شكر وتقدير
إهداء
ملخص الدراسة:
قائمة المحتويات

قائمة الجداول والأشكال والملاحق:

قائمة الجداول:
قائمة الأشكال
قائمة الملاحق

أ مقدمة

ب إشكالية البحث:.....
ج أسباب الدراسة:
د الدراسات السابقة:
ه نموذج الدراسة:.....
ه فرضيات البحث:.....
و أهداف الدراسة:
و حدود الدراسة:
و منهجية البحث والوسائل المستخدمة
ز هيكل الدراسة:

1 الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

3 المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي
3 المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وأنواعه
3 الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي
4 الفرع الثاني: أنواع التحليل المالي:
15 المطلب الثاني: أهداف وخصائص التحليل المالي
15 الفرع الأول: أهداف التحليل المالي
16 الفرع الثاني: خصائص التحليل المالي
16 المطلب الثالث: أهمية التحليل المالي

- المبحث الثاني: مقومات ومنهجية التحليل المالي 18
- المطلب الأول: مقومات التحليل المالي 18
- المطلب الثاني: أطراف المستفيدة من التحليل المالي 19
- المبحث الثالث: الأساليب الحديثة للتحليل المالي 20
- المطلب الأول: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي 21
- الفرع الأول: الميزانية المالية 21
- الفرع الثاني: الميزانية المالية المختصرة 22
- الفرع الثالث: جدول حسابات النتائج 22
- المطلب الثاني: تحليل باستخدام الأساليب التقليدية والإحصائية الرياضية 26
- الفرع الأول: أساليب التحليل المالي التقليدية 27
- الفرع الثاني: الأساليب الإحصائية الحديثة: 29
- الفرع الثاني: مؤشرات التوازن المالي 31
- 35..... **خلاصة الفصل**

الفصل	الثاني	الاطار	النظري	لاتخاذ	القرارات
المالية	35.....			

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقرارات المالية 37
- المطلب لأول: مفهوم القرارات المالية 37
- المطلب الثاني: أهداف وخصائص القرارات المالية 38
- المطلب الثالث: مراحل اتخاذ القرارات المالية 41
- المبحث الثاني: أنواع القرارات المالية 43
- المطلب الأول: قرارات الاستثمار 43
- الفرع الأول: مفهوم القرار الاستثماري 44
- الفرع الثاني: خصائص القرارات الاستثمارية: 44
- الفرع الثالث: أنواع القرارات الاستثمارية: 44
- المطلب الثاني: قرارات تمويل 46
- الفرع الأول: تعريف التمويل 46
- الفرع الثاني: الاهداف الاستراتيجية لقرار التمويل 47
- الفرع الثالث: مصادر التمويل: (محمد عبد العزيز عبد الكريم، صفحة 96) 47
- المطلب الثالث: قرارات توزيع الأرباح 49
- الفرع الأول: تعريف سياسة توزيع الأرباح 49

50	الفرع الثاني: قرار توزيع الأرباح
50	الفرع الثالث: أهمية قرار توزيع الأرباح:
50	الفرع الرابع: فئات سياسة توزيع الأرباح
51	الفرع الخامس: المحددات الأساسية لتوزيع الأرباح
51	المطلب الرابع: قرارات تنفيذية (تشغيلية)
52	المبحث الثالث: علاقة أساليب التحليل المالي واتخاذ القرارات المالية
52	المطلب الأول: دور المؤشرات المالية في اتخاذ القرارات المالية
53	المطلب الثاني: الدور النسب المالية في اتخاذ القرارات المالية
54	المطلب الثالث: دور تحليل الاستغلال في اتخاذ القرار

خلا

55	الفصل
	الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC SPA للفترة 2022/2021

56	
----	--

	المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC SPA
57	

57	المطلب الأول: نشأة المؤسسة ونشاطها
----	------------------------------------

57	الفرع الأول: النشأة
----	---------------------

59	الفرع الثاني: نشاط الشركة
----	---------------------------

60	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة
----	----------------------------------------

60	الفرع الأول: مجلس الإدارة
----	---------------------------

62	الفرع الثاني: الجمعيات العامة
----	-------------------------------

64	الفرع الثالث: المكتب _ ورقة الحضور
----	------------------------------------

64	الفرع الرابع: محاضر المداولات
----	-------------------------------

64	الفرع الخامس: محافظ الحسابات
----	------------------------------

65	المطلب الثالث: رفع وتخفيض قيمة الأسهم الاجتماعي
----	-------------------------------------------------

65	الفرع الأول: رفع أسهم الشركة
----	------------------------------

66	الفرع الثاني: التقديمات بعد رفع أسهم الشركة
----	---------------------------------------------

67	الفرع الثالث: كشف الاكتتاب والدفع
----	-----------------------------------

	المبحث الثاني: عرض القوائم المالية للمؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية
--	-------------------------------------------------------------------------------

68	SIMAC (2021-2022)
----	-------------------

	المطلب الأول عرض ميزانية مؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC
--	-------------------------------------------------------------------------

68	برائيس للفترة 2021-2022
72	المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج لمؤسسة الصناعية الجزائرية الصينية SIMAC للفترة 2021-2022:
74	المطلب الثالث: عرض الميزانية المالية المختصرة:
76	المبحث الثالث: تحليل محتوى المعلوماتي للقوائم المالية لمؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC للفترة 2021-2022
76	المطلب الأول: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية
76	الفرع الأول: حساب رأس مال العامل (FR):
78	الفرع الثاني: حساب احتياجات رأس المال العامل (BFR):
79	الفرع الثالث: حساب الخزينة (TN):
80	المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية:
80	الفرع الأول: حساب نسب السيولة
81	الفرع الثاني: تحليل النسب الربحية:
82	الفرع الثالث: تحليل نسب النشاط
83	الفرع الرابع: نسب المديونية
86	خلاصة الفصل:
87	الخاتمة.....
88	I اختبار صحة الفرضيات:
89	II النتائج المستخلصة من الدراسة:
90	III توصيات البحث
90	IV الافاق والاقتراحات
91	الملاحق.....

قائمة

الجدول والأشكال والملاحق

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
24	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	01
25	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	02
67	قائمة المكتتبين للأسهم وكشف بالمدفوعات التي تمت من طرف كل شريك مساهم	03
68	جانب الأصول لميزانية مؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC للفترة (2021-2022)	04
70	جانب الخصوم لميزانية مؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC للفترة (2021-2022)	05
72	جدول حسابات النتائج لمؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC للفترة (2021-2022):	06
74	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC ، جانب الأصول فترة 2021-2022	07
75	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC فترة 2021-2022	08
76	تطور رأس مال العامل لمؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC للفترة 2021-2022	09
77	أنواع رأس المال العامل للمؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC للفترة 2021-2022	10
79	تطور احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC للفترة 2021-2022	11
79	الخزينة الصافية لمؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC للفترة 2021-2022	12
80	نسب سيولة لمؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC للفترة 2021-2022	13
81	نسب الربحية لمؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC للفترة 2021-2022	14
82	انسب النشاط لمؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC للفترة 2021-2022	15
84	نسب المديونية لمؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC للفترة 2021-2022.	16

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
43	مراحل اتخاذ القرار	01
60	الهيكل التنظيمي للمؤسسة الصناعية الحديثة الصينية الجزائرية	02

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
92	تقديم المؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC	01
92	نشاط المؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC	02
93	جانب الأصول لميزانية المؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC للفترة (2022-2021)	03
94	جانب الخصوم لميزانية مؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC للفترة (2022-2021)	04
95	جدول حسابات النتائج لمؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC للفترة (2022-2021)	05
97	المشاريع التي تقوم بها المؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC في الجزائر	06

مقدمة

مقدمة

تزايد يوما بعد يوم أهمية الوظيفة المالية في المؤسسات، نتيجة للتطورات التي حدثت في أسواق رأس المال والعملية الاقتصادية، وما صاحبها من تعقد وتوسع أنشطة الأعمال في عالمنا المعاصر، وفي ظل سعي الإدارة إلى تعظيم ثروة الملاك كان لابد من الاهتمام بالوظيفة المالية في المؤسسات.

يعتبر التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، و الذي ازدادت أهميته في ظل تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية، حيث أصبح لازما على المدير المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، ونتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي، كما أن الأرقام التي تظهرها هذه القوائم لم تعد قادرة على تقديم صورة عن الوضعية المالية للمؤسسات، لذلك لابد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف دراسة أسباب نجاحها أو فشلها، وبيان جوانب القوة والضعف فيها، بالإضافة إلى التعقيد الذي يصاحب عملية اتخاذ القرارات في عالم تزايدت فيه المنافسة وحالة عدم التأكد.

ويعد تحليل القوائم المالية جزءا مهما وأساسيا من تحليل أوسع وأشمل وهو تحليل الأعمال والذي يتضمن دراسة المخاطر المحيطة بالمنشأة، ونموها المستقبلي، حيث يقوم تحليل الأعمال بدراسة النواحي المالية والاقتصادية والتجارية المحيطة بالمنشأة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتحليل بيئة المؤسسة، واستراتيجياتها، وسياساتها، وأدائها المالي.

فعملية اتخاذ القرارات المالية لم تعد عملية سهلة على صانع القرار القيام الذي يعتمد على الخبرات الذاتية فقط دون دعمها بنتائج التحليل المالي وتوقعاته، كما لم تعد القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأدوات التحليل المالي للوقوف على جوانب القوة والضعف فيها.

إشكالية البحث:

أصبحت عملية اتخاذ القرار في المؤسسات الاقتصادية أمرا ضروريا، ومن ثم أصبح لزاما على المدير المال إجراء تحليل للقوائم المالية التي تحتوي عددا ضخما من الأرقام التي تجمع يوميا في الدفاتر المحاسبية، بحيث يجب عليه دراسة وتحليل وتفسير هذا

الأرقام حتى يتمكن من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة والاستفادة منها في اتخاذ القرارات الادارية الازمة، وهذا طبعا ما يسعى التحليل المالي إلى الوصول إليه.

ومن خلال ما سبق يمكننا طرح التساؤل التالي:

ما هو دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية؟

و للتعميق أكثر في هذا الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهمية التحليل المالي وما مدى فعاليته في سياسة المؤسسة؟
- ما هي أدوات التحليل المالي؟
- ما هي عملية اتخاذ القرار؟ وما هي أنواع القرارات؟
- هل تستخدم مؤسسة **SIMAC SPA** المؤشرات المالية في اتخاذ القرارات المالية؟

أسباب الدراسة:

يعود سبب اختيارنا لهذا البحث إلى الأهمية التي يكتسبها الموضوع من معلومات ومعطيات سمحت باختيار هذا الموضوع

نوجزها فيما يلي:

- ✓ أفكار سابقة حول الموضوع بشكل عام من خلال تخصص الدراسة.
- ✓ الرغبة والميول الشخصي لتناول التحليل المالي بمؤشراته المالية.
- ✓ كون الموضوع ضمن التخصص.
- ✓ معرفة كيفية استعمال أدوات التحليل المالي داخل المؤسسة.
- ✓ الامام بكل نشاط المؤسسة محل الدراسة؛ باعتبار الباحث مدير الادارة المالية فيها، وبالتالي سهولة الحصول على المعلومات المطلوبة لإنجاز البحث بالشكل المطلوب..

الدراسات السابقة:

1. الدراسة الأولى: موجي إياس (2015): "دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة لنيل

شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، وهدفت الدراسة إلى:

- التعرف على كفاءة التحليل المالي ومدى فعاليته في تشخيص المشكلة في الميدان.
 - محاولة التعرف على الأسلوب المنتهج في اتخاذ القرارات من طرف المؤسسة للمحافظة على توازنها المالي.
- وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:
- يعتبر التحليل المالي أحد الركائز لبقاء المؤسسة واستمراريتها..
 - تستخدم مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية أحد أدوات التحليل المالي في المؤسسة اتخاذ القرارات السليمة المتعلقة بمصادر التمويل وتغطية ديونها واحتياجاتها واتخاذ قرارات الاستثمار .
 - التحليل المالي هو أحد المعطيات فقط التي تمكن المسيرين في اتخاذ القرارات المناسبة.
 - يعتمد التحليل المالي على القوائم المالية النهائية حيث لا يمكن اتخاذ القرارات المناسبة إلا بعد الانتهاء من إنجازها .

2. الدراسة الثانية: كحول صورية (2017): "دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية"، أطروحة

دكتوراه علوم في التسيير، وهدفت الدراسة إلى:

- محاولة إبراز الدور الذي تقوم به المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ القرار.
 - الوقوف على أهم مخرجات المحاسبة المالية وكيفية مساهمتها في تحسين اتخاذ القرار.
 - إظهار أهمية المحاسبة المالية كنظام يسمح ويساعد على تحسين اتخاذ القرارات.
- وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:
- تعتبر القوائم المالية همزة وصل بين المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات أي بين منتج مستخدم المعلومات المحاسبية.
 - تعتبر القوائم المالية مصدرا أساسيا من مصادر المعلومات المحاسبية المفيدة لاتخاذ القرارات في حين ال تعد أيه معلومات المحاسبية ذات منفعة وذات جدوى في اتخاذ القرارات لاستفائها لعدة خصائص.
 - إن المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية تمثل المحور الأساسي لعملية اتخاذ القرار.
 - للمعلومات المحاسبية دورا هاما وحيويا عند اتخاذ القرارات بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب- ..

- تتم عملية اتخاذ القرارات بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب- بسكرة - من خلال اجتماع بين مختلف رؤساء المصالح بالمؤسسة ودراسة الموضوع من كل النواحي.

- يتم اتخاذ قرارات الاستثمار بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب من خلال دراسة تقنية لكافة جوانب الاستثمار المراد اقتناه.

أما الإضافة التي تقدمها هذه الدراسة:

كل الدراسات السابقة العربية والأجنبية منها والتي تم استعراضها تمت في دول أخرى غير الجزائر، بالتالي فهناك اختلاف بين البيئات التي تمت فيها تلك الدراسات من حيث الممارسة والتشريعات وغيرها من العوامل وبين البيئة التي سيتم فيها إجراء هذه الدراسة، وخصوصا أن هذه الدراسة تمت في مؤسسة اقتصادية جزائرية صينية نشاطها بناء المصانع والتجهيزات الصناعية وكراء المعدات والتجهيزات... الخ.

نموذج الدراسة:

القرارات المالية
- قرارات الاستثمار
- قرارات التشغيل
- قرارات توزيع الأرباح

التحليل المالي
- نسب السيولة
- نسب الربحية
- نسب النشاط
- نسب المديونية

فرضيات البحث:

1. يعتبر التحليل المالي أداة مهمة في دعم قرارات المؤسسة من خلال تقديم معلومات للمسيرين تساعد في تنفيذهم في عملية اتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية وسياسات توزيع الأرباح .
2. التحليل المالي يمكن من تحليل المخاطر التشغيلية والمالية، و يهيئ المناخ المناسب لاتخاذ القرارات المستقبلية.
3. يكشف لنا التحليل المالي نقاط الضعف في البنية المالية للمؤسسة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.
4. تستخدم مؤسسة SIMAC SPA المؤشرات المالية في اتخاذ القرارات المالية.

أهداف الدراسة:

- ✓ التعرف على كفاءة التحليل المالي وفعاليته في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.
- ✓ محاولة التعرف على الأسلوب المنتهج في اتخاذ القرارات من طرف المؤسسة للمحافظة على توازنها المالي.
- ✓ظهار أهمية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية.
- ✓ إبراز دور المؤشرات المالية في عملية اتخاذ القرار في المؤسسة.
- ✓ تحديد مدى حسن اتخاذ القرارات في المؤسسة محل الدراسة.

حدود الدراسة:

يمكن تقسيم حدود الدراسة الى الحدود المكانية والزمنية:

حيث تمت الدراسة الميدانية بمؤسسة SIMAC SPA؛ المؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية – البرانس بسكرة، وبناء على ذلك فمكان تطبيق الدراسة؛ يتمثل في دائرة المحاسبة والمالية.

أما الفترة الزمنية الخاصة بالدراسة التطبيقية بهذا البحث فهي ممتدة من 2021 /01/01 إلى غاية 2022/12/31.

منهجية البحث والوسائل المستخدمة

للإجابة على إشكالية البحث ومحاولة اختبار مدى صحة الفرضيات التي تقوم عليها الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي فيما يتعلق بالجانب النظري للموضوع من خلال مراجعة الأدبيات المحاسبية، والبحث فيها من خلال الكتب والمنشورات العلمية المختلفة التي تعرضت للإطار العلمي للتحليل المالي واتخاذ القرارات المالية، نظرا لأنه يتوافق مع مقام تقرير الحقائق وفهم مكونات الموضوع وإخضاعه للدراسة الدقيقة وتحليل جل أبعاده بشكل من التوضيح والتفسير؛ والمنهج الاستقرائي حيث يقوم الطالب بعد حصوله على البيانات من المصادر المختلفة للتعرف على أهم الاتجاهات.

ومن أجل إسقاط الدراسة على الواقع العملي للمؤسسات الجزائرية؛ تم اختيار المؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC spa، كنموذج لتطبيق ما تم تناوله في الجانب النظري للموضوع على أرض الواقع، باعتبارها أحد المؤسسات الهامة، حيث فيما يتعلق بالجانب التطبيقي (الميداني) تم استخدام المنهج التجريبي الذي يستند على منهج دراسة حالة،

من خلال الاعتماد على الدراسة الميدانية والوثائق والقوائم المالية بهدف قياس العوامل المؤثرة على سلوك الظاهرة ومن ثم على أساليب التحليل الإحصائي التقليدية منها نموذج النسب المالية مثل تحليل الاتجاه، تحليل النسب المالية التي تساعد في اتخاذ القرارات، الذي يرمي إليه التحليل المال واختبار الفرضيات.

هيكل الدراسة:

بناء على الأهداف والفرضيات الموضوعية سابقا في حدود الإشكالية المطروحة كان الاختيار على تقسيم البحث الى ثلاثة

فصول: فصلين نظريين وفصل تطبيقي فكان على النحو التالي:

قصد الإلمام والإحاطة التامة بالموضوع بغية الوصول إلى الاستنتاجات ذات صلة للتحقق من صحة الفرضيات الخاصة

بالموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: بعنوان: "الإطار النظري للتحليل المالي"؛ الذي قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول تناولنا

الإطار المفاهيمي للتحليل المالي، وفي المبحث الثاني تعرضنا إلى مقومات ومنهجية التحليل المالي وأخيرا في المبحث الثالث تطرقنا

إلى أساليب تقليدية وحديثة للتحليل المالي المتمثلة في القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي باستخدام المؤشرات والنسب المالية

(التحليل الرأسي والافقي) والتحليل باستخدام الاساليب الاحصائية والرياضية.

الفصل الثاني: المعنون بـ: الاطار النظري لاتخاذ القرارات المالية حيث خصص المبحث الأول للاطار المفاهيمي لاتخاذ

القرارات المالية، أما المبحث الثاني فيتناول أنواع القرارات المالية، وفي المبحث الثالث تعرضنا إلى لدور التحليل المالي في اتخاذ القرار.

الفصل الثالث: انتقلنا في وإلى دراسة حالة المؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC SPA للفترة

2021-2022؛ كان الغرض من هذه الدراسة التطبيقية، وإسقاط الدراسة النظرية على أرضية الواقع لمحاولة اقتراح جملة من

التوصيات المستنتجة وتحقيق الاستفادة الفعلية منها.

تنتهي الدراسة بخاتمة استطعنا من خلالها حوصلة أهم الأفكار التي تضمنها البحث كما نقوم بالإجابة على الإشكالية

المطروحة في المقدمة من خلال اختبار فرضيات البحث، إضافة إلى جملة من النتائج والاقتراحات التي رأينا أنها مناسبة.

الفصل الأول

الاطار النظري للتحليل المالي

الفصل الأول: الاطار النظري للتحليل المالي

يعتبر التحليل المالي أداة لتشخيص الوضعية المالية الماضية والحاضرة للمؤسسة واتخاذ القرارات المستقبلية من خلال القوائم المالية التي تتضمن كمًا كبيرًا من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة والحالية. لا يكفي إعداد القوائم المالية والكشوف المحاسبية؛ وإنما يجب تحليلها باستخدام أساليب والأدوات المناسبة لتحويل تلك البيانات الى معلومات مفيدة عن أداء المؤسسة في الماضي إضافة إلى التنبؤ بمستقبلها، ثم تفسير نتائج التحليل لخدمة كافة الأطراف المستخدمة للبيانات المحاسبية ويعتبر التحليل باستخدام المؤشرات المالية من أقدم أدوات التحليل المالي وأهمها. لعرض مختلف جوانبه بصورة أعمق وأكثر تفصيلاً، سنحاول من خلال هذا الفصل إعطاء نظرة شاملة عن التحليل المالي وذلك بتقسيمه الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي.

المبحث الثاني: مقومات ومنهجية التحليل المالي.

المبحث الثالث: أساليب الحديثة للتحليل المالي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي

يعتبر التحليل المالي خطوة ضرورية للتخطيط المالي المستقبلي، إذ أنه من الضروري التعرف على المركز المالي الحالي للمؤسسة قبل الشروع في وضع خطط المستقبلية لها، لذلك يكتسب مزيداً من الأهمية لدى كثير من مستعمليه لما يقدمه لهم من معلومات ذات دلالة عامة في ترشيد قراراتهم المالية.

وستتطرق في هذا المبحث الى:

- مفهوم التحليل المالي وأنواعه
- أهداف وخصائص التحليل المالي
- أهمية التحليل المالي

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وأنواعه

التحليل المالي موضوع هام من المواضيع الإدارية المالية ولتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، ولذلك سوف نتطرق من خلال هذا المطلب بتقسيم التحليل المالي بفكرة بسيطة والتعرف عليه وعلى أنواعه.

الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي

للتحليل المالي عدة تعاريف متباينة نذكر منها:

- هو عملية يتم خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات.
- عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن المؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات وكذلك في تشخيص أية مشكلة مالية موجودة وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل.
- هو مجموع الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوف المالية من أجل تقييم المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما سيكون عليه في المستقبل.

- هو عملية إعادة تكوين البيانات المتاحة للحصول على معلومات قابلة للاستخدام من قبل الآخرين في مجال اتخاذ القرارات وقياس كفاءة الأداء والتنبؤ المستقبلي للمشروع (شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، 2007، صفحة 55).

وتأسيساً على ما سبق يمكن النظر الى التحليل المالي باعتباره خطوة تمهيدية وضرورية لعمليات التخطيط المالي والتنبؤ المالي بالمؤسسة، ويحتاج الى نبع من المعرفة والخبرة أكثر من كونه عملية ميكانيكية مبنية على أسس محددة.

الفرع الثاني: أنواع التحليل المالي:

هناك أنواع عديدة من التحليل المالي الناتجة عن طريقة التوبير التي يستخدمها المحلل أو المختص والأسس التي يعتمدها في التحليل بصورة عامة سنشير إلى بعض هذه أنواع:

1. أساليب التحليل الوصفية غير الكمية.

وفقاً لهذه الإجراءات يستخدم محلل المالي القوائم المالية نظرتة الفاحصة المبنية على خبرته الشخصية، للحكم على مدى معقولية أدلة الإثبات التي حصل عليها من خلال اطلاعه على طبيعة عمليات المؤسسة، والتأثيرات المختلفة للأوضاع الاقتصادية، وأوضاع الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة، ويمتاز هذا النوع من الأساليب بانخفاض تكلفته وسهولة تطبيقه على المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى عدم اعتماده على المعلومات الكمية، ويشمل على ما يلي:

1.1 الاستفسار Inquiry:

الاستفسار عبارة عن مجموعة من الأسئلة الموجهة إلى شخص لديه معلومات حول طبيعة عمل المؤسسة تشمل النواحي المالية والمحاسبية (Arens, 2000) ويستخدم هذا الإجراء عادة في كل خطوة من خطوات عملية التدقيق بدءاً من التخطيط التمهيدي لعملية التدقيق وصولاً إلى الاختبارات النهائية لأرصدة الحسابات، كما أن الاستفسار يتطلب من المحلل المالي عدم تقبل الإجابات سواء كانت شفوية أو مكتوبة إلا بعد التأكد من أنها حقيقية.

1.2 التوقعات من نتائج التحليل المالي السابقة:

إن بعض أوراق العمل للسنة الماضية قد تكون مفيدة وتساعد في تعريف بعض المسائل المحاسبية المهمة للسنة الحالية، والتي تساعد المدقق في تحديد المواقع التي يمكن أن تسبب صعوبات وعراقيل لعملية التحليل الحالية، ومن هذه الصعوبات:

- مقدار الوقت المطلوب لكل جانب من جوانب عملية.
- الأخطاء التي اكتشفت خلال عملية التحليل المالي.

ففي حالة عدم الاهتمام بها من قبل المحلل المالي في الفترة السابقة، يجب التركيز عليها في التدقيق للفترة الحالية.

1.3 مراجعة المعلومات الخارجية (غير الكمية) « non Review of External Information »

« Quantitative »:

يجب على المحلل ان يحصل على معرفة كافية للأمور الاقتصادية التي تتعلق بطبيعة عمل المؤسسة موضوع التحليل، وعلى أي متطلبات قانونية وتنظيمية، وذلك ليقوم بشكل فعال، ومثل هذه المعرفة تساعد المحلل في تقييم معقولية تقديرات الإدارة المختلفة لأية مخصصات أو احتياطات بالإضافة إلى معرفة إمكانية وجود أية مخالفات أو خطأ.

ويتم الحصول على هذه المعرفة بطرق عدة منها: (Alvin A. Arens)

- الاطلاع على المنشورات المختلفة والتي من ضمنها أدلة التدقيق والمحاسبة والسجلات والدوريات الأخرى المتعلقة بالصناعة.
- مراجعة التقارير السنوية وما صدر من السوق المالي عن العميل والشركات الأخرى في الصناعة نفسها.
- مراجعة أية تقارير تصدر عن شركات مالية أو شركات وساطة أو أي شركات أخرى حول الشركة أو الصناعة.

1.4 مراجعة المعلومات الداخلية ذات الطبيعة غير الكمية: « non-Review of Internal information »

« Quantitative »

يجب على المدقق أن يتعرف على الصفات أو الخصائص المميزة للعميل بما في ذلك تغيرات برزت في السنوات السابقة، ومن الوسائل التي تساعده في ذلك:

- مراجعة النظام الداخلي للمؤسسة، وعقد تأسيس، وكذلك مراجعة محاضر جلسات مجلس الإدارة ووقائع اجتماع الهيئة العامة.
- الاطلاع على ملفات الموظفين، وملفات المراسلات بالإضافة إلى سجلات الإنتاج.
- التعرف على السياسات المتبعة في تسويق المنتجات وتوزيعها.
- الاطلاع على العقود المهمة والتي يكون لها تأثير على عملية التدقيق مثل اتفاقيات القروض والعقود طويلة الأجل.

2. اساليب التحليل الكمية البسيطة

يتم في هذا الأسلوب معالجة المعلومات الكمية بطرق مبسطة وسهلة للحصول على دلائل ذات معنى في عملية التحليل، وذلك باستخدام التحليل المالي ضمن الأساليب الفنية الرئيسية بغرض الكشف عن العلاقات المتداخلة بين عناصرها والتغيرات التي تلحقها على مدى زمني معين وحجم هذه التغيرات و مسيبتها.

تتمثل الفلسفة الرئيسية وراء استخدام هذه الإجراءات في وجود علاقات بين البيانات بنمط معين واستمرارها على هذا النمط في مستقبل مادامت الظروف المحيطة لم تتغير، ويشمل هذا النوع من الإجراءات:

- التحليل الأفقي؛
- التحليل الرأسي؛
- تحليل النسب المالية؛

2.3 تحليل النسب المالية:

تتضمن المراجعة التحليلية استخدام النسب المالية العامة خلال مرحلة التخطيط والفحص النهائي في مراجعة القوائم المالية، حيث يؤدي ذلك إلى توفير تفهم لمعظم الأوضاع والأحداث المالية الجارية، وفحص القوائم المالية من منظور المستخدم، ويمكن أن يكون التحليل المالي العام فعالاً في التعرف على الجوانب التي يحتمل أن يوجد بها مشكلات وتكون بحاجة لتحليل إضافي وتركيز في استخدام إجراءات المراجعة بها، كما يمكن أيضاً أن يتم من خلاله تحديد جوانب العمل التي يستطيع المراجع أن يقدم تصور للمساعدة على التعامل معها. (Arens, 2000).

يمكن القول إن تحليل النسب هو الإجراء التحليلي الأكثر شيوعاً في عالم الأعمال، وذلك لأنه يوفر عدداً كبيراً من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المؤسسة في مجالات الربحية والسيولة والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم. إذ تعتبر النسب المالية من أقدم وأهم أدوات التحليل المالي، وتنصب النسب المالية على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية، بهدف إضافة دلالات ذات مغزى وأهمية على البيانات المالية الواردة في هذه القوائم.

تعتبر النسب عن العلاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وبشكل عام يمكن أن ننسب أي رقم في القوائم المالية إلى رقم آخر للوصول إلى دلالة ذات معنى. وتعد النسب المالية من أكثر أدوات التحليل المالي شيوعاً، ولا يوجد هناك قائمة محددة تشمل على جميع النسب المعتمدة لأغراض التحليل (الخلايلة، 2014)

تعرف النسبة في المجال المالي بأنها: "علاقة بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية المرتبة والمنظمة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة" (التميمي، 2008)

وتعرف النسب المالية بأنها العلاقة Relationship تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، (محمد، 2010) وعملية الربط تؤدي إلى دلالة معينة، أفضل من النظر إلى كل عنصر على حدة، ويساعد هذا الأسلوب المراجع على اكتشاف أية أمور غير عادية تستوجب البحث والاستفسار. هذه الطريقة ذات أهمية كبيرة عند مقارنة المؤسسة تحت التدقيق مع المؤسسة الأخرى التي تتعامل بنفس الصناعة أو التجارة والتي تؤدي إلى معرفة ما إذا كانت هذه الشركة تعمل بكفاءة وفعالية مقارنة مع المؤسسة الأخرى، ويتم المقارنة مع السنة السابقة أيضا.

وتهدف النسب المالية إلى تقديم مجموعة من المعلومات والمؤشرات التي يستند إليها إدارة المشروع في عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، وذلك من خلال تقييم أداء هذا المشروع وكشف الانحرافات والتنبؤ بالمستقبل.

ويمكن الإضافة أن حساب النسب تمكن من مقارنتها مع غيرها من النسب أو المعدلات أو المعلومات من أجل أن يتحقق من مدى معقولية القيمة الدفترية لأحد بنود القوائم المالية الخاضعة للتدقيق

ويمكن تصنيف النسب حسب مصادر المعلومات إلى: (كراجة، 2006)

- نسب الميزانية؛
- نسب قائمة الدخل؛
- نسب قائمة الأموال؛
- النسب المختلفة؛

كما يمكن تبويب النسب المالية تبعا للمظاهر الاقتصادية:

- نسب السيولة؛
- نسب النشاط؛
- نسب المديونية؛
- نسب الربحية؛
- نسب السوق؛

ونعرض فيما يلي بعض النسب المالية وآلية استخدامها:

➤ **نسب السيولة Liquidity Ratios:** تقيس نسب السيولة الملاءة المالية للشركة في المدى القصير Short-term

Financial Solvency، أي مقدرة المؤسسة على تسديد الالتزامات المالية الثابتة، وبالتالي تظهر إلى أي مدى

تكون المطلوبات المتداولة مغطاة بموجودات يمكن تحويلها إلى نقد في فترة زمنية تعادل تقريبا فترة استحقاق المطلوبات المتداولة، أن عدم وجود سيولة لدى المؤسسة يؤدي إلى زيادة الخطر التمويلي Financial Risk، أما إذا كان عند المؤسسة سيولة كبيرة فإن هذا غير مرغوب به أيضا لأنه يفوت على الشركة العائد المحتمل من توظيف السيولة الفائضة في استثمارات ذات دخل مرتفع، إذن يمكن القول إن قيمة نسب السيولة يجب أن تكون في حدود وسطي الصناعة، أي لا أكبر ولا أصغر من هذا المعيار، حتى تعكس أداء جيد. (الميداني، 1999).

بناء على ما سبق تستخدم نسب السيولة كأداة لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة، حيث يمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما لتقييم أدائها المالي وقدرتها على مواجهة التزاماتها العاجلة، وديونها المالية المستحقة، وتعتبر السيولة المحور الأساسي في كل سياسة مالية إذ يمكن أن يؤدي الأمر إلى تصفية المؤسسة إذا لم تستطع مواجهة ديونها الفورية حتى وإن كانت تحقق أرباحا عالية في الأجل الطويل.

➤ **نسب النشاط:** مؤشرات هذه المجموعة هدفها إظهار مدى كفاءة تشغيل عناصر الأصول، لذلك تسمى في بعض الأحيان بنسب الدوران، حيث تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في أصولها، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول، ومدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات، وكذا أكبر ربح ممكن، لهذا تلجأ الإدارة المالية أو المحلل المالي إلى حساب وتحليل المؤشرات المختارة (كراجة، 2006) التالية:

- معدل دوران إجمالي الموجودات (مجموع الأصول): ويسمى أيضا الكثافة الرأسمالية فهي يُوشر كفاءة المؤسسة وقدرتها على استخدام الموجودات المتاحة لإسناد المبيعات بحسب معدل دوران الموجودات بتقسيم المبيعات على إجمالي الموجودات، وقياس هذا المعدل مدى فعالية الشركة في استخدام كل الموارد المتاحة لها، ويفترض هذا المعدل أيضا وجود نوع من التوازن Balance ما بين المبيعات وحجم استثمارات الشركة في الموجودات المتداولة والثابتة. (الميداني، 1999)، وليس هناك معدل نمطي يمكن لجميع المؤسسات استخدامه، بل يختلف هذا المعدل من صناعة لأخرى، ولذا ينبغي القيام بعملية المقارنة فإذا وجد أن معدل المؤسسة أعلى فإن ذلك يشير إلى نقص الاستثمار في الأصول أو الاستغلال الكبير لهذه الأصول، وفي حالة انخفاضه يعتبره دليل على عدم استغلال الأصول أي أن هناك زيادة في الأصول لا ضرورة لها.

ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}}$$

- معدل دوران الأصول الثابتة: من المؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الأداء التشغيلي، يحسب بتقسيم المبيعات على الموجودات الثابتة الإجمالية، ويقاس المعدل درجة الكفاءة في استعمال الموجودات الثابتة للإنتاج، فإذا كان هذا المعدل عاليا فإنه يدل على استعمال جيد للطاقة الإنتاجية المتاحة، أما إذا كان المعدل منخفضا، فإنه يدل على عدم وجود توازن ما بين المبيعات وحجم الاستثمارات في الموجودات الثابتة، وبالتالي فإن الشركة تعاني من طاقة إنتاجية فائضة أو تكلس الإنتاج في المستودعات بشكل مخزون سلعي عوضا من تصريفه في السوق. (الميداني، 1999)

ويتم حساب معدل دوران الأصول الثابتة وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الموجودات الثابتة}}$$

- وكلما زاد معدل دوران الأصول الثابتة قياسا بمقياس المقارنة المستخدم في التحليل كلما زادت الكفاءة الادارية من خلال فاعلية استخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات، سواء تلك الفاعلية ناتجة عن الاستخدام الفني أو لكون الاستثمار في الأصول الثابتة يتسم بمقدار اقتصادي أمثل. (الزايدي)

- معدل دوران الأصول المتداولة: ويعتبر هذا المعدل أفضل من سابقه في حالة وجود بعض الأصول التي لا تشارك في العمليات والنشاط العادي للمؤسسة، يقاس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات، ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

فمعدل الدوران يعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات، وبالتأكيد أنه كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد المستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات وفي ذلك تعظيم للأداء و هو ما تهدف الإدارة المعاصرة في الوصول إليه.

- معدل دوران المخزون: في البداية لا بد من التنويه إلى أن معدل دوران المخزون يرتبط بطبيعة النشاط الاقتصادي الذي تمارسه المؤسسة، فمعدل الدوران في المؤسسات الصناعية هو دائما أقل من معدلات الدوران في المؤسسات التجارية، وعلى مستوى المؤسسات الصناعية فمعدلات الدوران في الصناعات الاستخراجية والصناعية الثقيلة هو دائما أقل من معدلات الدوران في الصناعات الغذائية والتحويلية، وبحسب معدل دوران المخزون عادة بتقسيم المبيعات على المخزون، لكن ذلك يؤدي إلى بعض المشاكل المتعلقة بالتقييم، فمن حيث التقييم، تسعر المبيعات بالأسعار الجارية السائدة في السوق، أما المخزون فيسعر عادة بأسعار الشراء (تكلفة تاريخية) ما يؤدي إلى إضعاف القيمة التحليلية للنسبة، لذلك ينصح باستعمال تكلفة البضاعة المباعة التي تسعر بالتكلفة التاريخية عوضا من المبيعات، كما ينصح باستعمال وسطي المخزون (أي المخزون في بداية الفترة زائد المخزون في نهاية الفترة مقسما على اثنين).

ويضاف إلى ذلك انه تعتبر هذه النسبة من اهم المقاييس التي تستخدم للحكم على مدى كفاءة إدارة التسويق، ويؤدي ارتفاع هذا المعدل إلى استثمار المؤسسة لأموال أقل في المخزون الخاص بحجم معين من المبيعات، لذلك تعمل الإدارة على زيادة هذه النسبة، ولكن يجب أن تأخذ في الحسبان أن ارتفاع هذا المعدل قد لا يكون دليلا على المقدرة والكفاءة، بل قد يكون لسبب آخر هو عدم كفاية رأس المال العامل مما يؤدي إلى نقص المخزون عما ينبغي أن يكون عليه. (توفيق)

ويتم حساب معدل دوران المخزون وفق الصيغة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

لا بد من إتمام نسبة معدل الدوران بحساب متوسط فترة التخزين وذلك وفق العلاقة:

$$\text{متوسط فترة التخزين} = \frac{360}{\text{المعدل دوران المخزون}}$$

- معدل دوران المدينين: يشر هذا الدوران الإدارة الجيدة للموارد، ولأنه جزء من تقييم السياسة الائتمانية للمؤسسة ونجاحها في إدارة الائتمان، ويفضل أن يكون الدوران مرتفع، لأنه يعكس نجاح الشركة بالاستثمار بالذمم المدينة. (التميمي، 2008)

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{العملاء + أوراق القبض}}$$

والغرض منه قياس سيولة الذمم أي قدرة المشروع على تحصيل ذممه من حسابات مدينة وأوراق قبض، كما أنه يقيس كفاءة إدارة الائتمان ومدى فاعلية سياسة الائتمان والتحصيل، وكلما زاد معدل دوران الذمم المدينة أو متوسط فترة التحصيل، وكلما كان ذلك مؤشرا جيدا والعكس صحيح، (كراجة، 2006)، إن أو ما يخطر ببال المراجع هو مقارنة هذه الفترة مع فترة الإهمال المعتمدة من قبل إدارة المؤسسة، فإذا كانت سياسة الشركة هي إعطاء الزبائن مدة شهر لتسديد ديونهم، وكانت النسبة محسوبة مطابقة للنسبة الموضوعية من قبل المؤسسة فإن المراجع يكون أكثر اطمئنانا في تقويمه لخطر الرقابة.

ويتم حساب فترة التحصيل وفق العلاقة التالية:

$$\text{فترة التحصيل} = \frac{360}{\text{معدل دوران الحسابات المدينة}}$$

- معدل دوران الدائنين: تشر مختلف مراجع الإدارة المالية إلى اعتبار معدل دوران الحسابات الدائنة مؤشرا من مؤشرات السيولة، لقدرة هذا المؤشر على تفسير كفاءة الإدارة في التسديد، حيث يعتبر الارتفاع في معدل دوران الحسابات الدائنة علامة من علامات التحسن في السيولة، و سبب ذلك ناتج عن قدرة الإدارة في تسديد ما عليها من التزامات مستحقة ناتجة عن عملية الشراء الأجل والعكس صحيح، وتحسب هذه النسبة على النحو التالي:

$$\text{معدل دوران الدائنين} = \frac{\text{المشتريات}}{\text{الموردون + أوراق الدفع}}$$

وتصبح هذه النسبة ذات دلالة أكبر من خلال حساب وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\frac{360}{\text{معدل دوران الدائنين}} = \text{متوسط فترة التسديد}$$

وفترة التسديد تظهر الفترة الزمنية التي يمنحها الدائنون للمؤسسة، ويقاس هذان المعدلان مدى نجاح تحقيق الملائمة بين سياستي البيع والشراء، لذا كلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة وزاد عن متوسط فترة الائتمان كان ذلك مؤشرا على تخفيض الضغوط التي سوف تواجهها المؤسسة من زاوية السيولة مما سيزيد من طول الفترة الزمنية التي يمنحها الموردون لتسديد فواتير المشتريات وهذا ما يخفض من ضغوطات السيولة (محمد، 2010)

➤ **نسب المديونية (رافعة التمويل):** تقيس نسب التمويل مدى اعتماد المؤسسة على الاقتراض في تمويل استثماراتها، بالمقارنة

مع التمويل المقدم من المالكين. وتدعى هذه النسب أيضا بنسب **رافعة التمويل Financial Leverage Ratios**، لأنها تقيس نسبة استخدام الديون في هيكل تمويل المؤسسة. وهناك اختلاف في التفضيلات ما بين المالكين owners والمقرضين creditors فيما يتعلق بمستوى الاقتراض، لكن الاقتراض يزيد الخطر التمويلي للمؤسسة، من ناحية أخرى فإن المقرضين يفضلون أن لا تتجاوز نسبة الإقراض حدود معينة. (الميداني، 1999)

يستخلص مما تقدم أن نسبة المديونية ذات أهمية للمقرضين وللمستثمرين في أسهم المؤسسة والإدارة على السواء، ولغرض تقييم الأداء المرتبط بمدى اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل المقترضة، فإنه يتم اللجوء إلى العديد من المؤشرات المالية، وسوف نتطرق فيما يلي إلى أهمها:

- **نسبة التمويل الخارجي (نسبة الدين):** وتقيس هذه النسبة مدى مساهمة المقرضين في تمويل استثمارات المؤسسة، ويطرح ناتج النسبة من واحد يمكن الحصول على نسبة مساهمة المالكين في التمويل، (الميداني، 1999)، وكما كانت النسبة أقل كلما كانت الحماية المتوفرة للدائنين أكبر وكذلك المقدرة على حصول قروض جديدة أفضل. (الزبون، 2009) يتم حساب نسبة الاقتراض وفق الصيغة التالية:

$$\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{نسبة الإقتراض}$$

- **نسبة الديون إلى حقوق الملكية:** ويقاس حجم التغطية الذي توفره حقوق الملكية للمقرضين، وهو مقياس بديل للمخاطر التمويلية، ولقدرة المؤسسة على السداد في الأجل الطويل، (الخلايلة، 2014) وبشكل عام يعتبر انخفاض

هذه النسبة مؤشرا على زيادة عامل الأمان بالنسبة للمقرضين في الأجل الطويل، لان انخفاضها يمثل وقاية يتمتع بها الدائنون في حالة التصفية والمعيار الصناعي لهذه النسبة هو 1.1 أي أن لا تزيد أموال الاقتراض عن مجموع حقوق الملكية أي أن تكون مساهمتها في تمويل أصول المشروع متساوية مع مساهمة حقوق الملكية. (زناد، 2006) ، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :

$$\frac{\text{الديون مجموع}}{\text{الملكية حقوق}} = \text{نسبة الديون حقوق الملكية}$$

- نسبة حقوق الملكية إلى الاصول الثابتة: وتقيس هذه النسبة مدى مساهمة أموال الملكية في تمويل الاصول الثابتة، فإذا كانت نسبة الملكية إلى الأصول الثابتة منخفضة يجب على الإدارة المالية اللجوء إلى أموال الملكية في أي أصول ثابتة، أما إذا كانت هذه النسبة مرتفعة فهذا يعتبر مؤشرا على ارتفاع مساهمة أموال الملكية في تمويل الاصول الثابتة لذلك يجب على الادارة المالية التوجه الى الاقتراض لتمويل أي اصول ثابتة اضافية. ويمكن احتساب هذه النسبة كما يلي:

$$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الأصول الثابتة}} = \text{نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة}$$

- نسبة تغطية فوائد القروض: وتقيس هذه النسبة إلى مدى يمكن لأرباح المؤسسة أن تتدنى ولا يزال باستطاعتها تغطية ودفع الفوائد على قروضها وكلما زادت هذه النسبة كلما زادت قدرتها على الوفاء بدفع الفائدة المتفق عليها وتحسب هذه النسبة كما يلي: (زناد،)

$$\frac{\text{الارباح قبل الفوائد و الضرائب}}{\text{الفوائد المدفوعة}} = \text{نسبة تغطية إلى الارباح على الديون}$$

وبشكل عام تعتبر الزيادة في عدد مرات تغطية الفوائد مؤشرا على زيادة في قدرة المؤسسة على دفع مصروفات الفوائد

من الأرباح المحققة وعلى المدقق أن يركز على عاملين عند فحص معدل تغطية الفوائد: (الخلايلة، 2014)

العامل الأول: هو مستوى معدل تغطية الفوائد، أي عدد مرات تغطيتها؛

العامل الثاني: مدى الاستقرار في هذه النسبة؛

➤ **نسب الربحية:** تعكس نسب الربحية الأداء الكلي للمؤسسة، وبينما تقيس النسب المبحوثة فيما تقدم جوانب معينة من أداء الشركة، تفحص نسب الربحية مقدرة المؤسسة على توليد الأرباح. والأرباح هي المقياس لفعالية سياسات إدارة المؤسسة الاستثمارية، والتشغيلية والتمويلية والقرارات المتخذة المتعلقة بهذه السياسات. لذلك فإن نسب الربحية ذات أهمية لكل من له اهتمام بمعرفة القوة الإيرادية للشركة أو تقييم فعالية إدارة المؤسسة وكفاءتها، وتقسم نسب الربحية إلى:

- نسبة هامش مجمل الربح: تهتم هذه النسبة بقياس كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة المبيعات وليس هناك معيار نمطي ولكن يمكن إجراء المقارنة مع نسب المؤسسة في السنوات السابقة ونسب المؤسسات الأخرى في الصناعة. وبصورة عامة عندما يكون هامش الربح منخفضاً فإنه يدل على أن تكاليف الإنتاج مرتفعة، أو أن سعر مبيع السلعة منخفض، أو كلاهما معا.

ويمكن النظر إلى هذه النسبة على أنها مؤشراً عن المدى الذي يمكن أن تخفضه قيمة المبيعات، خاصة بسبب سياسة التسعير، قبل أن يتحول مجمل الربح إلى قيمة سالبة

$$\text{نسبة هامش مجمل الربح} = \frac{\text{مجمّل الربح}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100$$

وهذه النسبة أفضل وأكثر دلالة لتقييم الأداء، ولا سيما عند المقارنة مع المنشآت المماثلة لأنها تعبر عن النشاط التشغيلي الأساسي للمؤسسة، وتعتبر هذه النسبة أيضاً أكثر دلالة عند المقارنة مع السنوات السابقة وذلك لأنها لا تتضمن الضرائب التي يمكن أن تكون متغيرة بتغير القوانين وسنوات الإعفاء

- العائد على الموجودات: مجموعة النسب التي تربط الأرباح بالأموال المستثمرة في المؤسسة بقصد تمويل موجوداتها وسواء كان مصدر هذه الأموال من المساهمين أو من الاقتراض أو من الاثنين معا.

$$\text{العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح قبل الضرائب و الفوائد}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

ويمكن إظهار هذه النسبة في صورة أخرى حيث يطلق عليها حينئذ مصطلح معدل العائد على الاستثمار ROI

$$\text{العائد على الاستثمارات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

- العائد على حقوق المساهمين العاديين: ROE يحسب معدل العائد على الملكية بتقسيم الأرباح الصافية (بعد الضريبة) على حقوق المساهمين، وتقيس هذه النسبة العائد الذي يحققه المساهمون على أموالهم الموظفة في رأسمال المؤسسة. كما أنها قد تدل على اعتماد الشركة على التمويل بالدين بأكثر من الوسيط المقبول في صناعتها لأنه من الممكن لإدارة المؤسسة تحقيق عائد مرتفع على حقوق المساهمين بالرغم من ضعف العائد على الموجودات باستخدام الدين في التمويل بنسبة عالية.

$$\text{العائد على حقوق المساهمين} = \frac{\text{صافي الضريبة بعد الربح}}{\text{صافي حقوق المساهمين}} \times 100$$

وهناك من يرى خصم توزيعات الأسهم الممتازة من صافي الربح ليصبح القانون كالتالي:

$$\text{العائد على حقوق المساهمين} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة - توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{صافي حقوق المساهمين}} \times 100$$

وهي مقياس شامل للربحية حيث تأخذ بعين الاعتبار صافي الربح الشامل وليس صافي ربح العمليات، كما أنه مؤشر على المدى الذي استطاعت فيه الإدارة استخدام هذه الاستثمارات بشكل مربح. وفي نهاية عرض هذه المجموعة من النسب نشير إلى أن هذه النسب تشكل جزء من النسب التي يمكن أن يتم استخدامها عند تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية، حيث أن على المراجع استخدام معرفته بالعميل وبالصناعة ليقوم بتطوير النسب الأكثر ملائمة والتي تكون نتائجها ذات فائدة أكبر لعملية المراجعة، وإلى أن هناك عدة محددات لاستخدام تحليل النسب تتجلى في أن تحليلي النسب يركز على الماضي والمعاملات الحالية مجتمعة.

المطلب الثاني: أهداف وخصائص التحليل المالي

تظهر أهمية وضرة التحليل ليس فقد لترشيد القرارات المالية والإدارية، ولكن أيضا لتحقيق جملة من أهداف الشديدة سيتم الإشارة إلى أهمها وكذا دراسة خصائص التحليل المالي.

الفرع الأول: أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي الى تكوين معلومات تردف عمليات اتخاذ القرارات الرشيدة، وبأدق الطرق لغرض رسم أفضل السياسات وتمنئة المعلومات النافعة والموضوعية الملائمة وإعطاء الدلالات أو المؤشرات التي تنبر الطريق لاتخاذ القرارات رشيدة وتقييم الأداء الكلي الشامل أو الجزئي لوحدة معينة من المشروع.

وإن القيمة الحقيقية للبيانات والمعلومات تكمن في كيفية استغلالها واستخدامها ويعد التحليل المالي إحدى الأدوات الفعالة في الاستفادة من هذه البيانات لأغراض التخطيط والرقابة كما أن الرقابة المجردة بدون تحليل لا تكفي لضمان تحقيق الإدارة الفعالة للمشاريع (شبيب، 2007، صفحة 57)

وفي ضوء العرض أعلاه من الممكن أن نحصر أهداف التحليل المالي بما يلي: (شبيب، 2007، صفحة 58)

1. التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة.
2. الحكم على أداء كفاءة الإدارة، من خلال النتائج التي حققتها خلال فترة التحليل.
3. تقييم الخطط والبرامج التشغيلية المطبقة، وقدرته على الموازنة بين تحقيق الأرباح والحفاظ على السيولة.
4. بيان قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض.
5. المساهمة في اتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم.
6. الحكم على جدوى الاستثمار في المؤسسة.
7. بيان وضع مستوى المؤسسة في القطاع الذي تنتمي إليه.
8. الحكم على مستوى أنظمة الرقابة المستخدم.
9. تقديم المقترحات لمعالجة المعوقات التي يعاني منها المشروع.
10. اختيار معايير مناسبة لمقارنة النتائج التي تم التوصل إليها من عملية التحليل المالي للمشروع مع هذه المعايير.

الفرع الثاني: خصائص التحليل المالي

تتميز عملية التحليل المالي بعدد من الخصائص ومنها:

1. أن يكون المعيار واقعيًا ويمكن تنفيذه.
2. أن يتصف بالاستمرار النسبي بمعنى أن يبقى ثابتًا لا يتغير عن فترة لأخرى.
3. أن يكون المعيار واضحًا ويتصف بالبساطة وسهولة استخدام وأن لا يكون له أكثر من تفسير.

المطلب الثالث: أهمية التحليل المالي

يعد التحليل المالي أحد الفروع المعرفة الذي يعني بالدراسة الدقيقة التفصيلية التحليلية الاستقرائية الانتقادية للقوائم المالية، إذ أنه المعنى بتفسير عناصر القوائم المالية وعرضها بشكل يسهل فهمها لخدمة مستخدميها، وتلعب قدرة وخبرة المحلل المالي أهمية

كبيرة في إعداد تقارير التحليل المالية ذات الجودة المرتفعة، ويعتمد التحليل المالي بصورة أساسية على القوائم المالية التي هي مخرجات المحاسبة والتي تعد في الوقت نفسه إحدى أهم مدخلات التحليل المالي، ولذلك يتطلب من المحلل المالي التأكد من صحة القواعد المحاسبية المعتمدة عند إعداد القوائم المالية وهي القاعدة الأساس في دقة نتائج التحليل، ونظر للتطورات الحاصلة في البيئة المحيطة والتوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات فإن البيانات والمعلومات أصبحت متيسرة إذ أنها تتيح الكمية المطلوب من البيانات والمعلومات في الوقت المناسب والتنوع الملائمة، ولذلك تم إدخال العناصر الأخرى المتعلقة بالبيئة الداخلية والخارجية للمشروع والتي تعزز عملية التحليل المالي ضمن نشاط التحليل وبشكل واسع.

وتزداد أهمية التحليل المالي من كونه يساهم في خدمة أطراف عديدة ويساعد بصورة دقيقة على ترشيد القرارات سواء تلك القرارات المتعلقة بتقييم الأداء أو تصحيح الأخطاء أو اختيار فرص الاستثمار المثلى من بين البدائل المتاحة أو في تكوين المحافظ الاستثمارية، ونتيجة لأهمية التحليل المالي تقع على المحلل المالي مسؤوليات عديدة مما يتطلب الاهتمام في تكوين المحلل المالي تكويناً أكاديمياً، وأن يكون قادراً على التحليل والدراسة الدقيقة والاستقراء والاستنباط وتحليل العلاقات بين عناصر الميزانية وربط العلاقات السببية بنتائجها، كما عليه أن يهتم بمعرفة طرق الإفصاح ونواحي القصور والتغيرات على القوائم المالية، وأن تتولد لديه الخبرة الكافية في تفسير البيئة الخارجية للمشروع والقطاع الذي ينتمي إليه، وأن يكون لديه الوعي الكامل بالتطورات في حقل الاختصاص والاقتصاد والتطورات المهنية المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة والقوانين والأنظمة ذات العلاقة والمعايير الدولية والتطورات الحاصلة عليها. (شبيب، 2007، الصفحات 55-56).

وبصورة عامة فإن أهمية التحليل المالي تتمثل بالآتي:

1. التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبه بجهاز الإنذار المبكر والحارس الأمين للمؤسسة لاسيما إذا استخدم بفعالية في المؤسسة.
2. يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء.
3. التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث أنه يساعد في توقع المستقبل للوحدات المستقبلية.
4. التحليل المالي أداة من أدوات اتخاذ القرارات المصيرية لاسيما ما يخص قرارات الاندماج والتوسع والتحديث والتجديد.

المبحث الثاني: مقومات ومنهجية التحليل المالي

لاشك بأن أي مشروع يولد ويتزعرع وسط مجتمع معين تنشأ بينهم علاقات تختلف درجة متانتها وفقا لمستوى المصالح التي تربطهم ببعض، لذلك خصصنا هذا المبحث للمقومات ومنهجية والأطراف المستفيدة للتحليل المالي.

المطلب الأول: مقومات التحليل المالي

إن نجاح عملية التحليل المالي لتحقيق أهدافها أو أغراضها لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لا بد من مراعاتها.

فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفر المؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المشروع هي أقرب ما تكون الى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق بنفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج وأساليب وأدوات التحليل التي يستخدمها ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها.

بناء لما تقدم يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي:

- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصدقية أو الموثوقية.
- أن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى.
- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما يجب استخدام أساليب وأدوات تجمع هذه الأخرى بقدر متوازن من الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.

ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة عليه مراعاة ما يلي:

- أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المؤسسة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها، وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- أن تبرز الفروض التي يبني عليها عملية التحليل والتغيرات الكمية والنوعية التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة.
- أن لا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عن عوامل القوة والضعف في نشاط المشروع، بل أن يسعى وهو الأهم الى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية.

- أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره المحصور في كشف الحقائق، كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي، ليقوم بعد ذلك في تقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها.
- تمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكافية بظروف المؤسسة الداخلية والخارجية قبل قيامه بتحليل بيانات المؤسسة، بالإضافة الى ذلك لا بد أن يكون مؤهلاً تأهيلاً علمياً وعملياً مناسباً، ويتميز بخصائص المقدرة الديناميكية وقادراً على استخدام الأساليب والوسائل العلمية للتحليل المالي للوصول الى غايات التحليل وتفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل.

المطلب الثاني: أطراف المستفيدة من التحليل المالي

الاستعمالات الواسعة للتحليل المالي جعلت من مجال اهتمام الكثيرين رغم اختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها من تطبيقه ومن الجهات التي تستعمل التحليل المالي استعمالاً واسعاً.

ويمكن تصنيفها إلى الأصناف التالية:

1. **المستثمرين:** يهتم المستثمرون بمعرفة أداء المؤسسة في المدى الطويل والقصير وقدرتها على تحقيق الأرباح من خلال الاستثمارات، بالإضافة إلى معرفة الاتجاه الذي اتخذته ربحية المؤسسة على مدى فترة من الزمن، وسياسة توزيع الأرباح والوضع المالي والهيكل للمؤسسة، ومقارنة وضعيتها بالمؤسسات المماثلة، وهذا يهدف تطوير المؤسسة وتوضيح أثر ذلك على الأرباح وقيمة الأسهم.
2. **إدارة المؤسسة:** يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال، وعرضها على مالكي الوحدة أو الهيئة العامة في شركات المساهمة أو الإدارة المشرفة على المؤسسة في القطاع العام، بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها.
3. **الدائنون:** يهتم الدائنون بالسيولة في المؤسسة لأنها المؤشر الأمثل في قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير، بالإضافة إلى ربحية المؤسسة وهيكلها المالي، ومعرفة مصادر الأموال، والسياسات السابقة التي انتهجتها المؤسسة لمواجهة احتياجاتها المالية، ومدى سلامة المركز المالي للمؤسسة.

4. **الموردون:** يهتم المورد من التأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه، واستقرار الأوضاع المالية، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد، وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض من هذا التعامل، وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، فيهمه مثلا التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه، مماثلة تلك التي يمنحها المنافسون ويمكن للمحلل حساب فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية.
5. **العملاء:** باستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه، يمكن للعميل معرفة ما إذا كان كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة فترة الائتمان مماثلة لما تمنح لغيره، وتتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه، وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان.
6. **المساهمون أو الملاك:** يهتم المساهم بصفة أساسية بالعائد على رأس المال المستثمر، والقيمة المضافة والمخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات في المشروع، لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أم السعي لبيعها. ويمكن للمساهم من خلال المحلل الخارجي. (المرسي و اللحلح، 2010، صفحة 98)
7. **العاملون في المؤسسة:** تهتم هذه الفئة بالتحليل المالي لمعرفة مدى نجاحهم في الإسهام بتحقيق أهداف المشروع، ومعرفة مدى توفير الاستقرار الوظيفي، وتحديد المطالب الجديدة في ضوء النتائج وتعد وسيلة مناسبة لتحقيق هذه المطالبات وفق مؤشرات منطقية (شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة ، 2007، صفحة 68). التي تعكس العلاقة بين رأس المال والأجور والمبيعات وغيرها من المؤشرات التي تظهر مدى سلامة إدارة النواحي المالية في المشروع. (المرسي و اللحلح، 2010، صفحة 100).
8. **وسطاء الأوراق المالية:** يهدف الوسطاء إلى معرفة التغيرات المحتملة على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية، وتحديد أسهم المؤسسات التي يمكن اعتبارها فرص استثمار جيدة.

المبحث الثالث: الأساليب الحديثة للتحليل المالي

أصبح من الضروري إعداد القوائم المالية وفق المتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وكيفية عمل التحليل المالي لتلك القوائم والتقارير عن السيولة والربحية واليسر المالي ومعدلات الدوران الخاص بالنشاط وكذلك عن مدى سلامة المركز المالي، وهذا لضمان تطبيقها الاستراتيجيات الحديثة للتحليل المالي المتكامل والمتقدم وكيفية اختيار الاستراتيجية وهذا باستعمال الأدوات

الحديثة لتحليل المالي والمتمثلة في التحليل الائتماني ومتابعة العملاء وكيفية تحليل القروض وتعدد الديون ومتابعتها وكيفية تحليل حسابات العملاء ومتابعة تحميل الديون المستحقة للمؤسسة. (شعيب، 2014، صفحة 31).

المطلب الأول: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي

إن المادة الأولى التي يعالجها المحلل المالي ويستقرئ منها ملاحظاته واستنتاجاته والمعلومات هي:

القوائم المحاسبية للمؤسسة وخاصة القوائم المالية العامة مثل الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج إلى جانب جدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة الذي يعتبر جد مهم للقيام بتحليل ديناميكي وكذا الملحقه ومحتوياتها.

الفرع الأول: الميزانية المالية

تعرف الميزانية على أنها صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة المالية في تاريخ محدد أي أنها تظهر ذمة مالية توضح مالها من حقوق وما عليها من التزامات.

أولاً: عناصر الميزانية المالية:

حتى بمعنى إعطاء صورة واضحة للميزانية المالية يجب على مستخدم القوائم المالية إدراج العناصر التي تتكون منها والعلاقة التي ترتبط بين تلك العناصر، وأهم عناصر الميزانية هي:

1- في الجانب الأصول:

الأصول هي مورد يراقبه كيان معين بسبب أحداث وقعت وترتقب منها جني مزايا اقتصادية مستقلة وتنقسم إلى نوعين: (الجريدة الرسمية، 2009، الصفحات 81-88).

أ- الأصول غير الجارية: هي أصول مخصصة للاستعمال بصورة مستمرة لحاجات نشاطات المنشأة مثل

التشبيات العينية كالأراضي، البناءات... إلخ، والمعنوية كبراءة الاختراع، برمجيات المعلومات... إلخ، والتشبيات

المالية من حسابات دائمة على إيجار التمويل، سندات المساهمة... إلخ، أو تتم حيازتها لغايات التوظيفية

على المدى البعيد أو التي لا ينوي الكيان إنجازها في غضون 12 شهرا التي تلي تاريخ إقفال السنة المالية.

ب- الأصول الجارية: هي أصول يترقب الكيان إمكانية إنجازها أو بيعه أو استهلاكه في إطار دائرة الاستغلال

العادي، أو تتم حيازتها أساسا لغايات إجراء معاملات أو لمدة قصيرة يترقب الكيان إنجازها؛ في حدود 12

الأشهر التي تلي تاريخ افعال السنة المالية أو تمثل أموال الخزينة التي لا يخضع استعمالها للقيود كالزبائن،

أموال الخزينة الموجودة في الصندوق أو الودائع عند الاطلاع ضرائب ومخزون من المواد أولية ومنتجات تامة
...إلخ.

2- في الجانب الخصوم:

إن الخصوم هو الالتزام الراهن للكيان المترتب على أحداث وقعت سابقا ويجب أن يترتب على انقضائها بالنسبة للكيان
خارج موارد تمثل منافع اقتصادية، وينقسم إلى:

أ. رؤوس الأموال الخاصة: وهي التي تكون قبل عمليات التوزيع المقرر أو المفتوحة عقب التاريخ الإقفال، مع

تمييز رأسمال الصادر والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والديون المالية والمؤونات... إلخ.

ب. الخصوم غير الجارية: تشمل جميع عناصر الخصوم التي لا تمثل خصوما جارية كالقروض والديون المالية

ومؤونات... إلخ.

ج. الخصوم الجارية: هي خصوم كالموردين، الضرائب،... إلخ وتحدد حسب:

- ينتظر الكيان انقضائها في إطار استغلاله العادي.

- يجب أن يتم تسويتها في حدود 12 الاشهر التي تلي تاريخ الأفعال ويمكن عرض الميزانية التي تضم

أرصدة الحسابات من الصنف الأول إلى الصنف الخامس: (شعيب، 2014، صفحة 111).

الفرع الثاني: الميزانية المالية المختصرة

الميزانية المالية المختصرة هي الجدول الذي يظهر لنا المجامع الكبرى للميزانية المالية حسب مبدأ استحقاقية الخصوم وسيولة

الأصول مع المراعاة في العملية التقسيم التجانس بين العناصر كل مجموعة، ويمكن أن تأخذ الميزانية المالية المختصرة أشكال هندسية

مختلفة تمكننا من الملاحظة السريعة للتطورات التي تطرأ على عناصرها في فترات متتالية ومن الأشكال التي تمثل عليها الميزانية.

الفرع الثالث: جدول حسابات النتائج

إن تحليل جدول حسابات النتائج يعتبر أساسيا من أجل فهم الكيفية التي تشكلت بها النتيجة الصافية والناجحة عموما عن

الفارق بين الإيرادات والمصاريف التي تعطي رؤية واضحة حول أسعار الكميات المباعة، والوضعية التنافسية للمؤسسة. (الجريدة

الرسمية، 2009، صفحة 24).

أولاً: تعريف جدول حسابات النتائج

إن جدول حسابات النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتميز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة).
وكما هو الشأن بالنسبة لبقية الكشوف فإن جدول حسابات النتائج يضبط تحت مسؤولية مسيري المؤسسة ويتم إصداره خلال مدة أقصاها ستة أشهر التالية لتاريخ السنة المالية، ويجب أن يكون متميزاً عن المعلومات الأخرى التي يتحمل أن يقوم بنشرها ويتم تبيان المعلومات الآتية بطريقة دقيقة.

- تسمية الشركة، الإسم التجاري، رقم السجل التجاري للمؤسسة المقدمة للكشوف المالية.
- طبيعة الكشوف المالية لحسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة.
- تاريخ الإقفال.
- العملة التي يقدمها:

ويتم تقديم جدول حسابات النتائج إجبارياً بالعملة الوطنية، ويمكن القيام بجبر المبالغ الواردة ذكرها في الكشف إلى وحدة كما توفر الكشوف المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة.
المعلومات المقدمة في جدول حسابات النتائج هي:

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها التي تسمح بتحديد مجاميع السير الرئيسية التالية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال.
- منتجات الأنشطة العادية.
- المنتجات المالية والأعباء المالية.
- أعباء المستخدمين.
- الضرائب والرسوم والتسديدات المتماثلة.
- المخصصات للاهلاك ولخسائر القيم التي تخص التثبيتات المعنوية.
- نتيجة الأنشطة العادية.
- العناصر غير العادية (منتجات والأعباء).

- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

الجدول (01): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

البيانات	ملاحظة	أرصدة الدورة الحالية	أرصدة الدورة السابقة
رقم الأعمال			
تغير المخزونات المصنعة والمنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2- استهلاك السنة المالية			
3- قيمة المضافة للاستغلال (2-1)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملية الأخرى			
الأعباء العملية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات واستئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
5- المنتجة العملية			
المنتجات المالية			
الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع الأعباء الأنشطة العادية			
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			

			العناصر غير العادية- المنتجات بطلب بيانها
			العناصر غير العادية (أعباء) بطلب بيانها
			9- النتيجة غير العادية
			10- النتيجة الصافية للسنة
			حصة الشركات الموضوعه المعادله في الناتج الصافية
			11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)
			ومنها حصة ذوي الأقلية (1)
			حصة المجمع (1)

المصدر: النظام المحاسبي المالي بلقيس للنشر، الجزائر، ص121.

أ. جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة:

يتم من خلاله دراسة أعباء الإنتاج ويتم من خلاله فهم العناصر غير العادية للإنتاج، ثم النتيجة العادية قبل التوزيع، ومن ثم

التحصل على النتيجة الصافية للأنشطة العادية بعد طرح الأعباء غير العادية والمنتجات غير العادية.

الجدول رقم (02): جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

البيانات	ملاحظات	أرصدة الدورة الحالية N	أرصدة الدورة السابقة N
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
المنتجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			

			مصاريف المستخدمين المخصصات للاهلاك
			منتجات مالية
			الأعباء المالية
			المنتجات العادية قبل الضريبة
			الضرائب الواجبة على النتائج العادية
			الضرائب الواجبة على النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (تغيرات)
			النتيجة الصافية للانشطة العادية
			الأعباء الغير العادية
			المنتجات الغير العادية
			النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعه في النتائج الصافية (1)
			النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)
			منها حصة ذوي الأقلية (1)
			حصة المجمع (1)

المصدر/ النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص123.

المطلب الثاني: تحليل باستخدام الأساليب التقليدية والإحصائية الرياضية

توسعت مجالات التحليل المالي، حيث أصبح من الضروري توظيف طرق وأدوات جديدة تسمح له بإعطاء قراءة وتفسير جيدين للحالة المالية للمؤسسة، ومن ثم التنبؤ باتجاهها مستقبلا، لهذا تم إدراج الأساليب الإحصائية والرياضية كأساليب حديثة في التحليل المالي، وقد سمح استخدامها في توفير الدقة وسرعة الفهم العناصر المؤثرة في تقييم الأداء المالي سواء لنجاحه أو فشله، كما أنها قدمت إضافة إمكانية التنبؤ بالفشل المالي وهذا كان بصياغة النماذج لكمية للتنبؤ. (شعيب، 2014، صفحة 229).

الفرع الأول: أساليب التحليل المالي التقليدية

يعتبر التحليل المالي للبيانات المحاسبية المنشورة الوسيلة التي تمكن رجال الأعمال من استنباط مجموعة من المؤشرات المالية عن أنشطة الشركة مصدرها البيانات. (مطر، 2006، صفحة 25).

ويقوم التحليل على منهج المقارنة، لذا تتعدد أساليبه حسب اتجاه وطبيعة ومجال المقارنة على النحو التالي:

- حسب اتجاه المقارنة يمكن للتحليل المالي أن يكون رأسياً VERTICAL متى تمت المقارنة بين أرقام حديثة في نفس الفترة المالية كالمقارنة مثلاً بين صافي الربح للفترة المحاسبية الجارية بمبيعات نفس الفترة.

- ويطلق على هذا النوع من التحليل أي التحليل الرأسي - مصطلح Commonsized Statments.

- كما يمكن للتحليل المالي أن يكون أفقياً Harizontal متى تمت المقارنة بين قيم البند نفسه ولكن على مدار عامين

متتاليين أو أكثر، كالمقارنة مثلاً بين الصافي الربح على مدار عدة سنوات سابقة أو بمقارنة نسبة التداول للشركة في

نهاية العام الحالي بنسبة التداول في نهاية العام السابق ويطلق على هذا النوع من التحليل أي التحليل الأفقي مصطلح

تحليل الاتجاهات Trend Aralasis.

- ولعل القوائم المالية المقارنة Comparable Firancial Statoments هي من أبسط أشكال التحليل

المقارن. إذ يتم من خلال مقارنة الأرقام المقارنة لبند معين من بنود قائمة الدخل أو بنود الميزانية العمومية وعلى مدار

فترتين ماليتين متتاليتين إبراز التغير الحادث في البند على مدارها وإظهار هذا التغير إما في صورة قيمة مطلقة أو في

صورة نسبة مئوية. (مطر، 2006، صفحة 25).

- وبخصوص التحليل الأفقي تجدر الإشارة بأن موضوعية وواقعية نتائج التحليل ترتفع كلما طال الأفق الزمني Time

Horizon للفترات المالية المقارنة.

- فعندما تغطي فترة المقارنة خمس سنوات مثلاً، تكون المؤشرات التي يوفرها المحلل المالي عن سلوك البند أكثر موضوعية

من تلك التي يوفرها فيما لو اقتصرت فترة المقارنة عن سنتين فقط. ذلك على أساس أن الاتجاه Trand المحدد

إحصائياً بموجب خمس نقاط على خريطة الانتشار الممثلة للظاهرة يكون أكثر تمثيلاً لواقع الظاهر الفعلي من الاتجاه

المحدد بموجب نقطتين فقط على تلك الخريطة.

- ويمكن للتحليل المالي أن يتخذ شكل النسب المالية Rations وذلك عن طريق المقارنة بين بند معين من بنود قائمة المالية معينة وبند آخر في نسب القادمة أو في قائمة أخرى معدة للشركة من خلال الفترة محاسبية نفسها. كأن تتم المقارنة مثلا بين صافي الربح في قائمة الدخل وقيمة المبيعات في القائمة نفسها ل يتم اشتقاق ما يعرف بنسبة حافة أو هامش المرجع Profit Margin أو بمقارنة قيمة الربح المشار إليه في قائمة الدخل، بالقيمة الاجمالية للأصول في الميزانية المعدة في نهاية العام نفسه للاشتقاق ما يعرف بالعائد على الأصول (ROA).
- ومن أحدث أساليب التحليل المالي، ما يقوم على المفاهيم المشتقة من النظرية الحديثة للمعلومات، ويطلق على هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي مصطلح التحليل المكونات Decompositions Analysis وبموجب هذا الأسلوب تنسب قيمة البند في قائمة معينة إلى قيمة الإجمالية للباب الذي ينتمي إليه لتظهر في صورة كسر fraction، ثم بعد ذلك تستخدم الدالة اللوغارتمية ل يتم اشتقاق نقيس قيمة المعلومات التي تتوفر بسبب التغير الحادث في قيمة البند على مدار الفترة المحاسبية.

1- تحليل الرأسي:

بموجب هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي تتم المقارنة، كما أشرنا سابقا فيما بين أرقام القوائم المالية للفترة المحاسبية نفسها لتظهر محصلة هذه المقارنة في صورة نسب مئوية percentage، كأن تنسب تكلفة المبيعات في قائمة الدخل مثلا إلى قيمة المبيعات في نفس القائمة، أو أن تنسب قيمة كل بند من الأصول المتداولة في الميزانية إلى مجموع الأصول في الميزانية نفسها.

2- التحليل الأفقي أو تحليل الاتجاهات:

يلجأ رجال الأعمال إلى تحليل الاتجاهات لتلاقي سمة الجمود المشار إليها سابقا في التحليل النسبي وذلك بدراسة حركة البند أو النسبة المالية على مدار عدة فترات مالية للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحادث في حركة البند أو النسبة على مدار الفترة الزمنية مجال المقارنة.

ذلك ما يوفر للتحليل المالي الأفقي سمة الديناميكية التي يسعى إليها المحلل المالي والتي تمكنه من تكوين صورة أدق عن واقع الحال المنشأة وعن اتجاهات المستقبلية ويتخذ التحليل الاتجاهات شكل التحليل المالي الأفقي للبيانات المالية المنشورة للمنشأة على مدار عدة فترات مالية متتالية تمتد مثلا من 5-10 سنوات وتعامل السنة أو الفترة المالية الأولى كسنة أساس ل يتم بعد ذلك إظهار

قيم كل بند من بنود القوائم المالية في الفترات المالية التالية في شكل (%) نسبة مئوية من قيمته في سنة الأساس، كما يمكن أن يقتصر تحليل الاتجاهات على البنود الرئيسية فقط .

الفرع الثاني: الأساليب الإحصائية الحديثة :

هي التي تعتمد على الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة من البيانات والعديد من السنوات، بحث يستعمل في التحليل المالي المقارنة الأفقية باستخدام السلاسل الزمنية وذلك بحساب العلاقة بين المؤشرات لفترة زمنية يستحسن أن لا تتجاوز الخمس سنوات لضمان الدقة في التحليل.

يمكن استعمال هذا الأسلوب لتحليل الربحية، تحليل المصاريف، وتحليل معدلات النشاط وغيرها من المجالات. كما لا يمكن الاعتماد على هذا الأسلوب إلا إذا توفرت بيانات المجموعة سنوات المطلوبة.

للقيام بعملية التحليل المالي وفقا للأساليب الإحصائية هناك بعض الإجراءات الفنية التي لابد للمحلل إتباعها لتحقيق الغاية في عملية التحليل، وهذه الإجراءات هي:

- لا يمكن اتباع هذا الأسلوب إلا في حالة توفر سلسلة زمنية للبيانات أو القوائم المالي إذ يقوم المحلل بالحصول على البيانات المطلوبة وفقا لموضوع التحليل.
- يعد جدول يتكون من حقلين. الحقل الأول: للعناصر، والحقل الثاني: للسنوات، حيث يتكون من عدة خانات حسب سنوات السلسلة الزمنية.
- تعتبر قيمة سنة الأساس 100 ثم ينسب قيمة كل عنصر إلى ما يمثله من سنة الأساس مضروبا في 100.
- بعد الانتهاء من استكمال الجدول التحليلي السابق يحصل المحلل على التغيرات التي تحدث لكل عنصر، الذي يسمى بتحليل الاتجاهات ويمكن تحويل قيمة كل مؤشر أو عنصر إلى رسم بياني يوضح اتجاه التغيرات التي حدثت خلال السلسلة الزمنية. (وليد ناجي، 2009، صفحة 94).

بالاستعانة بالأساليب الأخرى لتقديم تصورات تفيد الجهة المختصة في اتخاذ القرارات المناسبة. ونظرا لأهمية الأساليب الإحصائية فقد شاع استخدامها في تحليل مجالات وغايات متعددة، كتحليل الربحية، وتحليل المصاريف، وتحليل معدلات النشاط وغيرها من المجالات التي يشملها التحليل حسب الغرض منه.

علما أننا سوف نفرد فصولا خاصة لتحليل كل مجال من المجالات المختصة حسب الغرض من التحليل بعد الانتهاء من شرح أساليب التحليل المالي لأن جميع الأساليب تتداخل في مجرى العملية التحليلية كما أشرنا إليها سابقا. (وليد ناجي، 2009، الصفحات 95-96-97-98).

ثانيا: الأساليب الرياضية:

أصبحت الأساليب الكمية في التحليل المالي الطريقة المثلى لحل أعقد المشاكل بأقل وأسرع وقت، ولا يقصد بالطرق الرياضية الجانب الفطري فيها فقط، بل يمتد ليشمل الجانب التطبيقي خصوصا عندما يكون مهما دراسة العلاقة ومدى قوتها بين ظاهرتين أو أكثر كالعلاقة بين الأرباح والمصروفات أو العلاقة بين المبيعات والعاملين وغيرها من العلاقات التي تبحث فيها الرياضيات كمتغير مستقبل ومتغير تابع أو أكثر أحدهم على الآخر خدمة للعلوم جميع بما فيها التحليل المالي. (وليد ناجي، 2009، صفحة 98).

وتوجد عدة طرائق رياضية مستعملة في هذا المجال مثل البرامج المتغيرة وطريقة البرامج الخطية وغيرها، لهذا يجب على المحلل المالي أن يكون مُلمًا بهذه الطرائق والأساليب حتى يمكن الاستفادة منها في التحليل المالي، وعندما لا يمكن الاستفادة من الطرائق التقليدية بشكل مفيد في التحليل المالي، يمكن استعمال الأساليب الرياضية التالية:

➤ تحليل الانحدار.

نماذج تحليل الانحدار هي عبارة عن العلاقات بين المتغيرات والتنبؤات، ففي نماذج تحليل الانحدار المدقق يمكن له التوقع البيانات المالية والتشغيلية بمساعدة البيانات الاقتصادية والبيئية، (Eija Koskivaara , Intergrating Analytical) Procedures Into The Continous Audit Environment, Op.cit, P 337 يعد تحليل الانحدار أكثر الأساليب استخداما في الإجراءات التحليلية، ويتم استخدام تحليل الانحدار في تقييم مدى منطقية الرصيد المسجل بالدفاتر من خلال علاقة هذا الرصيد مع معلومات أخرى مناسبة، ومثلا يمكن أن يستنتج المراجع وجود علاقة مناسبة بين مصاريف البيع وإجمالي المبيعات، وأيضا بين مصاريف البيع في العام الحالي وكل من مصاريف البيع في العام السابق وعدد رجال البيع، ويقوم المراجع بالتالي باستخدام تحليل الانحدار ليحدد على نحو إحصائي القيمة المتوقعة لمصاريف البيع ومقارنتها بالقيمة المسجلة، فتحليل الانحدار أسلوب رياضي يختص بدراسة اعتماد متغير واحد يعرف المتغير المعتمد أو التابع على متغير واحد أو أكثر تعرف بالمتغيرات المفسرة أو المتغيرات المستقلة وذلك بغرض تقدير و/أو التنبؤ بالقيم المتوسطة

للمتغير التابع بمعلوماتية المتغيرات المفسرة، (محمد عبد الرحمن إسماعيل، 2001)، ص16 وفي التدقيق يستخدم هذا الأسلوب في تحديد رقمي واضح لتوقعات المدققين، مع إيجاد مقياس للثقة والدقة، وينقسم تحليل الانحدار إلى:

➤ نموذج التخطيط المالي

طبقاً لهذا النموذج يتم البدء باختيار أحد بنود القوائم المالية باعتبارها المتغير الرئيسي المستقل) حيث يستخدم التنبؤ ببقية البنود، وبعد انتهاء كافة التنبؤات يتم إعداد قائمة الدخل التقديرية وقائمة المركز المالي التقديرية ومقارنتها مع القوائم الفعلية لتحديد مدى معقولية الظاهرة في هذه القوائم (الكبيسي، بدون سنة)

➤ نموذج التدفق النقدي

يختلف هذا النموذج عن نموذج التخطيط المالي في أن المتغير المستقل لهذا النموذج هو التدفقات النقدية، وكذلك لا يسعى إلى التنبؤ بعناصر القوائم المالية جميعها، بل يتم التنبؤ بالقيم الحقيقية للبنود المرتبطة بالنشاط العادي للمؤسسة، أما القيم الحقيقية لعناصر المصروفات والإيرادات غير العادية والأصول القابضة والقروض طويلة الأجل لا يتم التنبؤ بها، لذلك تعد قوائم مالية تقديرية للدخل المركزي المالي

الفرع الثاني: مؤشرات التوازن المالي

بعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية وذلك من خلال التعديلات التي تطرأ على عناصر الأصول والخصوم، حيث يبدأ بالدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة وذلك بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي والمتمثل في:

1. رأس المال العامل:

هو جزء من رؤوس الأموال التي تصلح لتمويل الاحتياجات ناقص عناصر الأصول الناتجة عن دور الاستغلال، ولتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة فعلى رؤوس الأموال أن تمول الأصول الثابتة والأصول المتداولة، ويمكن حساب رأس المال العامل من جهتين: (شنوف، 2012، صفحة 192).

- من أعلى ميزانية: رأس مال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

- من أسفل الميزانية: رأس مال العامل = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل.

ويتضمن رأس المال العامل أربع أنواع أساسية:

1-1 رأس المال العامل الدائم أو الصافي: يحسب كما يلي:

- أموال دائمة - أصول ثابتة.

- أصول متداولة - ديون قصيرة الأجل.

- أموال الخاصة - ديون طويل الأجل.

التقييم المالي لرأس المال العامل الصافي يمكن القيام به من خلال حسابنا لعلاقة رأس مال العامل الصافي من أسفل الميزانية

لأنها أكثر دلالة على التوازن المالي وعليه تظهر ثلاث فرضيات:

- **رأس مال العامل:** أصول متداولة = ديون قصيرة الأجل: يكون رأس المال العامل معدوم عندما يحدث تساوي بين

الأموال الدائمة والأصول الثابتة من جهة وبين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل من جهة أخرى وهذا يعني أن

مؤسسة في حالة توازن أدنى، لكن الحالة غير كافية لتجنب عدم القدرة على التسديد لأن رأس مال العامل الصافي

عندما يكون معدوماً قد يؤدي بالمؤسسة إلى العجز على الوفاء بالتزامات عند الحالات الطارئة كالسداد مثلاً.

- **رأس مال العامل سالب:** أصول متداولة > ديون قصيرة الأجل: وهذا يعني أن الأموال الدائمة عاجزة عن تغطية

الأصول الثابتة، مما يؤدي إلى تمويل هذه الأخيرة من الديون قصيرة الأجل وهذا خطر على مؤسسة لأنها سوف تواجه

مشاكل من جانب التوازن المالي وخاصة بالنسبة للمقدرة على الدفع الإستدانة، وفي هذه الحالة المؤسسة مطالبة

بتسديد القروض القصيرة (لا تتجاوز السنة)، وبالطبيعة فإن الأصول الثابتة الممولة بهذه القروض يستحيل تحويلها في

الحالات العادية إلا في حالات الاستثنائية والمتمثلة في تغيير النشاط أو التصفية أو الإفلاس أو التنازل عن

الاستثمارات.

- **رأس المال العامل موجب:** أصول المتداولة = أصول متداولة < ديون قصيرة الأجل: يكون رأس مال العامل دائم

موجب عندما تكون كل الأصول غير الجارية مغطاة بالأموال الدائمة من جهة الأصول الجارية أكبر من ديون قصيرة

الأجل من جهة أخرى، وهذه الوضعية يمكن وصفها بأنها ملائمة في تعديل بالنسبة لمقدار المؤسسة على التسديد

ديونها، وهذا يدل على أن رأس المال العامل الصافي إيجابي. (الزبيدي، 2004، صفحة 235)

1-2 رأس مال العامل الإجمالي: يحسب كما يلي: هو مقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة

ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس مال العامل الخص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة = الأصول المتداولة - مجموع الديون.

1-3 رأس مال العامل الخارجي (الأجنبي): هو ذلك الجزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة.

رأس مال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة = مجموع الديون. (بن خروف، 2009، ص 89).

2. الاحتياج في رأس المال العامل BFR:

هو الفرق بين الاحتياجات الدورية المهمة والموارد الدائمة في المؤسسة أثناء دورة نشاطها، عليها أن تغطي مخزوناتا ومدينوها بالديون قصيرة الأجل، فإن كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة ويحسب بطريقتين هما: (شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، 2015، ص ص 127-128).

- احتياج رأس المال العامل = احتياج الدورة - موارد الدورة

- احتياج رأس المال العامل = (قيمة الاستغلال + القيمة الغير الجاهزة) - (د.ق.أ - السلفيات المصرفية).

وتتمثل حدود احتياجات رأس المال العامل فيما يلي:

- احتياج في رأس المال العامل الموجب: تحدث عندما لا تغطي الديون قصيرة الأجل من دون السلفيات المصرفية

احتياجات الدورة الممثلة في الأصول المتداولة من دون القيم الجاهزة.

- احتياج في رأس مال العامل سالب: المؤسسة لها فائض في رأس المال العامل وذلك بعد تغطية كل احتياجات

التمويل الدورية.

- احتياج في رأس مال العامل معدوم: أي عندما تكون الدورة تغطي كل احتياجات التمويل الدورية، وهنا

يتحقق توازن الدورة. (جغام و بوقرة، 2018، صفحة 22).

3. خزينة الصافية (Tn): هي عبارة عن مبلغ القيم الجاهزة أو المتاحة الفعلية وهي الفرق بين الموارد المستعملة في تمويل

نشاط المؤسسة والاحتياجات الناتجة عن هذا النشاط خلال فترة زمنية وتحسب الخزينة كالآتي:

الخبزينة = رأس المال العامل FRNG - احتياجات رأس العامل.

الخبزينة = استخدامات الخبزينة ET - موارد الخبزينة RT

وتأخذ الخزينة الحالات التالية:

- خزينة موجبة: أي $FR > BFRG$: في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة بتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء موارد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.
- خزينة سالبة: أي $FR < BFRG$ المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في أجلها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة ما تطالب بحقوقها الموجودة لدى الغير أو تقترض من البنوك أو التنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، وأحياناً تلجأ لبيع بعض المواد الأولية.
- خزينة معدومة: أي $(BFR=FR)$: بمعنى أننا أمام الخزينة المتلى. (شونوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، 2015، صفحة 130).

➤ عناصر أصول الخزينة: تتمثل فيما يلي:

- **سندات الخزينة:** يتم شرائها من البنوك التي تعرضها للإكتتاب والتي تكون مدة استحقاقها قصيرة الأجل أو عند حلول الأجل يسدد البنك قيمة السندات مع فائدتها.
- **خصم الأوراق التجارية:** وهي طريقة لتمويل خزينة المؤسسة بالأموال عن طريق إتصالها ببنكها أو البنك المتعامل مع زبائنها لخصم الأوراق وتتحصل مقابل ذلك على عمولة.
- **الحسابات الجارية:** هي مجموع الأطوال الجاهزة التي تتصرف فيها المؤسسة في أي وقت وتوجد الحساب الجاري البريدي وحساب البنك.
- **الصندوق:** الأموال الجاهزة الموجودة في صندوق المؤسسة. (عمر حاجي، 2001، صفحة 148).

➤ عناصر خصوم الخزينة: وتتمثل في كل العناصر التي تسحبها المؤسسة من البنك وهي كما يلي:

- **السلفيات المصرفية.**
- **السحب على الكشوف:** في نوع من القروض الناتج عن بقاء حساب المؤسسة مدين لوقت طويل. (عمر حاجي، 2001، صفحة 149).

خلاصة الفصل:

يمكن النظر الى التحليل المالي باعتباره خطوة تمهيدية وضرورية لعمليات التخطيط المالي والتنبؤ المالي بالمؤسسة، ويحتاج الى نبع من المعرفة والخبرة أكثر من كونه عملية ميكانيكية مبنية على أسس محددة.

هناك أنواع عديدة من التحليل المالي الناتجة عن طريقة التبويب التي يستخدمها المحلل أو المختص والأسس التي يعتمدها في التحليل بصورة عامة؛ أهمها أساليب التحليل الوصفية الكمية البسيطة وغير الكمية، ويهدف التحليل المالي الى تكوين معلومات تردف عمليات اتخاذ القرارات الرشيدة، وبأدق الطرق لغرض رسم أفضل السياسات وتهيئة المعلومات النافعة والموضوعية الملائمة وإعطاء الدلالات أو المؤشرات التي تنير الطريق لاتخاذ القرارات رشيدة وتقييم الأداء الكلي الشامل أو الجزئي لوحدة معينة من المشروع.

ويتناول التحليل المالي مجموعة من الأساليب الحديثة باستخدام القوائم المالية العامة مثل الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج إلى جانب جدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة الذي يعتبر جد مهم للقيام بتحليل ديناميكي وكذا الملحقه ومحتوياتها؛ أو الأساليب التقليدية والإحصائية الرياضية.

الفصل الثاني

الاطار النظري لاتخاذ القرارات

المالية

الفصل الثاني الاطار النظري لاتخاذ القرارات المالية

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى عملية اتخاذ القرارات حيث أن قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لاتخاذ القرارات المالية.
- المبحث الثاني: أنواع القرارات المالية.
- المبحث الثالث: دور أساليب التحليل المالي في اتخاذ القرار.

الفصل الثاني الإطار النظري لاتخاذ القرارات المالية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقرارات المالية.

إن جوهره عمل إدارة المالية وفق المنهج الحديث للإدارة يكمن قياما على اتخاذ القرارات المالية؛ هذه الأخيرة تتميز بأهمية بالغة كونها قرارات تعني بالوضع المالية للمؤسسة، كما أنها غير قابلة للتراجع عنها إضافة إلى تأثيرها الكبير على باقي الوظائف للمؤسسة.

إن عمله اتخاذ القرار هي سلسلة من الخطوات التي يستخدمها الفرد أو المجموعات اتخاذ الخيارات أو حل المشكلات لذا لخصنا هذا المبحث لتتقدم فيه عموميات عن هذه العملية.

المطلب لأول: مفهوم القرارات المالية

القرار هو تلك العملية المبنية على الدراسة والتفكري الموضوعي الواعي للوصول الى قرار وهو الاختيار ما بين بئدين.
(علي حسين علي، صفحة 17)

ولتوضيح مفهوم القرارات المالية يمكننا تقديم التعاريف التالية:

- **التعريف الأول:** هي القرارات المتعلقة بالمسائل المالية بشأن حجم الاموال التي يتم استثمارها لتمكين الشركة من انجاز الأهداف النهائية من نوع الأصول التي سيتم شراؤها وتوزيع الدخل الثابت ومسائل أخرى مماثلة في القرارات المالية.

- **التعريف الثاني:** القرار المالي "هو القرار الذي يهدف إلى تعظيم قيمة المؤسسة، سواء كان يتعلق بالاستثمار أو التمويل أو توزيع الأرباح".

من مميزات القرار المالي أنه ملزم للمؤسسة في غالبية الأحوال الأمر الذي يستلزم الحرص الشديد عند اتخاذ هذا النوع من القرارات وبعض القرارات المالية تعتبر قرارات مصيرية قد تؤثر في نجاح المؤسسة وقدرتها على الاستمرار في السوق، تستغرق نتائج القرارات المالية زمنا طويلا نسبيا حتى يمكن التعرف عليها، مما قد يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخلل أو إمكانية تداركه وهو مما يعكس الحاجة إلى مهارات خاصة وقدرة تحليلية مرتفعة لاتخاذ هذا النوع من القرارات.

فقرار الاستثمار يهدف إلى تحديد حجم الأموال التي ستستثمر، ونوع الأصول التي يتم الاستثمار فيها، بحيث يترتب عن هذا القرار مجموعة من الأخطار، بسبب عدم معرفة نتائج المستقبلية لهذا النوع من القرارات.

الفصل الثاني الاطار النظري لاتخاذ القرارات المالية

أما قرار التمويل فهو يسعى لإيجاد الكيفية التي تحصل بها المؤسسة على الأموال اللازمة لتمويل هذه الاستثمارات بحيث على المؤسسة اختيار مصدر التمويل الذي يناسبها (إصدار أسهم جديدة، الاستدانة،.... الخ)، بحيث على المؤسسة اتخاذ قرار الاستثماري يلائم إمكانياتها التمويلية، لأنها ستقارن بين مردودية الاستثمارات المنفذة، وتكلفة مصدر التمويل المختار. وفيما يخص قرار توزيع الأرباح فهو يتعلق بالجزء من الأرباح والذي تقوم المؤسسة بتوزيعه على المساهمين أو تقوم بإعادة استثماره، وهو متعلق بالقرارين السابقين فكلما كنا جيدين أمكن للمؤسسة تحقيق أرباح أعلى وبالتالي توزيعات أكثر.

ما سبق نجد أن معظم التعريفات لعملية اتخاذ القرار تتضمن عناصر مشتركة التالية:

- وجود مشكلة معينة تحتاج حلا معيناً.
- وجود أكثر من بديل يمكن الاختيار من بينهما.
- أن يكون الاختيار موجهاً لتحقيق هدف أو أهداف منشودة.

ومنه يمكن تعريف عملية اتخاذ القرار بأنها:

عملية الاختيار بين مجموعة من البدائل في ظل توفر ظروف معينة لتحقيق نتائج وأهداف مسطرة.

المطلب الثاني: أهداف وخصائص القرارات المالية

إن تحديد الهدف مهم جداً للاختيار البديل الذي يحقق ذلك الهدف لكن في بعض الأحيان، تتعدد بعض الأهداف التي يسعى متخذ القرار إلى تحقيقها، وقد تتناقض مما يجعل العملية الصعبة، والأهداف تحدّد بحسب الحاجات أو الرغبة في تصحيح واقع معين في المؤسسة، أو كبدائية لتحقيق أهداف أخرى لذلك يجب اعتماد مخطط للوصول للهدف، إلا أنه يضاف عند تحديد الهدف عنصر التخيل أي تخيل نتائج تنفيذ المخطط بعد اعتماده.

1. أهداف القرارات المالية. (اسماعيل سيد النظم، صفحة 91)

من بين أهداف أهم الأهداف التي تسعى لها الإدارة المالية في اتخاذ القرارات المالية هو تعظيم القيمة الحالية للمؤسسة، كما أن هناك أهداف أخرى تسعى إلى تحقيقها من وراء هذه القرارات تتمثل في:

- تحقيق سيولة نقدية كافية.
- التشغيل وتحمل مصاريفه واعبائها النقدية بشكل ملائم يضمن استمرار العمل.

الفصل الثاني الاطار النظري لاتخاذ القرارات المالية

- سداد الديون في مواعيد استحقاقها بدون تباطؤ.

2. خصائص القرار المالي:

ومن الخصائص القرارات المالية ما يلي:

-القرارات المالية تتغلغل في جميع أوجه نشاط المؤسسة.

-القرارات المالية هي قرارات ملزمة للمؤسسة وإذا وجب الحذر الشديد عند اتخاذ هذه القرارات.

-إن بعض القرارات هي قرارات مصيرية.

ان نتائج قرارات المالية لا تظهر سريعاً بل تستغرق زمن قد يطول مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ اذ كانت القرارات

خاطئة مما يتطلب من متخذ القرار الحذر والفتنة واستغلال المعلومات استغلالاً عقلانياً.

3. معايير اتخاذ القرارات المالية

توجد عدة معايير يمكن على أساسها المفاضلة بين الاستراتيجيات المختلفة، ولكن هذه المعايير تختلف من شخص إلى

آخر تبعاً لخبرته وعاداته شخصية، وأهم هذه المعايير هي:

1. معايير التفاؤل:

وهنا يعتقد متخذ القرار أن البيئة تعمل لصالحه لذا فإنه يختار الاستراتيجية التي تحقق أعلى ربحية أو أقل تكلفة ويفضل

استخدام أسلوب في الحالات التي تكون فيها الخسارة قليلة بالنسبة للأرباح المنتظرة وتختار الاستراتيجية التي يتحقق عنها أعلى

ربحية عند الحديث عن الأرباح والاستراتيجية التي تحقق أدنى تكلفة عن الحديث عن التكلفة.

وما يعاد على هذا المعيار عدم منطقيته في المفاضلة بين البدائل.

2. معايير التشاؤم:

يعتمد متخذ القرار هذا المعيار فمن أجل الحصول على أقل نتيجة من النتائج المتأكدة منها وهذه نتيجة هي سواء كانت

أكبر تكلفة أو أقل عائد مرافق لكل بديل تحت كل حالة من حالات الطبيعة وبعد ذلك يقوم متخذ القرار باختيار أسوأ هذه

النتائج للبدائل مجتمعة.

الفصل الثاني الاطار النظري لاتخاذ القرارات المالية

3. معايير التوفيقى "معيار الوسط بين التفاؤل والتشاؤم":

يعرف هذا المعيار أيضا بمعيار هيرويكز ويقوم على أساس الجمع ما بين أفضل العوائد وأدنى العوائد (أعلى النتائج وأقل النتائج) لكل بديل وبحيث تتقاسم النتائج احتمال حدوثها ما بين (0,1) فعندما يكون متخذ القرار متفائل يأخذ احتمالا قريبا من الصفر (0).

فمثلا: على افتراض أن معامل التفاؤل لدى متخذ القرار 0.6 ومعامل التشاؤم 0.4.

ويقوم متخذ القرار بضرب أعلى نتيجة لكل بديل بدليل التفاؤل ويضرب أقل نتيجة بدليل التشاؤم لكل بديل ثم يجمع الرقمان ويتم اختيار البديل الذي يحقق أعلى قيمة إذا كان متخذ القرار يهدف إلى تحقيق أقصى الأرباح، يتم اختيار البديل الأقل قيمة إذا كان متخذ القرار يهدف للوصول إلى أقل تكلفة.

4. معيار الندم "معيار سافاج":

يعرف سافاج الندم بأنه أحسن عائد يمكن أن ينتج عن أي بديل في أي ظرف من حالات الطبيعة مطروحا منه العوائد الأخرى لحالة الطبيعة نفسها، ولهذا يعرف بالحد الأدنى للكلفة الفرصة البديلة *Minimize Opportunity Losses* والتي تمثل المقدار المادي الذي تتم خسارته عند اختيار بديل لا يمثل البديل الأفضل.

خطوات اتخاذ القرار في هذه الحالة هي التالية:

1. إذا كان هدف مشكلة القرار الوصول إلى أقصى ربح يختار متخذ القرار أكبر قيمة " نتيجة مقابلة لكل بديل تحت كل حالة من حالات الطبيعة " بشكل عمودي " ويطرح النتائج الأخرى أما إذا كان هدف مشكلة القرار أقل كلفة فإنه يختار أقل نتيجة ويطرحها من النتائج الأخرى، بعد ذلك نحصل على مصفوفة الندم.
2. اختيار أكبر قيمة (أقصى خسارة للفرصة البديلة) ووضعها في جدول أقصيات الندم.
3. اختيار أقل قيمة في جدول أقصيات الندم، ويكون البديل المقابل لها هو البديل الأفضل لأنها تقلل أقصى خسارة للفرصة البديلة إلى أدنى قيمة.

5. معيار لابلاس:

وفقا لهذا المعيار يتم افتراض أن احتمالات حدوث حالات الطبيعة المختلفة هي احتمالات متساوية لذا يتم المفاضلة على أساس معيار أفضل قيم المتوقعة أي يختار الإستراتيجية ذات أعلى ربحية أو أقل تكلفة حسب طبيعة الهدف.

خطوات اتخاذ القرار في هذه الحالة هي التالية:

1. حساب الوسط الحسابي لنتائج كل بديل تحت الحالات الطبيعة المختلفة.

2. تأخذ أفضل النتائج وذلك على شكل التالي:

✓ الأكبر في حالة الربح.

✓ الأقل في حالة التكاليف.

3. ترتيب النتائج في جدول وتأخذ العائد الوسيطى الأعلى.

المطلب الثالث: مراحل اتخاذ القرارات المالية.

تمر عملية اتخاذ القرار بعد مراحل كل مرحلة تحتاج إلى عدة خطوات واجراءات يهدف للوصول الى قرارات سليمة، ويختلف عدد هذه الخطوات وطريقة ترتيبها باختلاف المفكرين، فقد وضع "مرسي" عام 1985 الطريقة العلمية لاتخاذ القرار والذي تشمل على أربعة عشر (14) خطوة قسمت إلى ثلاث مجموعات وهي: (تيريزي موساوي، صفحة 37)

1. تحليل عناصر المشكلة:

- تحديد الظواهر الإيجابية والسلبية.
- تحديد الأسباب التي أدت إلى هذه الظواهر.
- تحديد من لهم صلاحية اتخاذ القرار في هذا الشأن.
- صياغة السؤال أو الأسئلة التي ينبغي لمتخذ القرار أن يطرحها ويلتمس الإجابة الصحيحة عنها.

2. تحديد الظروف المحيطة بالمسكلة:

- تحديد أهداف صاحب القرار.
- تحديد المعلومات المطلوبة وكيفية الحصول عليها وتكلفة ذلك.

الفصل الثاني الاطار النظري لاتخاذ القرارات المالية

- وضع الافتراضات لسد الثغرات في المعلومات المطلوبة إذا احتاج الأمر ذلك.
- التعرف على المحددات والعوائق المفروضة على القرار.

3. اختيار الحل واتخاذ القرار: تشمل على:

- وضع الحلول البديلة لكل من الأسئلة المطروحة في الخطوة الرابعة.
- تحديد قواعد القرار أو المعايير الاختبار من بين البدائل.
- تحديد النتائج المتوقعة لكل بديل واحتمالات حدوثها.
- اختيار الحل البديل بين من الأسئلة المطروحة.
- إعداد نظام متابعة وتقييم النتائج.

ان اتخاذ القرار الرشيد يتطلب أربع خطوات حسب نيومان وهي:

➤ **التشخيص. DIAGNOSES.**

➤ **البحث . SERARCH.**

➤ **العرض .PROJECTION.**

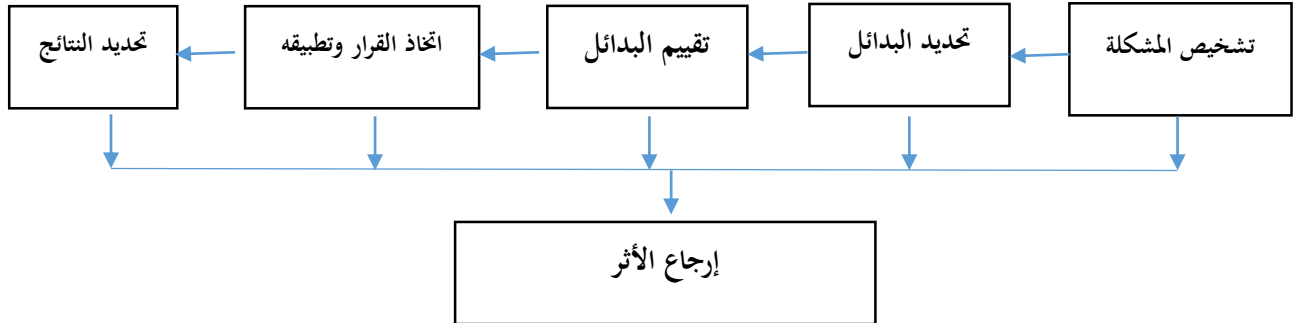
➤ **الاختيار .CHOICE.**

وتمتد كل خطوة لما بعدها فالتشخيص ضروري من أجل تجنب بداية خاطئة وتحديد الابعاد الرئيسية للموضوع، والوقوف على أسبابه الأصلية وتهيئ التشخيص للبحث عن البدائل، حي تعد هذه الخطوة من أكثر العناصر أهمية في عملية اتخاذ القرار ويحتاج الى الإدراك، والوعي وبعدها يأتي العرض ويعني الوقوف على النتائج الممثلة لكل بديل وبعد التحليل والمقارنة يتم اختيار بديل واحد من بين البدائل المتاحة وهما يعتبر اللبنة الرئيسية لاتخاذ القرار ويلعب التقدير التشخيصي دورا كبيرا في التنبؤ بالنتائج المترتبة على استخدام بديل معين.

الفصل الثاني الاطار النظري لاتخاذ القرارات المالية

وفي الأخير يمكن تلخيص عملية اتخاذ القرار في الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: مراحل اتخاذ القرار



المصدر: (جمال الدين لعويسات، 2005، صفحة 26)

المبحث الثاني: أنواع القرارات المالية

ان جوهر عمل الإدارة المالية وفق المنهج الحديث للإدارة المالية يكمن في قيامها على اتخاذ القرارات المالية هذه الأخيرة تتميز بأهمية بالغة كونها قرارات تعني بالوضع المالية للمؤسسة، كما أنها غير قابلة للتراجع عنها إضافة إلى تأثيرها الكبير عن باقي الوظائف بالمؤسسة.

المطلب الأول: قرارات الاستثمار.

تعتبر قرارات الاستثمار من أهم قرارات الإدارة المالية، إن قرار مستوى الاستثمار أو حجم الاستثمار الذي يتخذه المدير المالي هو الذي يحدد عناصر الأصول الثابتة والأصول المتداولة والتوزيع النسبي لرأس مال الشركة بين مختلف عناصر الأصول وتستخدم الإدارة المالية مبدأ الفرصة البديلة ومردودها ومقدار التكاليف على القروض قصير الأجل من أجل تحقيق مبدأ الاستثمار الأمثل لعناصر الأصول المتداولة مما يجنب الشركة تحمل كلفة عدم استثمار الفائض أو ارتفاع كلفة العجز غير المخطط له. أما الجانب الآخر من القرارات هو الاستثمار في عناصر الأصول الثابتة الذي هدفه يكمن في تحقيق الزيادة في الأرباح مع أن التوسع في الاستثمارات في الأصول الثابتة قد يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية التي قد تخلق بدورها انخفاض في استغلال الطاقة المتاحة مما يؤدي إلى ارتفاع كلفة الإنتاج وارتفاع أسعار البيع وانخفاض المبيعات ثم الأرباح.

الفصل الثاني الاطار النظري لاتخاذ القرارات المالية

الفرع الأول: مفهوم القرار الاستثماري

يمكن القول إن القرار الاستثماري هو ذلك القرار الذي يقوم على اختبار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بديلين أو أكثر. (عبد المطلب عبد المجيد، صفحة 38)

كما يمكن تعريف القرار الاستثماري على أنه حصيلة كفاعل العديد من المتغيرات الاقتصادية، من خلال دراسة مستفيضة لجملة المتغيرات المحيطة بالاستثمار والمستثمر والجهة الممولة على حد سواء. (بن براهيم الغالي، الصفحات 76-77)

كما يعرف على أنه تصرف يتعلق بتحويل الموارد المالية إلى أصول ثابتة (سلع إنتاجية) خلال فترة زمنية معينة، من خلال دراسة وتقييم البدائل الاستثمارية واجراء عملية المفاضلة بينها. (Vicent giard، صفحة 144)

الفرع الثاني: خصائص القرارات الاستثمارية:

اي قرار استثماري ينطوي على عدة خصائص ومن أهمها: (حمزه محمود الزبيدي، صفحة 80)

- أنه قرار غير متكرر حيث أن كل المجالات التطبيقية لدراسة الجدوى كلها لا يتم القيام الا على فترات زمنية متباعدة.
- القرار الاستثماري استراتيجي يحتاج إلى أداة تمد البصر الى المستقبل.
- يمتد القرار الاستثماري دائما إلى أنشطة مستقبلية وبالتالي يرتبط غالبا بدرجة معينة من المخاطر.
- القرار الاستثماري يترتب عليه تكاليف ثابتة مستغرقة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها.

الفرع الثالث: أنواع القرارات الاستثمارية:

هناك عدة معايير لتصنيف الاستثمار يمكن أن تعرفها فيما يلي:

1. تصنيف قرارات الاستثمار في ضوء البعد الزمني للعوائد المتوقعة إلى:

➤ القرارات الاستثمارية قصيرة الأجل (إدارة رأس المال العامل):

تتركز هذه القرارات حول الاستثمار في الأصول المتداولة والتي تشكل جزءا مهما من حركة الاستثمار الداخلي للمؤسسة ويعتبر جزءا مهما من مسؤوليات الإدارة المالية أن يتم تحديد حجم الاستثمار في الأصول المتداولة مكوناته وذلك لارتباط هذا الجزء بقدرة المؤسسة على تحقيق وتعظيم عوائدها وفي تحديد السيولة المطلوبة لذلك فإن القرار السليم يتمثل بقدرة المؤسسة على

الفصل الثاني الاطار النظري لاتخاذ القرارات المالية

تحقيق وتعظيم عوائدها وفي تحديد السيولة المطلوبة لذلك فإن القرار السليم هو القرار الذي يتضمنه الحجم الاقتصادي الأمثل للاستثمار في الأصول المتداولة حيث أن أهم مشكلة تواجه الإدارة المالية في إدارتها لرأس المال هي عملية المبادلة بين الربحية والسيولة إذ أن قلة الاستثمار في الأصول المتداولة قد يوقع المؤسسة في مشاكل العسر المالي وبالتالي عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل مما يزيد من احتمالات إفلاسها وعلى العكس من ذلك زادت الاستثمارات بالأصول المتداولة (تجميد الأموال) فإن الربحية لدى الشركة ستتأثر وبشكل سلبي.

➤ القرارات الاستثمارية طويلة الأجل:

تتم هذه القرارات بالإنفاق الاستثماري طويل الأجل والمتمثل في الأصول الثابتة والمعروف عن هذا النوع من القرارات المالية لارتباطه بنوع من الاستثمار الذي يتصف بضخامة المبالغ المستثمرة فيه وطول مدته ويتضمن عوائد سنوية لفترات طويلة في المستقبل وتتوقف عليه العملية الإنتاجية للمؤسسة.

➤ القرارات الاستثمارية الإستراتيجية:

تتم هذه القرارات بالتخطيط الاستراتيجي للمؤسسة والمتمثل في التوسع والنمو والثبات في سيطرتها على الأسواق المحلية والتفكير في الأسواق الخارجية وهذه القرارات لا تتضمنها القوائم المالية ولا الكشوفات الملحق بها وإنما تبدأ بالظهور في الفترات المستقبلية وعلى المدى الزمني الطويل الأمد.

2. حسب ظروف اتخاذ القرار: تنقسم الى أربعة قرارات هي:

- **حالة التأكد:** هو قرار سهل الإعدادي، تحيط به ظروف وعوامل معروفة حيث في هذه الحالة توجد جميع المعلومات لاتخاذ القرارات المعلومة تعطي نتائج معلومة.

- **حالة عدم التأكد:** هو قرار يتم اتخاذه في أقصى درجات عدم الدراية والمعرفة، حيث يتطلب جهدا كبيرا من طرف متخذ القرار حتى يحقق الهدف المطلوب.

- **حالة المخاطرة:** يتم اتخاذ القرار في ظل أنواع مختلفة من العوامل والظروف الاجتماعية التي قد تؤثر سلبا أو ايجابا في اتخاذ وتزداد درجة المخاطر كلما زادت العوامل والظروف الاجتماعية والعكس صحيح.

الفصل الثاني الاطار النظري لاتخاذ القرارات المالية

– حالة المنافسة: تخذ هذا القرار عندما يكون أمام متخذ القرار منافسين مستعدين لاتخاذ قرارات مشابهة ويبحثون عن بدائل وفرص، التي تكون محدودة العدد، تحقق الهدف المطلوب.

المطلب الثاني: قرارات تمويل.

تعتبر القرارات المتعلقة بصياغة الهيكل التمويلي للمؤسسة من أصعب المهام التي تقوم بها الإدارة المالية، والتي تتمثل في اختيار التمويل الأمثل الذي يسمح بتعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم.

الفرع الأول: تعريف التمويل

يعرف التمويل بأنه الإمداد بالأموال في الاوقات الحاجة إليها: (طارق الحاج، صفحة 21)

➤ لغة: يقصد به الامداد بالمال.

➤ اصطلاحاً: هو قيام شخص بتقديم شيء ذي قيمة مالية لشخص احتراماً على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون

بين الطرفين من أجل استثمار بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم اتفاق عليها مسبقاً وفقاً لطبيعة عمل كل منهما ومدى المساهمة في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري يعني أيضاً تقديم المال إلى مستخدمه بصورة تشرك الممول ومستخدم المال في نتيجة توظيف المال. (عبد الغفار حنفي، صفحة 349)

فهو قرار الذي يبحث عن كيفية التي تتحصل بها المؤسسة على الأموال الضرورية للاستثمار، وهي تلك القرارات المتعلقة بتحديد صياغة هيكل التمويل الأمثل لتعظيم ثروة الملاك أو تعظيم قيمة السوقية للسهم. (حمزة محمود الزبيدي، صفحة 69)

إن اهتمام المدير المالي قبل اتخاذ قرار التمويل وبعده هو التأكد من أن الأموال المطلوبة ممكن: (حمزة محمود الزبيدي،

الصفحات 72-73)

– توفيرها في الوقت المناسب.

– توفيرها خلال فترة زمنية مناسبة.

– توفيرها بأقل كلفة ممكنة.

الفصل الثاني الاطار النظري لاتخاذ القرارات المالية

- استثمارها في المجالات الأكثر فائدة.

يعتبر الإدارة المالية جملة من التغيرات ضرورية وأساسية في اتخاذ القرار التمويلي وهي:

- هيكل التمويل المطلوب.

- المرونة.

- الكفاءة.

- الزمن.

حيث تشكل هذه المحددات الأبعاد الرئيسية لاتخاذ القرار المالي.

الفرع الثاني: الاهداف الاستراتيجية لقرار التمويل

يتمثل الهدف الاستراتيجي للمؤسسة من اتخاذ قرار التمويل في تعظيم الثروة الاملاك من خلال تعظيم قيمة المؤسسة التي تقاس بالقيمة السوقية لأسهمها العادية، لذلك تعين على المؤسسة تحديد الكيفية التي من خلالها تحصل على الأموال اللازمة وبأقل تكلفة ممكنة. (سفيان خليل المناصير، صفحة 40)

الفرع الثالث: مصادر التمويل: (محمد عبد العزيز عبد الكريم، صفحة 96)

يمكن تقسيم مصادر التمويل الى مصادر أموال قصيرة الأجل ومصادر أموال طويلة الأجل والشكل التالي ويبين أنواع هذه المصادر:

➤ مصادر التمويل قصيرة الأجل:

ان التمويل قصير الأجل هو ذلك النوع الذي يستخدم لتمويل الاستثمارات الجارية قصيرة الأجل، توجد عدة مصادر للتمويل قصيرة ويمكن اجمالها بنوعين أساسيين هما:

- الائتمان التجاري: هو عبارة عن تمويل قصير الأجل يمنحه المورد الى المشتري عند شراء بضاعة بقصد إعادة بيعها

أو استخدامها كمادة أولية لإنتاج بضاعة مصنعة، ويحتاج المشتري إلى هذا النوع من التمويل في حال عدم كفاية

رأس المال العامل.

الفصل الثاني الاطار النظري لاتخاذ القرارات المالية

- **الاتمان المصرفي:** تحتاج المشاريع عادة خلال دورتها الاستثمارية الى التمويل قصير الأجل خلال فترة زمنية محددة لتغطية الاحتياجات خلال هذه الدورة أو التوسيع في نشاط المشروع وعادة يشترط المصرف أن يتم تسديد قيمة القرض في فترة أقل من سنة.

➤ **مصادر التمويل طويلة الأجل:** هي تلك المصادر التي يكون مدتها أكثر من سنة وتستخدم فيها الاستثمارات الطويلة لتلبية الاحتياجات الدائمة لبعض الاصول المتداولة ومنها:

- أصول الملكية:

- **الأسهم العادية:** السهم وثيقة ذات قيمة اسميه واحدة تطرح للاكتتاب العام ولها القابلية على التداول وغير قابلة للتجزئة من قبل حاملها ولا تستحق الدفع في تاريخ محدد أي أنها أبدية على طول عمر المشروع.
- **الأسهم الممتازة:** وهي أسهم تمنح لحملها مجموعة من الامتيازات التي تظهر حقوق وبينها وبين الأسهم العادية والمتمثلة في حصول حاملها على نسبة أرباح ثابتة، حصول حامل السهم على حقه اولاً في حالة التصفية، وعلى غرار الأسهم العادية لا يحق لصاحب الأسهم الممتازة للتصويت عند انعقاد الجمعية العمومية.

- الأموال المقترضة:

- **السندات** هي أوراق مالية ذات القيمة اسمية واحدة تصدرها المؤسسة تطرح للتداول الى الأفراد والمؤسسات بهدف الحصول على تمويل طويل الأجل وبفائدة سنوية ولها تاريخ استخراج.
- **القروض المصرفية طويلة الأجل:** إحدى مصادر التمويل طويلة الأجل والتي تمنح مباشرة من الجهاز المصرفي وتكون مدتها أكثر من سنة، وتمنح مثل هذه القروض من البنوك والمؤسسات الأموال الأخرى المحلية من داخل البلد أو خارجية، ويتم تحديد مبلغ القرض وسعر الفائدة وطريقة الدفع بالاتفاق مع المقرض وكذلك أسلوب إعادة المبلغ المقرض.

الفصل الثاني الاطار النظري لاتخاذ القرارات المالية

المطلب الثالث: قرارات توزيع الأرباح.

تعد سياسة توزيع الأرباح جانبا مهما من الإدارة المالية التي تؤثر على كيفية توزيع المؤسسة لأرباحها على المساهمين. إنه موضوع معقد يتطلب فهما عميقا للتمويل واستراتيجية المؤسسة، لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن توزيع الأرباح من الضروري فهم قرارات توزيع الأرباح.

الفرع الأول: تعريف سياسة توزيع الأرباح

-التوزيعات: هي تلك الدفعات النقدية المقرر توزيعها على أصحاب الأسهم وفقا لربحية المؤسسة وسيولتها.

-الربح: من الناحية المحاسبية هو الفرق بين الايرادات الكلية وتكاليف الكلية التي تتضمن التكاليف المباشرة سواء كان ثابتة أو متغيرة ومن الناحية الاقتصادية هو يتضمن التكاليف المباشرة والتكاليف غير المباشرة الضمنية التي يقصد بها التكاليف الناجمة عن استخدام عناصر الانتاج المملوكة من قبل أصحاب المؤسسة.

الأرباح الموزعة: هي مجموع النقود المدفوعة الى حملة أسهم المؤسسة، وتعتبر مصدر من مصادر التمويل الداخلي (الذاتي) يعزز قدرات الإدارة المالية ويمكن توضيح هذه العلاقة فيما يلي: (محمود حسين احمد عارصه العساف وآخرون، صفحة 404)

القدرة على التمويل الذاتي caf = النتيجة الصافية + مخصصات الاهتلاك والمؤونات.

التمويل الذاتي caf - الأرباح المحتجزة = النتيجة الصافية + مخصصات الاهتلاك والمؤونات - الأرباح المحتجزة.

وقد عرف البحث عاطف جابر سياسة توزيع الأرباح على أنها، كيفية التصرف في الأرباح على أنها كيفية التصرف الأرباح التي حققتها المؤسسة، وذلك إما باحتجازها ومن ثم إعادة استثمارها في المؤسسة، أو توزيعها على المساهمين باتباع شكل من أشكال التوزيعات المختلفة، وذلك إما في شكل نقدي أو عن طريق أسهم. (عاطف جابر طه عبد الرحيم، صفحة 390)

وتعرف كذلك على أنها، تلك الدفعات المقررة توزيعها على حملة الأسهم العادية وفقا للربحية المؤسسة التي تحققها من

أنشطتها المختلفة وسيولتها. (عدنان تابه النعيمي ارشد فؤاد التميمي، صفحة 457)

الفصل الثاني الاطار النظري لاتخاذ القرارات المالية

ومن خلال هذه التعاريف نجد أن سياسة توزيع الأرباح، هي تلك السياسة التي تصنعها المؤسسة، والمرتبطة بطبيعتها والمتوافقة مع قراراتها الحالية، بخصوص توزيع الأرباح على حملة الأسهم في شكل نقدي نوعي (أسهم) او احتجاز جزء من الأرباح لضرورة قراراتها المستقبلية المرتبطة بالتوسع وفرص النمو والاستثمار.

الفرع الثاني: قرار توزيع الأرباح

تصاحب قرارات الاستثمار والتمويل نوع ثالثا من القرارات هي قرارات توزيع الأرباح، وتتضمن مجموعة من القرارات هذا النشاط لكافة الأمور التي تحدد النسبة المئوية للأرباح النقدية التي توزع على المساهمين من حملة الأسهم العادية، ضمن توزيع هذه الأرباح. (حمزة محمود الزبيدي، الصفحات 69-71)

الفرع الثالث: أهمية قرار توزيع الأرباح:

تتضح أهمية قرار توزيع الأرباح أيضا من دوره في تعظيم مساهمته في زيادة الثروة المساهمين، حيث يسعى قرار التوزيع الأمثل بصفة أساسية الى إحداث التوازن بين كل من التوزيعات الحالية والنمو المستقبلي الذي يعظم سعر المؤسسة، وبالتالي تعظيم ثروة المساهمين. (احمد محمد غنيم، صفحة 208)

الفرع الرابع: فئات سياسة توزيع الأرباح

يمكننا القول إنه يوجد فئتين أساسيتين لسياسة توزيع الأرباح والتي تؤثر وتتأثر خلال عملية توزيع الأرباح، تتمثل في:

- الفئة الأولى:

تتمثل في الادارة العليا والتي تعمل على اجتياز أكبر كمية من صافي الأرباح المحققة بهدف اعتمادها لمصدر تمويل سهل للاستثمار مستقبلا.

- الفئة الثانية:

وتتمثل في المساهمين مالكي الأسهم، ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

○ **صغار المساهمين:** الراغبين في الحصول على أكبر كمية من الأرباح المقسمة والموزعة، باعتبارها عوائد جارية

تستخدم في سد حاجاتهم اليومية.

الفصل الثاني الاطار النظري لاتخاذ القرارات المالية

○ كبار المساهمين: أصحاب الأموال الكبيرة وينظرون الى توزيع الأرباح بمنظارين:

- إذا كان معدل العائد على الاستثمار بالمؤسسة أصغر من معدل العائد الاستثمار بالسوق فإنها تميل إلى سياسة احتجاز الأرباح.
- وفي معدل العائد على الاستثمار بالمؤسسة أكبر من المعدل العائد على الاستثمار بالسوق، فإنها تفضل توزيع الأرباح.
- وهذا يبين مدى تأثير سياسة توزيع الارباح على انتقال الأموال وجذب المستثمرين والمساهمين من خلال شراء وبيع الأسهم.

الفرع الخامس: المحددات الأساسية لتوزيع الأرباح

بالرغم من أن الاتجاهات المعاصرة تشير الى بؤادر العمل باستراتيجية تخفيض توزيع الأرباح، إلا أن المهام الرئيسية التي تشغل مدراء المؤسسات باستمرار المطلوب توزيعه على جملة الأسهم لتحقيق الرضا. إن مثل هذه الاستراتيجية تحتاج إلى كثير من التحسينات في سياقها وعمقها التحليلي، لوجود محددات أساسية تضم التغيير في توزيع الأرباح، والتي يمكن إيجازها في الآتي:

(سمير حماد يوسف رميلي، صفحة 58)

- الأرباح المتوقعة (الحية السهم).
- الأنماط السابقة التوزيع الأرباح.
- النقد ونسبة السعر السهم إلى الربحية السهم الواحد.
- القابلية للتسويق.

المطلب الرابع: قرارات تنفيذية (تشغيلية)

تسمى أيضا القرارات العمدية، وهي تهتم بالاستغلال والتسيير اليومي للمؤسسة، وتعتبر هذه القرارات من اختصاص الإدارة المباشرة أو التنفيذية وتتميز بـ:

- كثرة عددها.
- متكررة وذات تأثير المدى القصير.

الفصل الثاني الاطار النظري لاتخاذ القرارات المالية

- مستوى الخطر محدود.
- تتخذ على أساس عدد محدود من المتغيرات.
- قرارات فردية ولا تأثر على استمرارية المؤسسة على المدى الطويل.

المبحث الثالث: علاقة أساليب التحليل المالي واتخاذ القرارات المالية.

إن التحليل المالي دور كبير في اتخاذ القرارات ورامي أساسا إلى صحة الوضع المالي الذي يجعل المؤسسة مطمئنة، وهذا الضمان الاستثمارية والقدرة على تنفيذ استراتيجية، كما يضمن سلامة القرارات المالية.

بعد أن وضحنا في السابق مفهوم اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية سنقوم في هذا المبحث بالكشف عن علاقة التحليل المالي بهذه العملية من خلال إبراز دور أدوات التحليل المالي في تقييم وتشخيص عدة جوانب من الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية مما يسهل ويساعد على اتخاذ عدة أنواع من القرارات.

المطلب الأول: دور المؤشرات المالية في اتخاذ القرارات المالية.

إن مؤشرات التوازن تعطي لنا الوضعية الحقيقية للمؤسسة كما أنها تقيم أداء المؤسسة بحيث أنها تقدم للمدير المالي معلومات لاتخاذ القرارات المتعلقة بمصادر التمويل المثلي والقرارات التخطيطية بالإضافة الى هذا فهي تقدم معلومات حول سيولة المؤسسة والهيكل المالي لها فبالتالي هي تساعد على اتخاذ القرار المقترح الاستثماري. (حنفي عبد الغفور، الصفحات 272-283)

في مرحلة خاصة بالتحليل المالي يتم هذا التحليل على مدى العمر المتوقع للاستثمار وذلك للتأكد من توفر التمويل الضروري لتنفيذه، وأن الاستثمار ينتج عنه سيولة لتغطيه التزاماته.

- تحليل السيولة: وهذا التحليل يهدف لمعرفة التحقق النقدي خلال فترة تنفيذ وتشغيل الاستثمار.
- تحليل هيكل رأس المال: يهدف هذا التحليل الى التحقق من ان التمويل يتلاءم مع الاستثمار من حيث النوع والمدة بالنسبة للاستثمارات الثابتة أو الاستثمارات في رأس المال العامل.

الفصل الثاني الاطار النظري لاتخاذ القرارات المالية

المطلب الثاني: الدور النسب المالية في اتخاذ القرارات المالية

يعتبر الغرض الرئيسي من تحليل المالي بالنسب هو فهم البيانات الموجودة في القوائم المالية والتقارير وتوفير أساس من المعلومات المساعدة في اتخاذ القرار ويوجد العديد من النسب المالية التي تستعان بها باتخاذ القرارات المالية ونذكر منها: (مبارك لسوس، صفحة 16)

1. نسب السيولة:

تهدف الى تقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير بحيث تقوم بتهيئة المناخ الملائم لاتخاذ القرار المالي.

2. نسب الربحية:

يعبر التحليل بالنسبة الربحية عن مدى كفاءة التي تأخذ فيها المؤسسة قراراتها على الاستثمارية والمالية.

3. نسب النشاط:

تقيس هذه النسب كفاءة الإدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسباً على مختلف أنواع الأصول، وهي تساعد على قرار التخطيط والرقابة المالية واتخاذ الاجراءات الصحيحة كما أنها تقييم انجازات ونشاط المؤسسة ومن استخدامات النسب المالية فيما يلي.

4. استخدام النسب المالية في قرار التخطيط المالي:

بحيث يمكن للمؤسسة اتخاذ قرارات متعلقة بالأداء التشغيلي المستقبلي وكذلك قائمة المركز المالية التقديرية باستخدام النسب المستهدفة وتعد هذه الأخيرة من واقع الخبرة والتقدير الشخصي واسترشادا بالنسبة المالية للمؤسسات المماثلة.

5. استخدام النسب المالية في قرار الانفاق العام:

تستخدم النسب المالية في تقدير التدفق النقدي وتقوم عملية استخدام التدفق النقدي الاضافي في مجال الموازنة الرأسمالية على تقدير النفقات النقدية الخارجية لرأس المال العام ثم التدفق النقدي الداخل لرأس المال نتيجة تنفيذ الاقتراح الاستثماري، ترتبط التدفقات الداخلية والخارجية لرأس المال بالتوسعات الإنتاجية والتي تتطلب

الفصل الثاني الاطار النظري لاتخاذ القرارات المالية

زيادة بنود نقدية الذمم نتيجة تنفيذ هذا الاقتراح وقد يتضمن الاقتراح الاستثماري في كثير من الاحوال ادخال منتجات جديدة أو عملية انتاجيه مختلفة أو نظام توزيعي جديد إلا أنه يصعب استخدام البيانات التاريخية لتحديد العلاقة بين المخزون والذمم النقدية وبين المبيعات نظرا لطبيعة المقترحات الاستثمارية التي تغير من هذه العلاقات.

فإذا كان الاقتراح متشابها للاستثمارات المالية فإنه من المقبول استخدام النسب المالية للمؤسسة لتقدير حجم الأصول المالية وأوراق القبض والمخزون التي تساعد على اتخاذ القرار.

المطلب الثالث: دور تحليل الاستغلال في اتخاذ القرار

إن تحليل استغلال الوظيفي يحدد المسؤوليات حسب الوظائف أي أنه يحدد الوظائف التي لها أكثر مساهمة في تحقيق النتيجة ويساعد على تحديد السياسات الاستغلالية على حدة وتقسيمها في النهاية الدورة وبالتالي فهو يساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج كقرار التخلي عن منتج معين يساهم بدرجة قوية في النتيجة كما يساعد على الرقابة واتخاذ القرارات الصحيحة بالنسبة للتحليل الاستغلالي التفاضلي كذلك له دور في اتخاذ القرار منها: (مرعي عبد الحي، صفحة 221)

- قرار التوسع في حجم العمليات.
- قرارات البيع.
- قرار التغيير.

كما أن التحليل لاستغلال يساعدنا على اتخاذ القرارات التخطيطية بحيث يعتبر مفهوم التكلفة المناسب لاتخاذ القرارات التخطيطية، وهو التكلفة التفاضلية وحيث أن القرارات عادة ما تتعلق بالمستقبل فبذلك تكون التكلفة متوقعة في المستقبل. كما ان التكلفة التفاضلية المناسبة لاتخاذ القرارات التخطيطية قد تشمل على تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة ورغم ذلك فهذه العناصر في مجملها لا بد أن تكون متغيرة، ويمكن القول إن المعيار المناسب لحساب التكلفة أغراض اتخاذ القرارات التخطيطية هو مدى ارتباط عنصر التكلفة المعين بصرف النظر عن كون هذا العنصر متغير أو ثابت.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن تحليل الاستغلال يمكننا من توقع تكاليف اغراض القرارات التخطيطية.

الفصل الثاني الاطار النظري لاتخاذ القرارات المالية

خلاصة الفصل:

إن جوهره عمل إدارة المالية وفق المنهج الحديث للإدارة يكمن قيما على اتخاذ القرارات المالية؛ هذه الأخيرة تتميز بأهمية بالغة كونها قرارات تعني بالوضع المالية للمؤسسة، كما أنها غير قابلة للتراجع عنها إضافة إلى تأثيرها الكبير على باقي الوظائف للمؤسسة.

وتسعى الإدارة المالية في اتخاذ القرارات المالية الى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها: هو تعظيم القيمة الحالية للمؤسسة، وتحقيق سيولة نقدية كافية، والتشغيل وتحمل مصاريفه وابعائها النقدية بشكل ملائم يضمن استمرار العمل، وسداد الديون في مواعيد استحقاقها بدون تباطؤ...

إن مؤشرات التوازن تعطي لنا الوضعية الحقيقية للمؤسسة كما أنها تقيم أداء المؤسسة بحيث أنها تقدم للمدير المالي معلومات لاتخاذ القرارات المتعلقة بمصادر التمويل المثلي والقرارات التخطيطية بالإضافة الى هذا فهي تقدم معلومات حول سيولة المؤسسة وهيكل المالي لها وبالتالي هي تساعد على اتخاذ القرار المقترح الاستثماري.

الفصل الثالث

دراسة حالة المؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية

الصينية SIMAC SPA للفترة 2022/2021

الصينية SPA SIMAC للفترة 2022/2021

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SPA SIMAC للفترة

2022/2021

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SPA SIMAC

المطلب الأول: نشأة المؤسسة ونشاطها

الفرع الأول: النشأة

تم تأسيس شركة الصناعة العصرية الجزائرية الصينية برأسمال أصلي قدره (1.100.000 دج) حيث حدد مقر الشركة بدار بجلي حليمي ، طريق باتنة _ بسكرة، وحددت مدة الشركة ب 99 سنة ابتداء من تاريخ قيدها بالمركز الوطني للسجل التجاري، ويتكوّن كله من تقديرات نقدية (الملحق رقم 01):

- سي بي أم إي (CBMI): خمسمائة وتسعة وثلاثين ألف دينار جزائري (539.000,00 دج) وتمثل 49 % من رأسمال الشركة.
- شركة بسكرية للإسمنت (شركة مساهمة) خمسمائة وستة ألف دينار جزائري (506.000,00 دج) وتمثل 46% من رأسمال الشركة.
- شركة باباهم (شركة مساهمة) احدى عشر ألف دينار جزائري (11.000,00 دج) وتمثل 1% من رأسمال الشركة.
- شركة قديلة (شركة مساهمة) احدى عشر ألف دينار جزائري (11.000,00 دج) وتمثل 1% من رأسمال الشركة،
- شركة عموري عموري (شركة ذات مسؤولية محدودة) احدى عشر ألف دينار جزائري (11.000,00 دج) وتمثل 1% من رأسمال الشركة،
- شركة سوفراميمكس (شركة ذات مسؤولية محدودة) احدى عشر ألف دينار جزائري (11.000,00 دج) وتمثل 1% من رأسمال الشركة.

الصينية SPA SIMAC للفترة 2022/2021

- شركة أس زي تي (شركة ذات مسؤولية محدودة): احدى عشر ألف ديناراً جزائرياً (11.000,00 دج) وتمثل 1% من رأسمال الشركة .

مجموع التقديمات التي جعلت نقداً تقدر بمليون ومائة ألف ديناراً جزائرياً (1.100.000,00 د ج)

1. سي بي أم إي (CBIM) وهي الشركة ذات المسؤولية المحدودة المسماة " سي بي أم إي " المنشأة وفقاً لقوانين الصين

الشعبية ، الكائن مقرها الاجتماعي بشارع كسينغ فو رقم 07 دائرة فانقرين _ طانق شان_ الصين الشعبية (7 Rue

xingfu arrondissement fengrun Ville Tangshan- Republique Populaire de

Chine) المقيدة بالفهرس الوطني للأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين بموجب إشعار بالتعريف مؤرخ في 2015/09/28

تمارس نشاطها بالجزائر بحج كريمة بلقاسم رقم 07 الدار البيضاء ولاية الجزائر .

2. شركة البسكرية للإسمنت (شركة مساهمة): وهي شركة ذات أسهم خاضعة للقانون الجزائري، يوجد مقرها الاجتماعي بجر

بالحرش برانيس ولاية بسكرة والمقيدة في السجل التجاري بتاريخ 2017/12/09 .

3. شركة باباهم (شركة مساهمة): وهي شركة ذات أسهم خاضعة للقانون الجزائري، يوجد مقرها الاجتماعي بدار عروس

برانيس ولاية بسكرة وهي مقيدة بالسجل التجاري لولاية بسكرة بتاريخ 2015/10/07 .

4. شركة قديلة (شركة مساهمة): وهي شركة ذات أسهم خاضعة للقانون الجزائري يوجد مقرها الاجتماعي بطريق الوطني قديلة

رقم 87 بلدية جمورة لولاية بسكرة وهي مقيدة بالسجل التجاري لولاية بسكرة .

5. شركة عموري عموري (شركة ذات مسؤولية محدودة): وهي شركة ذات أسهم خاضعة للقانون الجزائري مقرها الاجتماعي

بجر بلحرش دار عروس بلدية البرانيس ولاية بسكرة وهي مقيدة بالسجل التجاري لولاية بسكرة.

6. شركة سوفراميمكس (شركة ذات مسؤولية محدودة): وهي شركة ذات أسهم خاضعة للقانون الجزائري يوجد مقرها

الاجتماعي بطريق باتنة حي سيدي غزال بلدية بسكرة وهي مقيدة بالسجل التجاري لولاية بسكرة .

7. شركة أس زي تي (شركة ذات مسؤولية محدودة): وهي شركة ذات أسهم خاضعة للقانون الجزائري مقرها الاجتماعي

منطقة الصناعة بلدية بسكرة وهي مقيدة بالسجل التجاري لولاية بسكرة.

الصينية SPA SIMAC للفترة 2022/2021

الفرع الثاني: نشاط الشركة

ويتمثل موضوع الشركة (الملحق رقم 02) في:

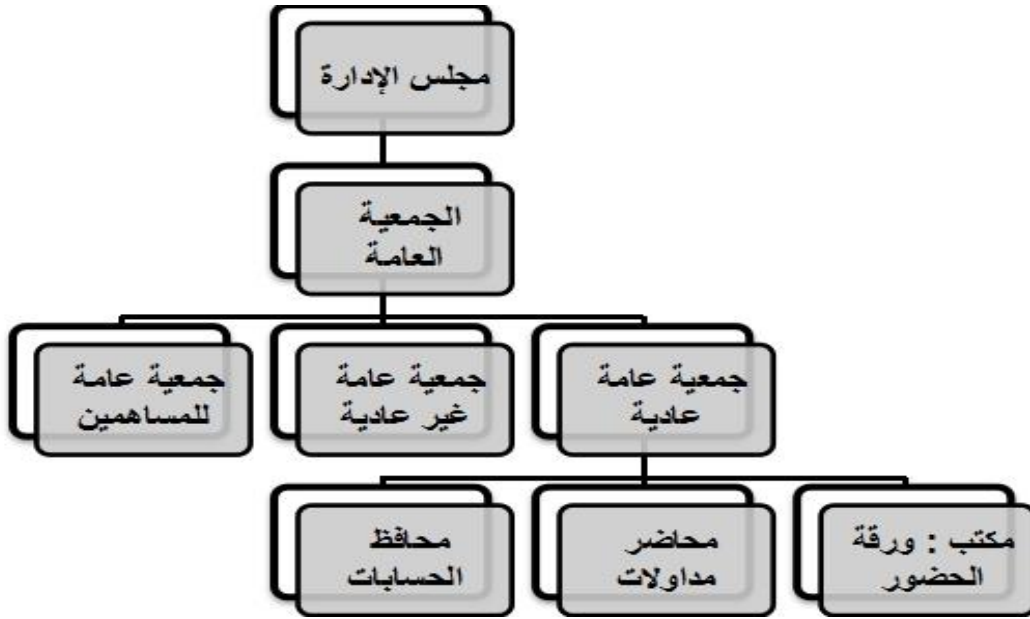
- كراء معدات وأدوات للبناء والأشغال العمومية.
- كراء الماكينات والتجهيزات المختلفة.
- صناعة قطع صناعية.
- تركيب والصيانة الصناعية لكل الأجهزة ، المحركات والمعدات.
- النحاسية .
- مؤسسة الصناعة التقليدية لصنع قطع غيار واللواحق للدراجات النارية.
- الإنتاج الصناعي للمنتجات الخرسانية غير المجمعة .
- مؤسسة الهندسة الصناعية.
- إنتاج أجزاء البناء الجاهز من الخرسانة وتحضير الخرسانة الجاهزة للاستعمال .
- مؤسسة صب الخرسانة.
- تركيب وتصليح وصيانة المصاعد والآلات المشابهة .
- مؤسسة صناعية لإنتاج مجموعات المباني المعدنية.
- إنتاج وأشغال التصنيع (على نموذج) .
- تركيب حجرات الترميد والتجهيزات الملحقة .
- تركيبات كهربائية صناعية وصيانة .
- انجاز وتصميم المركبات الالكترونية الموجهة للصيانة الصناعية .
- صناعة التجهيزات والتوريدات الصناعية.

الصينية SPA SIMAC للفترة 2022/2021

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

تتكون المؤسسة من عدة مصالح موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01) : الهيكل التنظيمي للمؤسسة الصناعية الحديثة الصينية الجزائرية



المصدر: إعداد الطالب انطلاقا من القانون الأساسي للمؤسسة.

الفرع الأول: مجلس الإدارة

➤ أعضاء مجلس الإدارة:

يتم تسيير الشركة من طرف مجلس إدارة يتكون من 5 أعضاء:

- ثلاثة (03) أعضاء تقترحهم شركة سي بي أم إي .
- عضوين (02) تقترحهم شركة بسكرية للإسمنت.

الصينية SPA SIMAC للفترة 2022/2021

يتم تأكيد تعيينهم من قبل الجمعية العامة العادية ، يجب على مجلس الإدارة أن يمتلك عددا من الأسهم يمثل نسبة 20% على الأقل من قيمة رأسمال الاجتماعي مخصصة لضمان جميع أعمال التسيير وتعتبر الأسهم غير قابلة للتداول، حددت عهدة القائمين بالإدارة ب 03 سنوات قابلة للتجديد حيث أنها تنتهي عند اختتام جلسة الجمعية العامة العادية للمساهمين التي تستدعي للمداولة حول الحسابات الاجتماعية للسنة الثالثة من عهدة القائمين بالإدارة .

➤ سلطات رئيس مجلس الإدارة:

يتمتع رئيس مجلس الإدارة قانونا بكل السلطات الضرورية من أجل تسيير الشؤون العامة للشركة، حيث أنه يتمتع بالسلطات التالية:

- ضمان تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
- إعداد الهيكل التنظيمي، الاتفاقية الجماعية والنظام الداخلي للشركة وعرضهم على مصادقة مجلس الإدارة.
- إعداد ميزانيات الاستثمار والاستغلال وعرضها على مصادقة مجلس الإدارة.
- تحديد القيمة الإجمالية لنفقات الاستغلال والإدارة في إطار الميزانيات المصادق عليها من طرف مجلس الإدارة.
- تزويد كل المناصب العليا في الشركة بالموظفين بعد موافقة مجلس الإدارة وتحديد أجور الإطارات و أعوان الشركة .
- ممارسة السلطة الهرمية على جميع مستخدمي الشركة مع احترام الأحكام القانونية السارية المفعول .
- تحقيق جميع عمليات شراء، تبادل، أو بيع العقارات وإنجاز أي مبنى وتنفيذ كل الأشغال والإنشاءات مع الإشارة إلى ضرورة الحصول على الموافقة المسبقة لمجلس الإدارة.
- تمثيل الشركة أمام جميع الوزارات والإدارات العمومية أو الخاصة و بالخصوص أمام هيئات الدولة والولايات والبلديات في جميع المقاطعات من أجل تسوية أي مسألة.
- منح وتقبل جميع عقود الكراء و الإيجار سواء كانت مع أو دون وعد البيع وكل تنازل أو فسخ العقود أو الإيجار بالتعويضات أو بدونها مع الإشارة إلى ضرورة الحصول على الموافقة المسبقة لمجلس الإدارة.

الصينية SPA SIMAC للفترة 2022/2021

- المشاركة في جميع عمليات المزايدة والمناقصة مع إعلام مجلس الإدارة عن ذلك .
- إبرام وفسخ جميع عقود التأمين ضد الأخطار بمختلف أنواعها مع مناقشة مبالغ التعويضات وتحديد قيمتها.
- قبض جميع المبالغ التي تستحقها الشركة وتسديد تلك التي تقع على عاتقها ومناقشة في هذا الشأن حول جميع الحسابات وتحديد قيمتها ومنح أو سحب كل وصل و إنشاء، اعتماد، تسديد والتشاور حول كل سند، سفتجة، كمبيالة، صك وأوراق تجارية فتح واستغلال أي حساب جاري لدى المؤسسات المصرفية وكذا كل مكاتب البريد والعمل على الاستلام باسم الشركة جميع الدفاتر البريدية ودفاتر الصكوك واستئجار كل خزانة مع سحب محتواها.
- إعداد الجرد السنوي والميزانية وحساب النتائج الواجب عرضها على مجلس الإدارة، ويتمتع الرئيس عند إعداد الجرد والميزانية بسلطة تقييم الديون وغيرها من القيم العقارية والمنقولة التي تتضمنها الأصول الاجتماعية وتحديد نسبة تدني القيمة وتحقيق كل استهلاك حسب ما يراه ملائما لضمان حسن تسيير أعمال الشركة واستقرارها.
- تمثيل الشركة أمام جميع الوزارات والإدارات العمومية أو الخاصة وبالخصوص أمام هيئات الدولة والولايات والبلديات في جميع المقاطعات من أجل تسوية أي مسألة.

الفرع الثاني: الجمعيات العامة

➤ الجمعيات العامة للمساهمين _التركيبية

- تتكون الجمعيات العامة للشركة من جميع المساهمين مهما كان عدد الأسهم التي يمتلكونها شرط أن لا تكون هذه الأخيرة قد حررت من المبالغ المستحقة، تمثل الجمعية العامة التي أسست بشكل قانوني على أنها ممثلة لجميع المساهمين .
- يخضع جميع المساهمين للقرارات المتخذة وفقا للقوانين السارية المفعول وهذا القانون الأساسي.
 - يشارك رئيس مجلس الإدارة بجلسات الجمعيات العامة.

➤ الجمعيات العامة غير العادية: اختصاصات، النصاب، التصويت:

- تتمتع الجمعية العامة غير العادية وحدها بسلطة تعديل القانون الأساسي في حدود ما يسمح به القانون، إلا أنه لا يمكنها أن ترفع من مستوى تعهدات المساهمين، كما أنه لا يمكنها أن تداول بشكل قانوني إلا إذا كان المساهمين حاضرين أو

الصينية SPA SIMAC للفترة 2022/2021

الممثلين يمتلكون على الأقل ثلثي (3/2) عدد الأسهم ذات حق التصويت وإن تعددت الاستدعاءات لعدم إتمام النصاب.

➤ الجمعيات العامة العادية: اختصاصات، النصاب، التصويت:

1. الاجتماع والصلاحيات:

تجتمع الجمعية العامة العادية كل سنة بموجب استدعاء مجلس الإدارة خلال الستة أشهر الموالية لتاريخ اختتام السنة الاجتماعية المعنية في اليوم والوقت والمكان المحددين في رسالة الاستدعاء، كما يمكن استدعاء الجمعية العامة العادية من قبل مجلس الإدارة في حالة الاستعجال.

تقوم هذه الجمعية عموما بتحديد السلطات التي تمنح لمجلس الإدارة وتصدر بكل حرية قراراتها فيما يتعلق بتسيير شؤون الشركة، وتمتع الجمعية العامة العادية خصوصا بالصلاحيات التالية:

- دراسة تقرير مجلس الإدارة حول الشؤون الاجتماعية .
- دراسة تقارير محافظ أو محافظي الحسابات.
- التداول حول كل الحسابات و اعتمادها أو تسويتها مع تحديد نسبة الأرباح الواجب توزيعها وبشكل عام
- دراسة جميع أعمال التسيير لكل القائمين بالإدارة وتحديد المبالغ الواجب اقتطاعها لتشكيل أو رفع مستوى الاحتياطات القانونية .
- اتخاذ قرارات تأجيل تخصيص الأرباح.
- اعتماد التعيينات المؤقتة لأعضاء مجلس الإدارة التي قام بها مجلس الإدارة .
- تعيين أو تعويض أعضاء مجلس الإدارة و محافظ أو محافظي الحسابات .
- تحديد المبالغ الواجب تسديدها لمجلس الإدارة والمبالغ المخصصة لمحافظي الحسابات.
- التداول حول جميع الاقتراحات المدرجة في جدول الأعمال التي لا تخضع لصلاحيات الجمعية العامة غير العادية.

الصينية SPA SIMAC للفترة 2022/2021

2. النصاب والأصوات: لا يمكن للجمعية العامة أن تداول قانونا إلا إذا كان المساهمين الحاضرين أو الممثلين يمتلكون على الأقل ثلثي (3/2) عدد الأسهم ذات حق التصويت وإن تعددت الاستدعاءات لعدم إتمام النصاب، يتم تبليغ المساهمين قبل إقامة الجمعية العامة العادية 30 يوما مسبقا على الأقل .

الفرع الثالث: المكتب _ ورقة الحضور

يتكون مكتب الجمعية العامة من رئيس واحد ومراقبين وأمين جلسة، يترأس الجمعية العامة ممثل سي بي أم إي خلال مدة 3 سنوات الأولى للشركة ثم ممثل شركة بسكرية للإسمنت لـ 3 سنوات التي تليها وهكذا كل 3 سنوات بشكل دوري، يتكفل بمهام المراقبة ممثل شركتي سي بي أم إي وبسكرية للإسمنت .

وإعداد ورقة حضور عند كل جلسة وتتضمن المعلومات التالية:

- لقب واسم وعنوان كل مساهم قد شارك بالجلسة وعدد الأسهم التي يمتلكها.
- اللقب والاسم وعنوان كل وكيل قد شارك بالجلسة وعدد الأسهم التي يمتلكونها.

الفرع الرابع: محاضر المداولات

تفيد مداولات الجمعية العامة في محاضر تحفظ في سجلات خاصة مرقمة وممضي عليها من قبل الأمين، يوقع أعضاء المكتب على تلك المحاضر، يوقع ويصادق عليها رئيس مجلس الإدارة أو عضوين منها شاركا بالجلسة على نسخ مستخرجات المحاضر المطلوب عرضها، أما في حالة تصفية أو حل الشركة فإنه تتم المصادقة عليها من قبل أحد المصنفين أو المصفي الوحيد.

الفرع الخامس: محافظ الحسابات

تعين الجمعية العامة العادية لمدة 3 سنوات محافظ حسابات أو أكثر مع تحديد أتعابهم وفق الأنظمة سارية المفعول، توكل الجمعية العامة محافظ الحسابات مهمة تحقيق عمليات فحص ومراقبة إعداد التقارير المنصوص عليها قانونا ومن حقه الخوض في عمليات الفحص والمراقبة التي تبدو له ضرورة وملائمة وذلك في أي وقت من السنة.

الصينية SPA SIMAC للفترة 2022/2021

المطلب الثالث: رفع وتخفيض قيمة الأسهم الاجتماعي

يمكن رفع قيمة رأس المال الاجتماعي للشركة في مرة واحدة أو في عدة مرات حسب قرار الجمعية العامة غير العادية التي تتخذها استناد على تقرير مجلس الإدارة وذلك عن طريق:

- إصدار أسهم جديدة؛
- تحويل الاحتياطات أو أي شكل من أشكال الأرباح الغير موزعة إلى أسهم؛
- الزيادة في القيمة الاسمية للأسهم الموجودة ؛
- كل السبل الأخرى المرخص لها قانونا؛

يحق للجمعية العامة الغير العادية أن تخول وطبقا للأنظمة السارية المفعول كل الصلاحيات الضرورية لمجلس الإدارة بغية تجسيد عملية رفع قيمة الأسهم الاجتماعي.

إذا تعلق الأمر بعملية رفع قيمة الأسهم الاجتماعي عن طريق إصدار أسهم جديدة فإن مالكي الأسهم السابقة يتمتعون بحق الأفضلية عند اكتتاب الأسهم الجديدة في نسبة مشاركة كل واحد منهم على انفراد في الأسهم السابقة.

إذا تعلق الأمر بعملية رفع قيمة الأسهم الاجتماعي عن طريق تحويل الاحتياطات أو أي شكل من أشكال الأرباح الغير موزعة، تم اكتتاب الأسهم الجديدة بنسبة الأسهم القديمة التي يملكها كل من المساهمين.

وتدمج جميع الأسهم التي يتم إنشاؤها خلال حياة الشركة مع الأسهم من نفس الصنف التي كانت موجودة مسبقا.

الفرع الأول: رفع رأسمال الشركة

استنادا للمواد 596 الى 687 وما يليها من القانون التجاري لا سيما المادة 705 من ذات وموجب هذا العقد وتجسيدها للوائح المنبثقة عن الجمعية العامة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 01/06/2018 فقد تم تعديل المادتين السادسة والسابعة من القانون الاساسي للشركة وذلك برفع رأسمالها من مليون ومائة ألف دينار جزائري (1.100.000,00 دج) الى مائتي مليون دينار جزائري نقدا وذلك بإنشاء مئة وثمانية وتسعين ألف وتسعمائة سهم جديد (198.900 سهم جديد)

الصينية SPA SIMAC للفترة 2022/2021

قيمة كل سهم ألف دينار جزائري (1.000 دج) للسهم الواحد بقيمة إجمالية قدرها مائة وثمانية وتسعين مليون وتسعمائة ألف دينار جزائري وطبقا للمادة 705 الفقرة 01 و 02 من القانون التجاري فقد تقرر فقد تم الاكتتاب بربع قيمة الأسهم أي بمبلغ قدره تسعة واربعين مليون وسبعمائة وخمسة وعشرين ألف دينار) جزائري (49.725.000,00 دج)

وطبقا للمادة 705 الفقرة 02 فإنه إذا لم تتحقق الزيادة في ستة أشهر من عملية الاكتتاب فإن العملية تصبح باطلة.

وقد أودع رئيس مجلس إدارة الشركة مبلغ قدره تسعة واربعين مليون وسبعمائة وخمسة وعشرين ألف دينار جزائري (49.725.000,000 دج).

الفرع الثاني: التقديمات بعد رفع رأسمال الشركة

قدمت الشركات :

- شركة سي بي أم إي (CBMI) ثمانية وتسعين مليون دينار جزائري (98.000.000,00 دج) وتمثل 49% من رأسمال الشركة
- شركة البسكوية للإسمنت (شركة مساهمة) إثنين وتسعين مليون دينار جزائري (92.000.000,00 دج) وتمثل 46% من رأسمال الشركة
- شركة باباهم (شركة مساهمة) مليوني دينار جزائري (2.000.000,00 دج) وتمثل 1% من رأسمال الشركة.
- شركة قديلة (شركة مساهمة) مليوني دينار جزائري (2.000.000,00 دج) وتمثل 1% من رأسمال الشركة.
- شركة عموري عموري (شركة ذات مسؤولية محدودة) مليوني دينار جزائري (2.000.000,00 دج) وتمثل 1% من رأسمال الشركة
- شركة سوفرا يمكس (شركة ذات مسؤولية محدودة) مليوني دينار جزائري (2.000.000,00 دج) وتمثل 1% من رأسمال الشركة

الصينية SPA SIMAC للفترة 2022/2021

- شركة أس زي تي (شركة ذات مسؤولية محدودة) مليوني دينار جزائري (2.000.000,00 دج) وتمثل 1% من رأسمال

الشركة

مجموع التقديمات تقدر بمائتي مليون دينار جزائري (200.000.000,00 دج)

الفرع الثالث: كشف الاكتتاب والدفوع

الجدول رقم (03): قائمة المكتتبين للأسهم وكشف بالمدفوعات التي تمت من طرف كل شريك مساهم

اسم المساهم	عدد الأسهم المكتتبة	نسبة الأسهم %	مبالغ الأسهم المكتتبة دج	المبالغ المدفوعة (المبالغ المحررة)	المبالغ الغير المدفوعة (المبالغ الغير المحررة)
شركة سي بي أم إي (CBMI)	98.000 سهم	49%	98 000 000,00	60 405 889,00	37 594 111,00
شركة البسكرية للإسمنت (ش . م)	92.000 سهم	46%	92 000 000,00	50 231 000,00	41 769 000,00
شركة باباهم (ش . م)	2.000 سهم	1%	2 000 000,00	11 000,00	1 989 000,00
شركة قديلة (ش . م)	2.000 سهم	1%	2 000 000,00	11 000,00	1 989 000,00
شركة عموري عموري (ش . ذ . م)	2.000 سهم	1%	2 000 000,00	11 000,00	1 989 000,00
شركة سوفرا يمكس (ش . ذ . م)	2.000 سهم	1%	2 000 000,00	11 000,00	1 989 000,00
شركة أس زي تي (ش . ذ . م)	2.000 سهم	1%	2 000 000,00	11 000,00	1 989 000,00
المجموع	200.000 سهم	100%	200 000 000,00	110 691 889,00	89 308 111,00

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على القانون الأساسي للمؤسسة.

الصينية SPA SIMAC للفترة 2022/2021

وقد التزم المساهمين بالتضامن بدفع مبلغ مساهمتهم الكلي (100%) والمقدرة تسعة وثمانون مليون وثلاثمائة وثمانية ألف ومائة وعشرة دينارا جزائريا (89.308.111,00 دج) في أجل لا يتعدى 05 سنوات ابتداء من تاريخ تعديل القانون الأساسي، وقد رضي المساهمين المكفولين بذلك صراحة بمجل الجمعية العامة الاستثنائية.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية للمؤسسة الصناعية الجزائرية الصينية SIMAC (2021-2022)

تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة لصورة المؤسسة لأي مؤسسة اقتصادية ومن خلالها يتمكن كل من المساهمين والمقرضين وباقي الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة من تقييم أدائها، ومن خلال هذا المبحث سنحاول عرض أهم قوائم المالية لمؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC للفترة 2021-2022، المتمثلة في الميزانية، جدول حسابات النتائج والميزانية المالية المختصرة.

المطلب الأول عرض ميزانية مؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC برانيس للفترة 2021-2022

تقوم مؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC برانيس بإعداد الميزانية المحاسبية مثلها مثل باقي المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وذلك حسب النظام المحاسبي والمالي وطبيعة نشاطها وذلك كما هو مبين في الملاحق رقم (1-6)، الميزانية المحاسبية للمؤسسة لسنتي 2021 و2022.

فالميزانية تتكون من جانبين أساسيين هما: الأصول والخصوم، فالأصول تمثل استخدامات الموارد المالية التي تحصل عليها المؤسسة، أما الخصوم فتمثل الموارد المالية التي هي تحت تصرف المؤسسة.

1. جانب الأصول لميزانية المؤسسة:

لجدول التالي يظهر ميزانية مؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC برانيس "جانب الأصول":

جدول رقم(04): جانب الأصول لميزانية مؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC للفترة (2021-

2022)

الوحدة: دج

EXERCICE:DU 01/01/22 AU 31/12/22

الصينية SPA SIMAC للفترة 2022/2021

أصول				
2021	2022	2022	2022	
الإجمالي	الإجمالي	اهتلاكات-أرصدة	الخام	الأصول المالية
				الأصول المثبتة (غير الجارية)
0,00	0,00	0,00	0,00	فارق الشراء (ou goodwill)
117.120,00	58.560,00	234.240,00	292.800,00	التثبيبات المعنوية
				<u>التثبيبات العينية</u>
0,00	0,00	0,00	0,00	الأراضي
0,00	0,00	0,00	0,00	البناءات
588.219,20	501.501,56	2.079.653,74	2.581.155,30	التثبيبات العينية الأخرى
0,00	0,00	0,00	0,00	اهتلاك التثبيبات العينية الأخرى
0,00	0,00	0,00	0,00	التثبيبات الجارية إنجازها
				<u>التثبيبات المالية</u>
0,00	0,00	0,00	0,00	السندات الموضوعة موضع المعادلة - المؤسسات المشاركة
0,00	0,00	0,00	0,00	المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة
0,00	0,00	0,00	0,00	السندات الأخرى المثبتة
348.414,89	0,00	0,00	0,00	القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية
0,00	0,00	0,00	0,00	الضرائب المؤجلة على الأصول
0,00	0,00	0,00	0,00	حسابات الإرتباط
1.053.754,09	560.061,56	2.313.893,74	2.873.955,30	مجموع الأصول غير الجارية
0,00	0,00	0,00	0,00	الأصول الجارية
28.530.559,32	18.875.188,00	0,00	18.875.188,00	المخزونات والمنتجات قيد الصنع
0,00				<u>الحسابات الدائنة - الإستخدامات المماثلة</u>
234.345.305,00	392.744.289,58	0,00	392.744.289,58	الزبائن

الصينية SPA SIMAC للفترة 2022/2021

109.876.621,12	117.148.324,03	0,00	117.148.324,03	المدينون الآخرون
42.898.121,89	156.034.715,45	0,00	156.034.715,45	الضرائب
0,00	0,00	0,00	0,00	الأصول الأخرى الجارية
				الموجودات وما يماثلها
0,00	0,00	0,00	0,00	توظيفات و أصول مالية جارية
298.391.345,66	264.889.051,72	0,00	264.889.051,72	أموال الخزينة
714.041.952,99	949.691.568,78	0,00	949.691.568,78	مجموع الأصول الجارية
715.095.707,08	950.251.630,34	2.313.893,74	952.565.524,08	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقارير المالية والملحق رقم (03).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أصول الميزانية عرفت زيادة بنسبة 32.88 % بمقارنة مع السنة الماضية، وهذا راجع للزيادة

الملحوظة في معظم عناصر تركيبة الأصول للمؤسسة فمثلا بلغت نسبة الزيادة في الخزينة بنسبة 11.23 % مقارنة بالسنة الماضية.

2. جانب الخصوم لميزانية المؤسسة: الجدول التالي يظهر ميزانية مؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC للفترة

(2022- 2021)

الجدول رقم (05): جانب الخصوم لميزانية مؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC للفترة (2021-2021)

2022

الوحدة: دج

EXERCICE: DU 01/01/22 AU 31/12/22			
			خصوم
2021	2022	خصوم	
		رؤوس الأموال الخاصة	
200.000.000,00	200.000.000,00	رأس المال الصادر(أو حساب المستغل)	
0,00	0,00	رأس المال غير المطلوب	

الصينية SPA SIMAC للفترة 2022/2021

629.606,69	879.249,73	العلاوات والاحتياطات (الاحتياطات المدجة)
0,00	0,00	فارق إعادة التقييم
0,00	0,00	فارق المعادلة
4.992.860,73	3.865.864,58	النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع)
10.699.042,62	15.442.260,31	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد
0,00	0,00	حصة الشركة المدجة
0,00	0,00	حصة ذوي الأقلية
216.321.510,04	220.187.374,62	I. المجموع
		الخصوم غير الجارية
0,00	0,00	القروض و الديون المالية
0,00	0,00	الضرائب (المؤجلة و المرصود لها)
0,00	0,00	الديون الأخرى غير الجارية
0,00	0,00	المؤونات والمنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا
0,00	0,00	II. مجموع الخصوم غير الجارية
		الخصوم الجارية
210.080.186,50	438.321.766,12	الموردون و الحسابات الملحقة
2.443.026,21	117.267.401,85	الضرائب
286.250.984,33	174.475.087,75	الديون الأخرى
0,00	0,00	خزينة الخصوم
498.774.197,04	730.064.255,72	III. مجموع الخصوم الجارية
715.095.707,08	950.251.630,34	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية والملحق رقم (04).

الصينية SPA SIMAC للفترة 2022/2021

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان خصوم المؤسسة في سنة 2022 عرفت ارتفاع بنسبة 32.88% مقارنة بالنسبة

الماضية وهذا راجع الى اجمالي الديون (ديون طويلة وقصيرة الأجل).

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج لمؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC للفترة 2021-2022:

يعتبر جدول حسابات النتائج الوسيلة التي يتم بموجبها تحديد إيرادات وتكاليف الدورة المالية، فمن خلاله يمكن معرفة سير

نشاط أي مؤسسة في دورة مالية ما، والجدول الموالي يوضح جدول حساب النتيجة حسب الطبيعة لمؤسسة الصناعية العصرية

الجزائرية الصينية SIMAC سنة 2021-2022 الذي من خلاله يمكن تقييم أداء المؤسسة للفترة المعينة.

الجدول رقم (06): جدول حسابات النتائج لمؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC للفترة (2021-2022):

الوحدة: دج

EXERCICE:DU 01/01/22 AU 31/12/22		
حسابات النتائج		
2021	2022	
643.091.697,90	751.509.726,78	المبيعات و المنتوجات الملحقة
0,00	0,00	تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع
0,00	0,00	الإنتاج المثبت
0,00	0,00	إعانات الإستغلال
643.091.697,90	751.509.726,78	1. إنتاج السنة المالية
-230.870.719,73	-142.237.474,91	المشتريات المستهلكة
-357.415.259,64	-524.973.545,60	الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى

الصينية SPA SIMAC للفترة 2022/2021

-588.285.979,37	-667.211.020,51	2. استهلاك السنة المالية
54.805.718,53	84.298.706,27	3. القيمة المضافة للإستغلال (1-2)
-36.453.913,29	-64.491.891,43	أعباء المستخدمين
-10.818.159,00	-7.754.023,00	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة
7.533.646,24	12.052.791,84	4. إجمالي فائض الإستغلال
0,00	0,00	المنتجات العملية الأخرى
0,00	-1.893.009,00	الأعباء العملية الأخرى
-691.673,51	-353.277,64	المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة
0,00	0,00	استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات
6.841.972,73	9.806.505,20	5. النتيجة العملية
0,00	0,00	المنتجات المالية
0,00	-20.000,92	الأعباء المالية
0,00	-20.000,92	6. النتيجة المالية
6.841.972,73	9.786.504,28	7. النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
-1.849.112,00	-2.803.133,00	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
0,00	0,00	الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
643.091.697,90	751.509.726,78	مجموع منتجات الأنشطة العادية
-638.098.837,17	-744.526.355,50	مجموع أعباء الأنشطة العادية

الصينية SPA SIMAC للفترة 2022/2021

4.992.860,73	6.983.371,28	8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية
0,00	0,00	عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيأها)
0,00	-3.117.506,70	عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيأها)
0,00	-3.117.506,70	9. النتيجة غير العادية
4.992.860,73	3.865.864,58	10. صافي نتيجة السنة المالية
		حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1)
		11. صافي نتيجة المجموع المدمج (1)
		ومنها حصة ذوي الأقلية (1)
		حصة المجموع (1)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية والملحق رقم (05).

نلاحظ من خلال الجدول النتيجة غير العادية تقدر بـ **-3.117.506,70** ، فالنتيجة غير العادية تؤثر في نتيجة الصافية بالزيادة (+) والنقصان (-). تتمثل في مصاريف استثنائية في فترة الكورونا.

المطلب الثالث: عرض الميزانية المالية المختصرة:

الجدول رقم (07): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC ، جانب الأصول فترة

2022-2021

الوحدة: دج

البيان	2021	2022
	المبالغ	المبالغ
الثبتات المعنوية	117.120,00	58.560,00

الصينية SPA SIMAC للفترة 2022/2021

501.501.56	588.219.20	التبittات العينية
	348.414,89	التبittات المالي
560.061,56	1.053.754,09	مجموع الأصول الثابتة
		أصول متداولة
18.875.188.00	28.530.559,32	قيم الاستغلال
665.927.329.06	387.120.048.01	قيم قابلة للتحقق
264.889.051.72	298.391.345,66	قيم جاهزة
949.69 1.568,78	714.041.952,99	مجموعة الأصول المتداولة
950.251.630,34	715.095.707,08	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المحاسبية.

التعليق: يمثل الجدول ميزانية مالية مختصرة للمؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC ، جانب الأصول فترة 2022-2021 .

نلاحظ أن الأصول ثابتة للمؤسسة قد انخفضت سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 بنسبة 47%، أما من جانب الأصول المتداولة فنلاحظ أن قيم الاستغلال سجلت تراجعاً في سنة 2022 مقارنة بسنة 2022 وهذا ما يدل على أن المؤسسة شهدت تحسناً في تصريف مخزونها، ونلاحظ أيضاً انخفاضاً ضعيفاً في القيم الجاهزة سنة 2022 مقارنة مع سنة 2021 بنسبة 11% وهذا ما يدل على أن المؤسسة استثمرت بهدف توسعة نشاطها، ونلاحظ أيضاً أن القيم القابلة للتحقق سجلت ارتفاعاً كبيراً خلال 2022 بنسبة 72% مقارنة بالسنة 2021.

الجدول رقم (08): الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC فترة 2021-2022

2022

الوحدة: دج

2022	2021	البيان
المبالغ	المبالغ	
		الأموال الدائمة
220.187.374.62	216.321.510,04	الأموال الخاصة
/	/	ديون طويلة الأجل

الصينية SPA SIMAC للفترة 2022/2021

220.187.374,62	216.321.510,04	مجموع الأموال الدائمة
730.064.255,72	498.774.197,04	ديون قصيرة الأجل
950.251.630,34	715.095.707,08	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المحاسبية.

لاحظ أن اتجاه تغير الأموال الخاصة انخفضت سنة 2022 مقارنة بـ 2021 بنسبة 2% فهي تمثل وزن نسبي كبير من إجمالي الخصوم، أما الديون قصيرة الأجل فاتبعت سلوكا طرديا للأموال الخاصة حيث سجلت ارتفاع سنة 2022 ليصل إلى 46%، أما الديون طويلة الأجل فنلاحظ عدم اعتماد المؤسسة على الديون طويلة الأجل .

المبحث الثالث: تحليل محتوى المعلوماتي للقوائم المالية مؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC للفترة 2022-2021

لقياس قدرة مؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC للفترة 2022-2021 على مواجهة التزاماتها بتواريخ استحقاقها، وكذا إمكانية خلق عوائد مالية تساعد على تطوير نشاطها وتوسيعه، سنقوم بتحليل وضعيتها المالية، وذلك بالاعتماد على أهم المؤشرات التوازن المالي والنسب المالية من خلال قوائمها المالية المتاحة خلال فترة 2021/2022.

المطلب الأول: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية

سنقوم من خلال هذا المطلب بتشخيص وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة موضوع الدراسة بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي وهي: رأس المال العامل، احتياجات رأس مال العامل، الخزينة

الفرع الأول: حساب رأس مال العامل (FR):

يعتبر رأس مال العامل مؤشر أساسي لتقييم التوازن المالي داخل المؤسسة، ويحسب بالعلاقة التالية الموضحة في:

الجدول رقم (09): تطور رأس مال العامل لمؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC للفترة 2021-

2022

الوحدة: دج

2022	2021	البيان
------	------	--------

الصينية SPA SIMAC للفترة 2022/2021

220 187 374,62 -	216 321 510,04	الأموال الدائمة
560 061,56	1 053 754,09	- الأصول الثابتة
219 627 313,06	215 267 755,95	رأس مال العامل
949 691 568,78	714 041 952,99	الأصول المتداولة
730 064 255,72	498 774 197,04	- الديون قصيرة الأجل
219 627 313,06	215 267 755,95	رأس مال العامل

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال العامل لمؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC للفترة 2021-2022 خلال الفترة المدروسة كان موجبا وشهد ارتفاع طفيف في سنة 2022 مقارنة بالسنة السابقة 2021 %2 ويرجع هذا إلى زيادة في الاستدانة قصيرة الأجل، رغم هذا فقد حققت المؤسسة إحدى شروط التوازن (رأس المال العامل موجب)، وما يمكن قوله أن المؤسسة استطاعت أن تغطي جميع أصولها الثابتة التي تمتلكها بأموالها الدائمة، وهذا ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان تستطيع من خلاله تسديد ديونها قصيرة الأجل في حال عدم التوافق آجال تحويل الأصول المتداولة (كالمخزونات مثلا).

والجدول الموالي يظهر حساب مختلف أنواع رأس المال العامل للمؤسسة

جدول رقم (10): أنواع رأس المال العامل للمؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC للفترة 2021-

2022

الوحدة: دج

2022	2021	البيان
220 187 374,62	216 321 510,04	الأموال الخاصة
560 061,56	1 053 754,09	- الأصول الثابتة
219 627 313,06	215 267 755,95	رأس مال العامل الخاص
950 251 630,34	715 095 707,08	مجموع الخصوم
220 187 374,62	216 321 510,04	- الأموال الخاصة
730 064 255,72	498 774 197,04	رأس مال العامل الأجنبي
950 251 630,34	715 095 707,08	مجموع الأصول

الصينية SPA SIMAC للفترة 2022/2021

560 061,56	1 053 754,09	- الأصول الثابتة
949 691 568,78	714 041 952,99	رأس مال العامل الاجمالي

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات هي:

- بالنسبة لرأس مال العامل الخاص:

نلاحظ أن قيمة رأس مال العامل الخاص خلال السنتين 2021-2022 كان موجبا وهذا ما يدل على أن المؤسسة لقادرة على تغطية الأصول الثابتة بسبب عدم حيازة المؤسسة لتثبيات بأموالها الخاصة، فالمؤسسة لا تسعى الى توسيع من خلال الاستثمارات ، هذا ما يفسر ان المؤسسة لا تلجأ للديون طويلة الأجل.

● بالنسبة لرأس المال العامل الاجنبي: نلاحظ ارتفاع رأس المال العامل الأجنبي مقارنة بالأموال الخاصة للمؤسسة وهذا بسبب زيادة الديون قصيرة الاجل وهو ما يؤكد التحليل السابق لرأس المال العامل الخاص.

● بالنسبة لرأس المال العامل الاجمالي: نلاحظ ارتفاع رأس المال العامل الاجمالي في سنة 2022، مقارنة بالسنة الماضية وهذا ما يدل على امتلاك المؤسسة على سيولة معتبرة. مع عدم الحيازة للتثبيات.

الفرع الثاني: حساب احتياجات رأس المال العامل (BFR):

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية).

أي:

- الأصول المتداولة - القيم الجاهزة = احتياجات الدورة

- الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية = موارد الدورة

والجدول التالي يظهر احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC للفترة 2022-2021

الصينية SPA SIMAC للفترة 2022/2021

الجدول رقم (11): تطور احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC للفترة (2022-2021):

الوحدة: دج

2022	2021	البيان
684 802 517,06	415 650 607,33	احتياجات الدورة
730 064 255,72	498 774 197,04	موارد الدورة
- 45 261 738,66	- 83 123 589,71	احتياجات رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المحاسبية.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن احتياجات رأس المال العامل سالب للفترة 2021 - 2022، وهذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها، ولا تحتاج إلى موارد أخرى أي أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة لكن غاب على المؤسسة أن المواد الفائضة لم تستخدم في تنشيط دورة الاستغلال خلال الفترة 2022 كانت 684 802 517,0 دج ، رغم هذا فالمؤسسة حققت شرط توازنها الثاني (احتياجات رأس المال العامل سالب).

الفرع الثالث: حساب الخزينة (TN):

من خلال الجدول التالي يمكن توضيح كيفية حساب الخزينة الصافية لمؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية

SIMAC خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (12): الخزينة الصافية لمؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC للفترة 2022-2021

الوحدة: دج

الصينية SPA SIMAC للفترة 2022/2021

2022	2021	البيان
219 627 313,06	215 267 755,95	رأس مال العامل
- 45 261 738,66	- 83 123 589,71	احتياجات رأس مال العامل
264 889 051,72	298 391 345,66	الخزينة الصافية
264 889 051,72	298 391 345,66	القيم الجاهزة
/	/	السلفيات البنكية
264 889 051,72	298 391 345,66	الخزينة الصافية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المحاسبية.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الخزينة خلال الفترة محل الدراسة موجبة، وهذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وهناك فائض يعبر عن رصيد الخزينة، ونلاحظ أن رصيد الخزينة انخفض سنة 2022 بالمقارنة بالسنة السابقة 2021، وهذا يدل على أن المؤسسة قامت بتوظيف هذه الأموال، عموما فقد حققت المؤسسة شرط توازنها الثالث وهو الخزينة الصافية الموجبة، والتمثيل البياني يوضح تطور الخزينة خلال فترة الدراسة.

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية:

بعد تطرقنا لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بواسطة مؤشرات التوازن المالي سنقوم الآن باستخدام النسب المالية وهي نسب السيولة، نسب النشاط، نسب الربحية، نسب المديونية.

الفرع الأول: حساب نسب السيولة

نقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في أجلها المحددة، سوف يتم

التعرف على النسب السيولة للمؤسسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (13): نسب سيولة المؤسسة الصناعية الجزائرية الصينية SIMAC للفترة 2022-2021

2022	2021	البيان
------	------	--------

الصينية SPA SIMAC للفترة 2022/2021

949 691 568,78	714 041 952,99	نسبة التداول=الأصول المتداولة/الخصوم المتداولة
730 064 255,72	498 774 197,04	
1,30	1,43	
930 816 380,78	685 511 393,67	نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة - المخزون)/الخصوم المتداولة
730 064 255,72	498 774 197,04	
1,27	1,37	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية.

1. تحليل نسب التداول:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الأصول المتداولة تغطي الديون القصيرة الأجل خلال الفترة المدروسة، وكانت النسبة ثابتة خلال فترة الدراسة (1.43)، وهذا مؤشر جيد يدل على أن المؤسسة لا تعاني من مشاكل سداد التزاماتها، حيث كلما كانت النسبة أكبر من 1 كانت أحسن.

2. تحليل نسب السيولة السريعة:

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة السيولة السريعة أكبر من الواحد، ويفسر هذا بأن القيم الجاهزة والقابلة للتحقق تغطي مجموع الديون القصيرة الأجل مع وجود فائض، ويدل هذا على أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها، رغم استبعاد المخزون السلعي الذي يأخذ وقت لتحويله إلى نقدية.

الفرع الثاني: تحليل النسب الربحية:

تعتبر نسب الربحية عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات أو من الأصول المتاحة، والجدول التالي يظهر أهم النسب الربحية

جدول رقم (14): نسب الربحية لمؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC للفترة 2022-2021

الصينية SPA SIMAC للفترة 2022/2021

الوحدة: دج

2022	2021	البيان
84 298 706,27	54 805 718,53	نسبة صافي الأرباح إلى صافي المبيعات = صافي الربح / صافي المبيعات × 100
751 509 726,78	643 091 697,90	
11,22%	8,52%	
9 786 504,28	6 841 972,73	العائد على الأصول = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول × 100
950 251 630,34	715 095 707,08	
1,03%	0,96%	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية.

1. نسبة صافي الربح من المبيعات:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هامش الربح قد ارتفع خلال سنة 2022 مقارنة بالسنة الماضية 2021، وهي نسب ربحية وهذا راجع الى السيولة المجمدة في الخزينة.

2. نسبة العائد على الأصول:

نلاحظ من الجدول أعلاه ومن خلال النسب المحققة أن نسبة العائد على الأصول قد ارتفعت في سنة 2022 وقدرت بـ (11.22%) مقارنة بسنة 2021 التي قدرت بـ (8.52%)، أي أن كل دينار يستثمر في الأصول يحقق دخلا مقداره 1.122 ديناراً.

الفرع الثالث: تحليل نسب النشاط

تكمن أهمية هذه النسب في كونها أداة تقيس وتوضح كيفية تسيير المؤسسة لمجموع أصولها ومواردها، إذا تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصولها في تحقيق رقم الأعمال، ويتم تحديد هذه النسب في الجدول التالي:

الجدول رقم (15): نسب النشاط لمؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC للفترة 2022-2021

الوحدة: دج

الصينية SPA SIMAC للفترة 2022/2021

2022	2021	البيان
751 509 726,78	643 091 697,90	معدل دوران مجموع الأصول = المبيعات الصافية السنوية / صافي مجموع الأصول =... مرة
950 251 630,34	715 095 707,08	
0,79	0,90	
392 744 289,58	234 345 305,00	معدل دوران العملاء = (مستحقات العملاء / رقم الأعمال) × 360
751 509 726,78	643 091 697,90	
188,14	131,19	
438 321 766,12	210 080 186,50	معدل دوران الموردين = (مستحقات الموردين / المشتريات) × 360
667 211 020,51	588 285 979,37	
236,50	128,56	

المصدر: من إعداد طالب بالاعتماد على القوائم المالية.

1. معدل دوران مجموع الأصول:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل دوران مجموع الأصول قد انخفض قليلا في سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 حيث قدر بـ 0.90 و 0.79 مرة على التوالي أي أن كان كل دينار يتم استثماره في الأصول يحقق 0.90 دينار على شكل مبيعات في سنة 2021، وهذا دليل على استغلال الجيد لهذه الزيادة لأنها تحقق مبيعات كافية تتناسب مع حجمها.

2. معدل دوران العملاء والموردين:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المدة الممنوحة من قبل المؤسسة للزبائن 188 يوم أو أكثر بالمقارنة مع المدة الممنوحة من طرف الموردين للمؤسسة كبيرة جدا 236 يوم أو أكثر، وهذا يفسر طبيعة نشاط المؤسسة اشغال عقارية قريبة للسياسة التعامل بالأجل طبقا لسياسة **Situation de travaille** كما تم الإشارة إليه سابقا.

الفرع الرابع: نسب المديونية

تشير نسب المديونية إلى مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل استثماراتها والجدول التالي يظهر أهم نسب المديونية.

الصينية SPA SIMAC للفترة 2022/2021

الجدول رقم (16): نسب المديونية لمؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC للفترة 2021-2022.

الوحدة: دج

2022	2021	البيان
174.475.087,75	286.250.984,33	نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية = إجمالي الديون/حقوق الملكية
220.187.374,62	216.321.510,04	
0,79	1,32	
174 475 087,75	286 250 984,33	نسبة إجمالي الديون = إجمالي الديون / إجمالي الأصول
950 251 630,34	715 095 707,08	
18%	40%	

المصدر: من إعداد الطالب من خلال الاعتماد على القوائم المالية.

1. نسبة الاقتراض إلى رؤوس الأموال:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية انخفضت سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 وهذا

راجع إلى انخفاض في الديون قصيرة الأجل، فالمؤسسة قادرة على تسديد التزامها عن طريق مواردها الخاصة.

2. نسبة إجمالي الديون:

الصينية SPA SIMAC للفترة 2022/2021

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها عن طريق مواردها الخاصة في مواعيد استحقاقها، نلاحظ انخفاض كبير في نسبة إجمالي ديون سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 حيث قدرت على التوالي بـ 40% و 18% أي أن نسبة الانخفاض هي 22 %، وعموما يعتبر هذا المؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة فهو يزيد من ثقة مموليها وفرص حصولها على ديون جديدة.

من خلال تقييم الوضعية المالية لمؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SIMAC بسكرة للفترة 2021-2022 وباستخدام مؤشرات توازن والنسب المالية؛ يمكن القول أن المؤسسة تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال فترة دراسة 2021 و 2022 وذلك من خلال تحقيقها شروط التوازن (رأس المال العامل الموجب، احتياجات رأس المال العامل السالب والخزينة الموجبة)، أي أن المؤسسة استطاعت توفير السيولة الكافية للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها إضافة إلى استقلاليتها عن الأطراف الخارجية وعدم اعتمادها بشكل كبير على المواد الخارجية في تمويل أصولها الثابتة.

الصينية SPA SIMAC للفترة 2022/2021

خلاصة الفصل:

من خلال تقييم الوضعية المالية لمؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SPA SIMAC للفترة 2021-2022 بسكرة باستخدام مؤشرات التوازن والنسب المالية يمكن القول أن المؤسسة تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة 2021-2022 وذلك من خلال تحقيقها شروط التوازن (رأس المال العامل موجب، احتياجات الرأس المال العام سالب والخزينة موجبة)، أي أن المؤسسة استطاعت توفير السيولة الكافية للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها إضافة إلى استقلاليتها عن الأطراف الخارجية وعدم اعتمادها بشكل كبير على المواد الخارجية في تمويل أصولها الثابتة.

الصينية SPA SIMAC للفترة 2022/2021

خاتمة

الخاتمة

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة واتخاذ القرارات المستقبلية من خلال القوائم المالية التي تتضمن كما كبيرا من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة والحالية، لذلك لا يكفي إعداد القوائم المالية وإنما يجب تحليلها باستخدام الأساليب والأدوات المناسبة لتحويل تلك البيانات إلى معلومات مفيدة عن أداء المؤسسة في الماضي إضافة إلى التنبؤ بمستقبلها، ثم تفسير نتائج التحليل لخدمة كافة الأطراف المستخدمة للبيانات المحاسبية، ويعتبر التحليل باستخدام المؤشرات المالية من أقدم أدوات التحليل المالي وأهمها.

مما لا شك فيه أن عملية اتخاذ القرار اكتسبت أهمية كبيرة في العصر الحديث ، من خلال مراقبة نشاطها وتحقيق الاهداف المحددة، ولهذا قد تم اختيار في بحثنا هذا اهم الادوات المستخدمة في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة والتي تخص الجانب المالي الا وهو التحليل المالي والذي يعد الاداة التي يستطيع المقيم من خلالها تشخيص السياسة المالية المتبعة، و توجيه الانتباه الى النقاط الحساسة التي يستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة،

وقد تم من خلال البحث التركيز على الجانب المالي والمحاسبي، واخترنا التحليل المالي كوسيلة لاتخاذ القرار، ومن الطبيعي عدم الاكتفاء بالجانب المالي والمحاسبي وحده كمؤشر قادر على اتخاذ القرارات داخل المؤسسة، الا ان البعد المالي يحتل الصدارة خاصة في مثل هذه الدراسات ، لان التحليل المالي يسعى من خلالها المسير للكشف عن اسباب الضعف في المؤسسة، ومحاولة مساعدتها للخروج منها تفاديا في المستقبل، ونقاط القوة وتدعيمها من خلال قراراته،

I. اختبار صحة الفرضيات:

1. **الفرضية الأولى صحيحة:** حيث تستخدم مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية كأحد أدوات التحليل المالي في المؤسسة لاتخاذ القرارات السليمة المتعلقة بمصادر التمويل وتغطية ديونها واحتياجاتها واتخاذ قرارات الاستثمار، وسياسات توزيع الأرباح.

2. **الفرضية الثانية صحيحة:** التحليل المالي يعد عملية دقيقة ومدروسة إلى تعزيز القرارات التي أثبتت القوائم المالية نجاحها، وتعديل القرارات التي تبين وجود ثغرات فيها، وهو يعتبر نظاما لتشغيل البيانات والمعلومات ويوضحان العديد من التغيرات من بنود الميزانية وجدول النتائج، سواء بالزيادة أو النقصان والقيم المطلقة كل منهما، لذا ينبغي على المحلل المالي

- أن يستفيد من تلك المعلومات من خلال إيجاد العلاقات بين عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج والربط بين التغيرات، وإيجاد تفسير منطقي لها، وبما يمكنه من الوصول إلى نتائج ذات أهمية تخدم عملية التحليل في اتخاذ القرار.
3. **الفرضية الثالثة صحيحة:** يساهم التطبيق الصحيح لمعطيات التحليل المالي بصورة أساسية في بقاء وتطور المؤسسة، حيث وافق أفراد العينة على صحة هذه الفرضية ومن خلال هذا نقول أن هذه الفرضية صحيحة لما وضعت لقياسه.
4. **الفرضية الرابعة صحيحة:** عملية اتخاذ القرار على مستوى مؤسسة SIMAC SPA هي عملية بسيطة تعتمد على مدى كفاءة الإدارة المالية، حيث يرى المسيرين في المؤسسة أن اتخاذ القرار له علاقة قوية مع مخرجات التحليل المالي.

II. النتائج المستخلصة من الدراسة:

- من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا من خلال فصولها النظرية والتطبيقية إلى بعض النتائج نذكر منها ما يلي:
- تتعدد الأدوات المستخدمة في التحليل المالي، فكل أداة منها تهدف إلى تقييم علاقة معينة بغرض تفسير صورة معينة؛ حيث أن استعمال أدوات التحليل المالي تمكن من الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة الاقتصادية.
 - يعتبر التحليل المالي أحد الركائز لبقاء المؤسسة واستمراريتها.
 - التحليل المالي هو أحد المعطيات فقط التي تمكن المسيرين في اتخاذ القرارات المناسبة.
 - يعتمد التحليل المالي على القوائم المالية النهائية، حيث لا يمكن اتخاذ القرارات المناسبة الا بعد الانتهاء من إنجازها.
 - نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم موجب اي تحقيق توازن مالي وهذا يدل على ان الاموال الدائمة مولت كليا الاصول الثابتة.
 - احتياجات رأس مال العام الدائم سالبة عبر السنتين ، وهذا يفسر المؤسسة غطت احتياجاتها وقامت بتمويل كافة احتياجاتها الدورة المتداولة هذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها، ولا تحتاج إلى موارد أخرى أي أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة لكن غاب على المؤسسة أن المواد الفائضة لم تستخدم في تنشيط دورة الاستغلال خلال الفترة 2022 كانت 684 802 517,0 دج ، رغم هذا فالمؤسسة حققت شرط توازنها الثاني (احتياجات رأس المال العامل سالب).
 - نلاحظ الخزينة موجب وهذا يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة ، كما نلاحظ ان نسبة السيولة جيدة وهذا يدل على ان المؤسسة تحتفظ بسيولة معتبرة.

- نلاحظ ان النتيجة غير العادية تقدر بـ **3.117.506,70-**، فالنتيجة غير العادية تؤثر في نتيجة الصافية بالزيادة (+) والنقصان (-). تتمثل في مصاريف في فترة كورونا.

III. توصيات البحث

من خلال النتائج المتوصل اليها من خلال دراستنا نقترح بعض التوصيات :

- التقليل من الاحتفاظ بالسيولة لذا فننصح المؤسسة بتوظيف أموالها حتى تتحصل على فوائد تسمح في زيادة رقم الأعمال للمؤسسة
- تدريب متخذي القرارات المالية في مجالات التحليل المالي وعقد دورات في مجال اتخاذ القرارات مما يساهم في زيادة قدرة متخذي القرارات على التعامل بفعالية مع نتائج التحليل المالي.
- نوصي بأهمية التحليل المالي والمعلومات المالية لما لها من أهمية في نجاح القرارات وان تقوم العوامل الشخصية والوظيفية بدور فعال في نجاح القرارات.

IV. الافاق والاقتراحات

من خلال الدراسة لهذا الموضوع واجهتنا عوائق في الجانب المالي اثناء قيام بهذه الدراسة حيث صدفتنا بعض المواضيع التي تحتاج الى دراسة معمقة ، والتي من الممكن أن تكون موضوع البحوث والدراسات اللاحقة والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ما مدى فعالية التحليل المالي في تحقيق اهداف المؤسسة؟
- ما هي اهمية التحليل المالي في رسم استراتيجية المؤسسة؟
- ما هو دور التحليل المالي في مراقبة تسيير المؤسسة؟
- هل يمكن للمؤسسة الاستغناء عن التحليل المالي؟

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية:

1. أحمد محمد غنيم. (2007). الإدارة المالية مدخل التحول من الفقر الى الثراء. مصر: المكتبة العصرية.
2. اسماعيل سيد النظم. (2000). المعلومات والاتصالات لاتخاذ القرارات الإدارية. مصر: المكتبة العربية الحديثة.
3. أعاد، ح. ا. (2010). المالية العامة والتشريع الضريبي. عمان -الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
4. البطريق، ي. & ع. ع. ع. ع. (1983). النظم الضريبية. الإسكندرية: الدار الجامعية.
5. الجريدة الرسمية. (s.d.). العدد 33 المؤرخ في 4 جوان 2020.
6. الجريدة الرسمية. (s.d.). العدد 42 السنة 55 المؤرخ 15 جويلية 2018.
7. الجريدة الرسمية. (s.d.). العدد 42 السنة 55 المؤرخ في 15 جويلية 2018.
8. الجريدة الرسمية. (s.d.). العدد 81 السنة 56 المؤرخ في 30 ديسمبر 2019.
9. الذنبيات، م. ج. (2002). الضريبة على العقارات المبنية دراسة مقارنة. عمان -الأردن: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع.
10. السيتي، ف. (2008). المنازعات الضريبية في التشريع والقضاء الجزائري. الجزائر: دار هومو.
11. العربي، ن. (2017). الإصلاحات الجبائية في ظل الأزمة المالية -دراسة حالة المركز الجوازي للضرائب مستغانم - (مذكرة ماستر في العلوم التجارية تخصص مالية ونقد وتأمينات). (كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم).
12. الكبيسي، ع. ا. (1). بدون سنة. (تقييم فعالية الاجراءات التحليلية لتدقيق القوائم المالية للشركات المساهمة العامة، .
13. المادة. (2012). 217 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
14. برجماني، م. (2009). الضريبة العقارية في القانون الجزائري دراسة مقارنة. الأزابطية: دار الجامعة الجديدة.
15. بشار، م. (2016). دور الرقابة الجبائية في زيادة الحصيلة الضريبية دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية بسكرة) مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص فحص محاسبي. (كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة).
16. بلخير، س. (2022). دور الرسم على النشاط المهني في تمويل ميزانية الجماعات المحلية -دراسة مقارنة بين بلديتي أدرار وأولاد أحمد تيمي للفترة (2021-2017) مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية تخصص تدقيق ومراقبة التسيير. (كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار).

17. بن اعمارة م، (2010). الضريبة على أرباح الشركات. الجزائر: دار هومو للطباعة والنشر والتوزيع.
18. بن براهيم الغالي. (2013). اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية من أجل معامل خصم في ظل الضوابط الشرعية، أطروحة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير. بسكرة الجزائر: جامعه محمد خضر.
19. بن ضاهير ح & مولاي مبارك ك. (2016). الإصلاحات الضريبية وآثارها على عائدات الجباية البنزولية -دراسة حالة الجزائر) -2015-1986مذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص جباية المؤسسة. (كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار.
20. بوشطوط ع & لحر ف. (2020). دور الإصلاحات الضريبية في زيادة موارد الخزينة -دراسة خزينة ولاية جيجل)-مذكرة ماستر في العلوم المحاسبية والجباية تخصص محاسبة وجباية معمقة. (كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة.
21. بوناب ك. (2016). أثر الضريبة على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الإقتصادية -دراسة مجموعة من المؤسسات التكنولوجية في الفترة (2013-2000مذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص فحص محاسبي. (كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة.
22. تومي م. (2006). محاسبة الرسم على القيمة المضافة. بسكرة، الجزائر: دار القدس للنشر.
23. تيزيزي موساوي. (بلا تاريخ). مجلة التربية والصحة النفسية. 37.
24. جعيدر، خ. ع. (2015). التهرب الضريبي وأثره على التحصيل الجبائي دراسة حالة مديرية الضرائب بسكرة (2014-2011 مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية تخصص نقود ومالية. (كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة.
25. جمال الدين لعويسات. (2005). الإدارة المالية وعملية اتخاذ القرار. الجزائر: دار هومو.
26. جودي م. ر. (2013). دور الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية بسكرة (مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية تخصص تدقيق محاسبي. (كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة.
27. حمزه محمود الزبيدي. (2004). الإدارة المالية المتقدمة. الأردن: الورق للنشر والتوزيع.
28. حنفي عبد الغفور. (2000). الادارة المالية المعاصرة مدخل اتخاذ القرار. مصر: المكتب العربية الحديثة.
29. خلاصي ر. (2006). النظام الجبائي الجزائري الحديث (جباية الأشخاص المعنويين والأشخاص الطبيعيين)، الجزء الأول، الطبعة الثانية. الجزائر: دار هومو للنشر والتوزيع.
30. سفيان خليل المناصير. (2010). القرارات المالية. عمان: دار جليس الزمان.

31. سمير حماد يوسف رميلي. (2017-2018). دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة شركة استغلال المحطة البرية البويرة مذكرة ماستر في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. البويرة: جامعه محند أولحاج.

32. سوزي، ع. ن. (2000). الوجيز في المالية العامة (النفقات العامة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة). (مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر).

33. شافعي، ع. &، سلطاني، س. (2021). دور الإصلاحات الضريبية في تحسين الأداء الضريبي للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية. مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 6 العدد 1).

34. شاوي، ص. (2016). الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على تعبئة الجباية العادية. المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 6 العدد 1).

35. شعباني، ز. (2016). دور الإمتيازات الجبائية في جذب الإستثمار في الجزائر - دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع بسكر خلال الفترة 2010-2015 مذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص فحص محاسبي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة.

36. شعيب، ش. (2014). التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ مالي. IFRS عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

37. شلال، ع.، عمار، م. &، هاني، م. (2018). أثر الإصلاحات الضريبية على النظام الجبائي الجزائري، الملتقى الوطني حول مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تنويع الإقتصاد الوطني خارج المحروقات، جامعة البويرة، يومي 18-19 أفريل 2018.

38. شليغم، إ. &، طنية، د. (2021). دراسة تقييمية لفعالية الإصلاحات الجبائية الحديثة على التحصيل الضريبي في الجزائر - دراسة حالة ولاية جيجل) - مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية تخصص محاسبة وجباية معمقة. (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل).

39. شيروية، أ. &، خيدر، ح. (2013). المعالجة المحاسبية للضرائب والرسوم في المؤسسة الاقتصادية في ظل النظام المحاسبي المالي - دراسة حالة مؤسسة مواد البناء ورقلة - SMCO مذكرة الليسانس في العلوم التجارية تخصص محاسبة. (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة).

40. طارق الحاج. (2010). مبادئ التمويل. الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

41. طالي، ب. (2018). الضريبة الجزائرية الوحيدة في الجزائر - تخفيف وتبسيط الإجراءات على ضوء قانون المالية لسنة 2017-2018. مجلة دراسات جبائية، المجلد 7 العدد 12).

42. طرشي، أ. & شلواي، ن. (2023). دور الرقابة الجبائية في التحصيل الضريبي دراسة حالة مركز الضرائب لولاية بسكرة (مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية تخصص محاسبة). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة.

43. طيب، ح. ع. & مقلاتي، ل. (2021). أثر الإصلاحات الجبائية على الجباية المحلية بالجزائر دراسة حالة بلدية برج بوعرييج (مذكرة ماستر في العلوم التجارية تخصص محاسبة وجباية معمقة). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعرييج.

44. عاطف جابر طه عبد الرحيم. (2010). اساسيات التمويل الإدارة المالية. إسكندرية مصر: الدار الجامعية.

45. عبد الغفار حنفي. (2004). اساسيات التمويل والإدارة المالية. الإسكندرية: دار الجامعية.

46. عبد المطلب عبد المجيد. (2001). دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية. مصر: الدار الجامعية.

47. عبد الناصر، ن.، عدس، ن. ح. & عليان، أ. (2003). الضرائب ومحاسبتها. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

48. عثمان، س. ع. (2008). النظام الضريبي وأهداف المجتمع (مدخل تحليلي معاصر). الإسكندرية: الدار الجامعية.

49. عدنان تابه النعيمي ارشد فؤاد التميمي. (2009). الإدارة المالية المتقدمة. عمان الاردن: دار البازوري للنشر وتوزيع.

50. عززي، ح. (2014). آليات تمويل الإدارة المحلية في الجزائر (مذكرة ماستر في الحقوق تخصص قانون إداري). كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة.

51. عطية الهلالي، ع. ه. (2022). الاتجاهات الجديدة في الضرائب المباشرة (دراسات قانونية مقارنة في ظل آخر التعديلات التشريعية وإجتهادات القضاء الدستوري). دار المسلة للطباعة والنشر والتوزيع: بغداد - العراق.

52. فليح، ع. أ. (2007). المالية العامة التشريع المالي والضريبي. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

53. فنغور، ع. (2017). تحليل السياسة الجبائية في الجزائر منذ إصلاحات 1992 تقييم وآفاق (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد التنمية). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة.

54. قنز، ع. & مصباحي، ر. (2018). الإصلاحات الجبائية وإنعكاساتها على الإستثمار في الجزائر خلال الفترة (2006-2016) مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية تخصص مالية المؤسسة. كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير، جامعة تبسة.

55. لفويلي، س. & بوخناف، ج. (2017). دور الإصلاحات الضريبية في دعم وترقية الإستثمار المحلي بالجزائر ولاية جيجل نموذجا (مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية دولية). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل.

56. مايدة م. ف.، ضيف الله م. ا. &، بن علي م. (2021). الإصلاحات الضريبية وإشكالية جذب وتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 6 العدد (2).
57. مبارك لسوس. (2012). التسيير المالي الطبعة الثانية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
58. محمد عبد العزيز عبد الكريم. (1995). الإدارة المالية والتخطيط المالي. مصر: مكتبة عين شمس.
59. محمدي ص. (2001). دور وأهمية الإصلاحات الجبائية في الجزائر (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص النقود المالية). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
60. محمود حسين احمد عارصه العساف وآخرون. (بلا تاريخ). الاقتصاد الاداري. عمان الأردن.: دار السيرة.
61. مراد بن. بدون سنة نشر. (الإصلاح الضريبي في الجزائر) للفترة (1992-2003) الجزائر: منشورات البغدادي.
62. مرعي عبد الحفي. (1993). المعلومات المحاسبية والبحوث العلمية في اتخاذ القرارات المؤسسه .
63. معمري ر. (2018). أثر التجارة الإلكترونية على التحصيل الضريبي دراسة لعينة من المهنيين لمديرية الضرائب والأكاديميين المختصين في محاسبة لولاية بسكرة) مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية تخصص محاسبة. (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة).
64. ونوغي ن. &، زيوش ع. (2021). الضريبة على أرباح الشركات. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
65. يزيز ب. &، رحمانى أ. (2017). النظام الجبائي الجزائري في ظل الإصلاحات) مذكرة ماستر في الحقوق تخصص إدارة ومالية. (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة).

المراجع باللغة الاجنبية

66. Vicent giard. (2003). *gestion de la production et des flux economica*. France.



Présentation
de SIMAC
简介

SIMAC, Société de l'Industrie Moderne Algéro-Chinoise qui est une joint-venture 51/49% e CBMI Construction Co., Ltd. de Chine et SPA Biskria Ciment d'Algérie, enregistrée au wilaya Biskria, connue par sa réputation 'Porte Saharienne'.

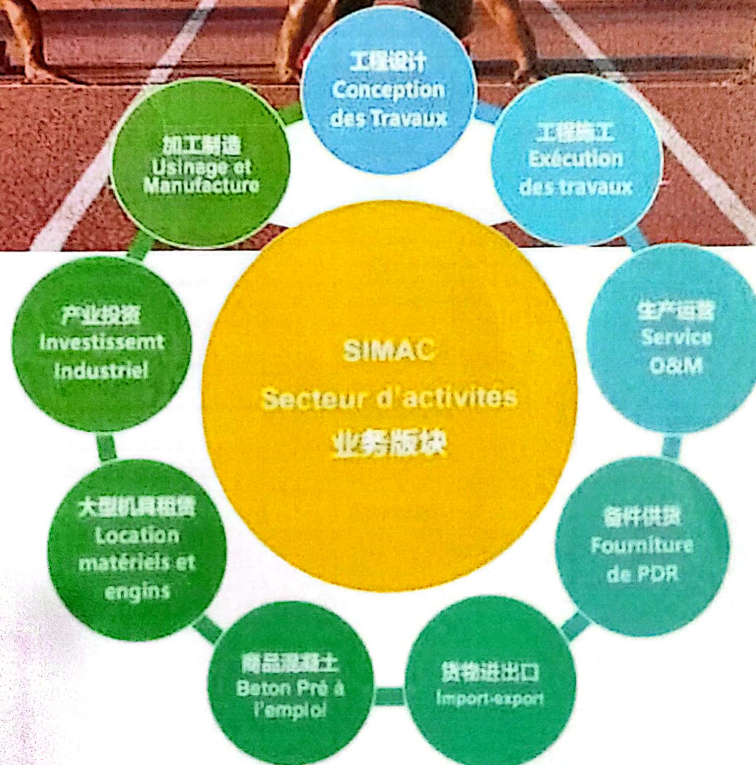
Nos activités principaux sont l'usinage et le manufacture mécanique; fabrication de charpen métallique, PRS, et de chaudronnerie; fourniture des pièces de rechange; maintenance et réparat d'équipements industriels; service O&M; travaux de génie civil, montage d'équipements indust mécaniques, électriques et réfractaire et calorifuge; import-export ; investissement de matériau construction et ; location de Matériels et engins; conception et béton prêt à l'emploi etc.

Basé en Algérie, SIMAC rayonnera la région Maghrebienne et méditerranéenne, et deviend votre partenaire fiable.

中阿现代工业公司由中材建设有限公司与阿尔及利亚Biskria水泥公司合资成立，简称SIM，注册地位于有着“撒哈拉之门”之称的阿尔及利亚比斯克拉省。

SIMAC主营业务涵盖机械加工和制造、非标设备制造、钢结构制造、备件供货、工业设备保护和修复、生产运营服务、工程施工、工业机电设备安装、从事货物、产品及技术等进出口业建材能源项目投资、大型机具租赁、工程设计、商品混凝土等多个版块。

SIMAC公司立足阿尔及利亚，辐射马格里布和环地中海区域，将成为您可信赖的合作伙伴





SIMAC, Société de l'Industrie Moderne Algéro-Chinoise qui est une joint-venture 51/49% e CBMI Construction Co., Ltd. de Chine et SPA Biskria Ciment d'Algérie, enregistrée au wilaya Biskra, connue par sa réputation 'Porte Saharienne'.

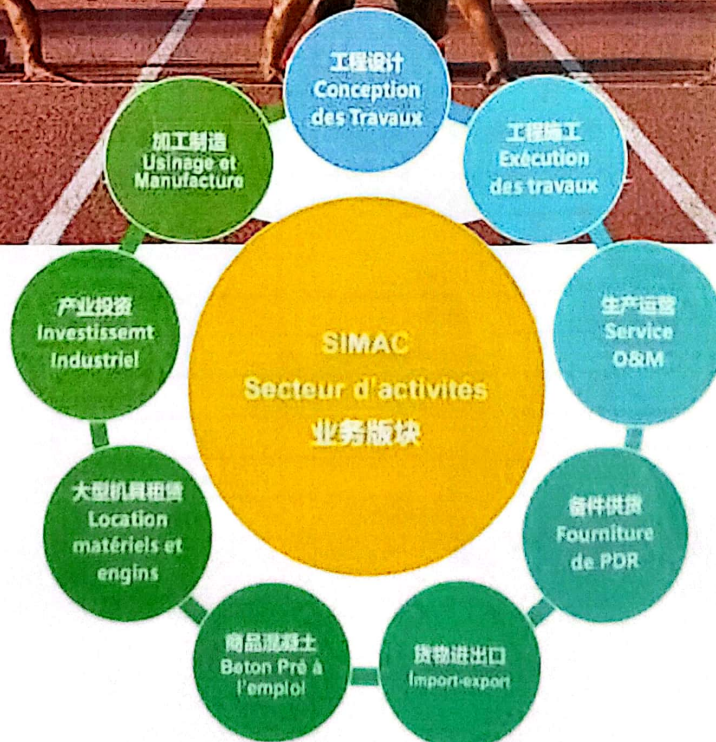
Nos activités principaux sont l'usinage et le manufacture mécanique; fabrication de charpen métallique, PRS, et de chaudronnerie; fourniture des pièces de rechange; maintenance et réparat d'équipements industriels; service O&M; travaux de génie civil, montage d'équipements indust mécaniques, électriques et réfractaire et calorifuge; import-export ; investissement de matériau construction et ; location de Matériels et engins; conception et béton prêt à l'emploi etc.

Basé en Algérie, SIMAC rayonnera la région Maghrebienne et méditerranéenne, et deviend votre partenaire fiable.

中阿现代工业公司由中材建设有限公司与阿尔及利亚Biskria水泥公司合资成立，简称SIMAC，注册地位于有着“撒哈拉之门”之称的阿尔及利亚比斯克拉省。

SIMAC主营业务涵盖机械加工和制造、非标设备制造、钢结构制造、备件供货、工业设备保护和修复、生产运营服务、工程施工、工业机电设备安装、从事货物、产品及技术等进出口业建材能源项目投资、大型机具租赁、工程设计、商品混凝土等多个版块。

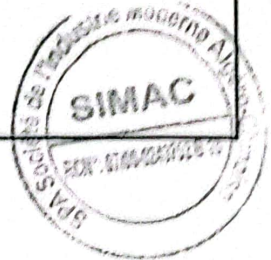
SIMAC公司立足阿尔及利亚，辐射马格里布和环地中海区域，将成为您可信赖的合作伙伴



الملحوظ رقم: 03

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 1 8 0 7 0 2 4 3 7 5 2 4 1

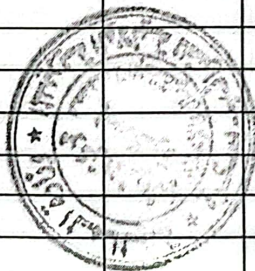
Désignation de l'entreprise: SPA - SIMAC 2022
 Activité: CONSTRUCTION INDUSTRIEL
 Adresse: N° 1 CITE HLIMI BAT B ZONE D'E BISKRA



Exercice clos le 31/12/22

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2022			2021
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	292 800	234 240	58 560	117 120
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	2 581 155	2 079 653	501 501	588 219
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				348 414
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	2 873 955	2 313 893	560 061	1 053 754
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	18 875 188		18 875 188	28 530 559
Créances et emplois assimilés				
Clients	392 744 289		392 744 289	234 345 305
Autres débiteurs	117 148 324		117 148 324	109 876 621
Impôts et assimilés	156 034 715		156 034 715	42 898 121
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	264 889 051		264 889 051	298 391 345
TOTAL ACTIF COURANT	949 691 568		949 691 568	714 041 952
TOTAL GENERAL ACTIF	952 565 524	2 313 893	950 251 630	715 095 707



الملحق رقم 04

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 1 8 0 7 0 2 4 3 7 5 2 4 1

Désignation de l'entreprise: SPA - SIMAC 2022

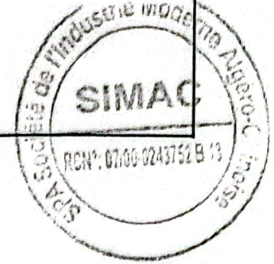
Activité: CONSTRUCTION INDUSTRIEL

Adresse: N° 1 CITE HLIMI BAT B ZONE D'E BISKRA

Exercice clos le

31/12/22

BILAN (PASSIF)



	2022	2021
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	200 000 000	200 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	879 249	629 606
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	3 865 864	4 992 860
Autres capitaux propres - Report à nouveau	15 442 260	10 699 042
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	220 187 374	216 321 510
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	438 321 766	210 080 186
Impôts	117 267 401	2 443 026
Autres dettes	174 475 087	286 250 984
Trésorerie passif		
TOTAL III	730 064 255	498 774 197
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	950 251 630	715 095 707

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 1 8 0 7 0 2 4 3 7 5 2 4 1

Désignation de l'entreprise: SPA - SIMAC 2022

Activité:

CONSTRUCTION INDUSTRIEL

Adresse:

N° 1 CITE HLIMI BAT B ZONE D'E BISKRA

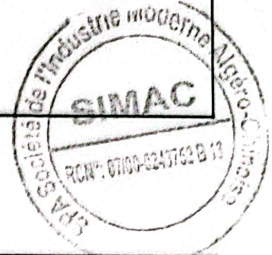
Exercice du

01/01/22

au

31/12/22

COMPTE DE RESULTAT



RUBRIQUES	2022		2021	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Production vendue	Produits fabriqués			
	Prestations de services		29 609 105	37 446 371
	Vente de travaux		721 900 621	605 645 325
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		751 509 726		643 091 697
Production stockée ou déstockée				
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		751 509 726		643 091 697
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	140 140 589		229 409 989	
Autres approvisionnements				
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	2 096 885		1 460 730	
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats				
Services extérieurs	Sous-traitance générale	462 667 270		319 557 774
	Locations			406 790
	Entretien, réparations et maintenance			
	Primes d'assurances			815 021
	Personnel extérieur à l'entreprise			
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	472 580		3 077 480
	Publicité			
	Déplacements, missions et réceptions	2 918 855		2 187 685
Autres services	58 914 839		31 370 508	
Rabais, remise, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	667 211 020		588 285 979	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		84 298 706		54 805 718

... la suite sur la page suivante

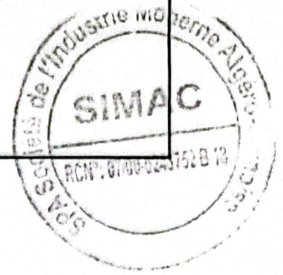
IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 1 8 0 7 0 2 4 3 7 5 2 4 1

Désignation de l'entreprise: SPA - SIMAC 2022

Activité: CONSTRUCTION INDUSTRIEL

Adresse: N° 1 CITE HLIMI BAT B ZONE D'E BISKRA



Exercice du 01/01/22 au 31/12/22

COMPTE DE RESULTAT ../.

RUBRIQUES	2022		2021	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	64 491 891		36 453 913	
Impôts et taxes et versements assimilés	7 754 023		10 818 159	
IV-Excédent brut d'exploitation		12 052 791		7 533 646
Autres produits opérationnels				
Autres charges opérationnelles	1 893 009			
Dotations aux amortissements	353 277		691 673	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		9 806 505		6 841 972
Produits financiers				
Charges financières	20 000			
VI-Résultat financier	20 000			
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		9 786 504		6 841 972
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)	3 117 506			
VIII-Résultat extraordinaire	3 117 506			
Impôts exigibles sur résultats	2 803 133		1 849 112	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		3 865 864		4 992 860

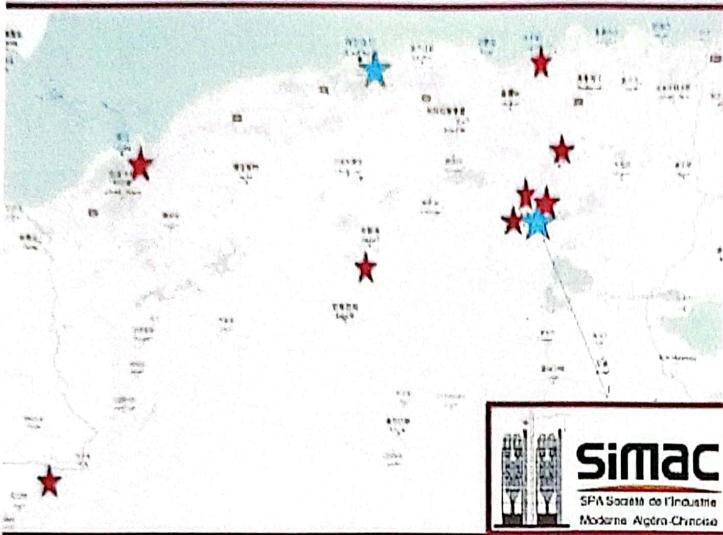
(*) A détailler sur état annexe à joindre

Références des projets 业绩展示
-SIMAC en Algérie 在阿项目执行情况

MAC est très actif de son présence d'activités en Algérie.

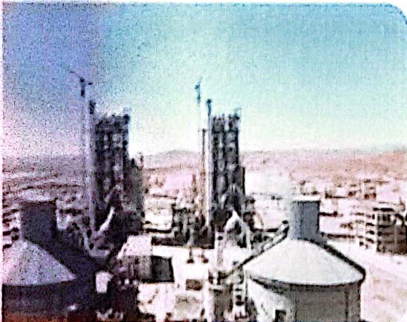
répartition des projets comme suit:

MAC在阿积极拓展业务范围, 项目分布情况如下:



项目名称 Projets	状况 État d' exécution
BC 2X6000t项目 Projet de Biskria 2X6000t à Biskra	即将竣工 Presque achèvement
Zahana 4500t项目 Projet de Zahana 4500t	执行中 En cours
Bechar 3200t项目 Projet de Bechar 3200t	执行中 En cours
Nutris 6000t榨油厂项目 Projet d' Extraction de l' huile de Soja 6000t/j à Jijel	执行中 En cours
Djelfa 4500t项目 Projet de CSCEC-Haddad à Djelfa	执行中 En cours
BC 1500t白水泥 Projet de Ciment Blanc à Biskra	未开工 À démarrer bientôt
BATNA地砖厂项目 Projet de faïence à Batna	即将竣工 Presque achèvement
Biskra Errayane综合医院项目 Projet d' Hôpital General Errayane	未开工 À démarrer bientôt

Références des projets 业绩展示
-SIMAC en Algérie 在阿项目执行情况



BC 2X6000t项目
Projet de Biskria 2X6000t à Biskra



BISKRA 5000t项目
Projet de Lafarge-CILAS 5000 t/j



Bechar 3200t项目
Projet de Bechar 3200t



Jijel Nutris 6000t榨油厂项目
Projet d' extraction de l' huile de Soja 6000t/j



Zahana 4500t项目
Projet de Zahana 4500t



Djelfa 4500t项目
Projet de CSCEC-Haddad à Djelfa

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

تصريح شرفي

(خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث)

أنا الممضي أسفله،

السيد: كردودي سليم الصفة: ...طالب...

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 202984437 والصادرة بتاريخ: 2018/05/29

المسجل بكلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبية

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج في الماستر عنونها:

دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية - دراسة حالة المؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية

الصينية SIMAC SPA (البرانس - بسكرة)

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2024/06/01...

توقيع المعني:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed Khider – Biskra
Faculté des Sciences Economiques
Commerciales et des Sciences de gestion



جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم والتسيير
عمادة الكلية

الرقم : 00710 / ك.ع.إ.ت.ع ت / 2024

إلى السيد مدير: المؤسسة الصناعية العصرية الجزائرية الصينية SPA SIMAC
برانيس ولاية بسكرة

طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطلبة:

-1 كردودي سليم
-3 /

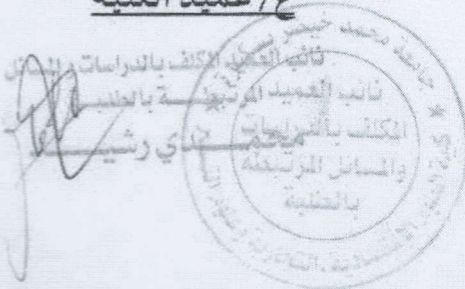
المسجلون بـ قسم العلوم المالية والمحاسبية
بالسنة: ثانية ماستر محاسبة وتدقيق
وذلك لاستكمال الجانب الميداني لمذكرة التخرج المعنونة بـ:

"" دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية ""

وفي الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

بسكرة في: 2024-05-13

ع/ عميد الكلية



تأشيرة المؤسسة المستقبلة

